

نَزَاعَاتُ الْحَارِثِ فِي الْمَنَاطِقِ الْعَرَبِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نزاعات الحدود العربية

(المجلد الثالث عشر)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كش ٩ المعادي - ت : ٢٨٠٢٠٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجلد رقم ١٢	تراجمات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
البراق البحريني - القطري بنظر اليوم امام محكمة العدل الدولية	أ.ف.ب.	١٧٧ ٢٩-٥-٥٥٠٠٠
مواجهة في لاهاي اليوم بين قطر والبحرين	أ.ف.ب.	١٧٩ ٢٩-٥-٥٥٠٠٠
احمد رشوان	الأبناء	١٨١ ٢٩-٥-٥٥٠٠٠
امير قطر والبحرين اكد في اتصال حرصهما على علاقات المودة بين الشعبين	أ.ف.ب.	١٨١ ٢٩-٥-٥٥٠٠٠
اليوم بدء مرافعات محكمة العدل الدولية في الخلاف بين البحرين وقطر	الاهرام	١٨٢ ٢٩-٥-٥٥٠٠٠
سامي كمال	الفصل الأخير من خلاف قطر والبحرين أمام العدل الدولية	١٨٢ ٢٩-٥-٥٥٠٠٠
الشرق الاوسط	الخلافات الحدودية والعلاقات الفاترة	١٨٤ ٣٠-٥-٥٥٠٠٠
على عمر	الفصل في الخلاف القطري البحريني ٢٩ يونيو	١٨٥ ٣٠-٥-٥٥٠٠٠
القبس	محكمة العدل تبدأ نظر النزاع بين قطر والبحرين	١٨٧ ٣٠-٥-٥٥٠٠٠
الاهرام	وكيل قطر : حكم المحكمة الدولية أساس لعلاقات ودية مع البحرين	١٨٨ ٣٠-٥-٥٥٠٠٠
الحياة	في محكمة لاهاي .. البحرين : ال مرافعة القطرية كلها مغالطات	١٩١ ٣٠-٥-٥٥٠٠٠
القبس	قطر بدأت مرافعتها في لاهاي بانهاام البحرين بانتهاك حدودها	١٩٢ ٣٠-٥-٥٥٠٠٠
الأبناء	البحرين : قضية الوطن دخلت مرحلة حاسمة	١٩٢ ٣١-٥-٥٥٠٠٠
وكالات الانباء	الانحد	١٩٤ ٣١-٥-٥٥٠٠٠
المنامة : مغالطات في مرافعة قطر امام محكمة العدل الدولية	الحياة	١٩٤ ٣١-٥-٥٥٠٠٠

المجلد رقم ١٢	تراعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)	العنوان	المؤلف
١٩٦	٢٠١-٥-٥٥٥	رئيس وزراء البحرين . لن لفرط بشير حسن اللقيس	الحياة
١٩٧	٢٠١-٥-٥٥٥	المنامة تنهم الدوحة بتغير الوقائع فى النزاع الحدودى سامى كمال	الاهرام
١٩٨	٢٠١-٥-٥٥٥	البحرين .. الخلاف مع قطر يهدد بتسرخ فى الخليج هنا بوجعى	الشرق الاوسط
١٩٩	٢٠١-٥-٥٥٥	اجماع وطنى على عدم التفريط أ.ف.ب	الرياض
٢٠١	٢٠١-٦-٥٥٥	محامو قطر فى نزاعها مع البحرين يتهمون المنامة بتقديم خرائط منقحة عبد الحميد البحاوى	الشرق الاوسط
٢٠٢	٢٠١-٦-٥٥٥	البحرين نداء مرافعاتها فى قضية جزر حوار يوم الخميس المقبل سامى كمال	الاهرام
٢٠٤	٢٠١-٦-٥٥٥	المنامة .. شكوك حول الغرائن التاريخية حسن اللقيس	الحياة
٢٠٦	٢٠١-٦-٥٥٥	مرافعات قطر .. امتيازات نفطية وراء انحياز بريطانى الى البحرين محمد المكى احمد	الحياة
٢٠٨	٢٠١-٦-٥٥٥	المجلس الوزراى الخليجى يناقش الخلاف البحرينى القطرى بطريقة ثنائية عقيل العنزى	الرياض
٢٠٩	٢٠١-٦-٥٥٥	استمرار محكمة العدل الدولية فى نظر الخلاف بين قطر والبحرين العزب الطيب الطاهر	الاهرام
٢١٠	٢٠١-٦-٥٥٥	هل يهدد الخلاف البحرينى - القطرى مسيرة مجلس التعاون الخليجى نصر رعلوك	الاهرام
٢١١	٢٠١-٦-٥٥٥	الفصل بطالب اسرائيل باحترام سيادة لبنان واستقلاله محمود المناوى	الاهرام
٢١٢	٢٠١-٦-٥٥٥	اتصال هاتفى بين اميرى قطر والبحرين أ.ش.أ	الاهرام
٢١٣	٢٠١-٦-٥٥٥	البحرين تقدم الى محكمة العدل الدولية التهميس المائل سامى كمال	الاهرام
٢١٤	٢٠١-٦-٥٥٥	قطر تؤكد ان البحرين لم تمارس اى سيادة على منطقة الزبارة العزب الطيب الطاهر	الاهرام
٢١٥	٢٠١-٦-٥٥٥	السعودية - الكويت : مفاوضات الحدود تركز على حقل الدرة النفطى تركى الدخيل	الحياة

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ١٢	تراغات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)		
القنوان			
فطر تنهى مرافعاتها أمام المحكمة	الشرق الاوسط	٢١٧	٠٠٠٠٦-٠٠٧
عبد الحميد البحراوي			
"الشرق" القطرية .. احوالة الخلاف الى لاهاي وسيلة محايدة	الأنباء	٢١٨	٠٠٠٠٦-٠٠٧
الدوحة .. لا سجلات تؤكد الدور الاداري للبحرين في حوار	الأنباء	٢١٩	٠٠٠٠٦-٠٠٧
خالد الزباني			
البحرين .. المرافعات القطرية حول نزاع الحدود "فانتازيا تاريخية	القدس	٢٢١	٠٠٠٠٦-٠٠٨
البحرين تبدأ مرافعاتها حول النزاع مع قطر امعا محكمة العدل الدولية	الشرق الاوسط	٢٢٤	٠٠٠٠٦-٠٠٨
هنداء بوحيى			
البحرين تبدأ مرافعاتها اليوم امام محكمة العدل الدولية	الاهرام	٢٢٦	٠٠٠٠٦-٠٠٨
سامي كمال			
البحرين تطالب محكمة لاهاي بوضع حد للتاريخ التوسعي القطري	الشرق الاوسط	٢٢٧	٠٠٠٠٦-٠٠٩
عبد الحميد ابراهيم			
البحرين وقطر	المساء	٢٣٠	٠٠٠٠٦-٠٠٩
عربي اصيل			
رفع درجة الابتعاد في جحر حوار خشية قيام قطر بغزوها	الاخبار	٢٣١	٠٠٠٠٦-٠٠٩
و.ا.خ			
لن تغسد للود فضبة	الاهرام المسائي	٢٣٢	٠٠٠٠٦-٠٠٩
البحرين تعلن تاهب قوائها	القدس	٢٣٢	٠٠٠٠٦-٠٠٩
البحرين في مرافعتها ضد قطر	الحياة	٢٣٤	٠٠٠٠٦-٠٠٩
حسن اللقيس			
البحرين : حكم ال ثاني غير موجود قبل ١٩٤٥	القبس	٢٣٦	٠٠٠٠٦-١٠
وكالات الانباء			
البحرين : الاتفاق البريطاني - العلماني يمر يؤكد ترسيم الحدود مع قطر	الحياة	٢٣٧	٠٠٠٠٦-١٠
وكيل قطر : البحرين ما زالت تخرق اتفاق ١٩٩٠	الحياة	٢٣٨	٠٠٠٠٦-١٠
محمد العكي احمد			
البحرين : سيادتنا على حوار حسعت قبل ٦١ سنة	الحياة	٢٣٩	٠٠٠٠٦-١٠
اسماعيل زابر			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ١٢ تراعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)
لاهاي : قطر تنهم البحرين بالاستقرار العسكري عبد الحميد الجحاوي	الشرق الاوسط	٢٤١ ٠٠٠٠٦-١٠	
البحرين تنفي زيادة قواتها في حوار عبد الحميد الجحاوي	الشرق الاوسط	٢٤٢ ٠٠٠٠٦-١٠	
محكمة العدل الدولية تستأنف نظر الخلاف القطري - البحريني الثلاثاء المقبل سامي كمال	الاهرام	٢٤٣ ٠٠٠٠٦-١٠	
وزير خارجية البحرين يعرب عن ارتياحه لمرافعات بلاده في لاهاي سامي كمال	الاهرام	٢٤٤ ٠٠٠٠٦-١١	
البحرين مرناحة لمرافعات طاقمها القانوني الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	٢٤٥ ٠٠٠٠٦-١١	
لا عزاء لأهل الخليج !! الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	٢٤٦ ٠٠٠٠٦-١١	
قبل صدور الحكم احمد الجندى	الاخبار	٢٤٧ ٠٠٠٠٦-١٢	
عمان وباكستان تستعدان لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود الحرية بينهما أ.ف.ب	القدس	٢٤٨ ٠٠٠٠٦-١٢	
عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود الحرية بين البلدين أ.ف.ب	القدس	٢٤٩ ٠٠٠٠٦-١٢	
عمان وباكستان توقعان اتفاقا لترسيم الحدود البحرية محمد سيف الرحبي	الحياة	٢٥٠ ٠٠٠٠٦-١٢	
سلطنة عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود ق ن ا	الشرق الاوسط	٢٥١ ٠٠٠٠٦-١٢	
توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين سلطنة عمان وباكستان الاتحاد	الاتحاد	٢٥٢ ٠٠٠٠٦-١٢	
توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين عمان وباكستان محمد محمود عثمان	الاهرام	٢٥٣ ٠٠٠٠٦-١٢	
البحرين تواصل مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية سامي كمال	الاهرام	٢٥٤ ٠٠٠٠٦-١٢	
عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القدس	القدس	٢٥٥ ٠٠٠٠٦-١٢	
البحرين : قطر تلاعبت بالخرائط واوقفت المد والجزر اسماعيل زاير	الحياة	٢٥٦ ٠٠٠٠٦-١٤	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ١٢	تراعات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)		
العنوان			
المؤلف			
البحرين : جزر حوار لم تكن مناطق خالية ولا كيانا مستغلا	الحياة	٢٥٧	٠٠٠٠٦-١٤
اسماعيل زاهر			
البحرين تطالب المحكمة بتطبيق مبدأ استمرارية الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية	الشرق الاوسط	٢٥٨	٠٠٠٠٦-١٤
عبد الحميد الجحاوي			
الإمارات تدعو البرلمانات العربية لمساندتها في قضية الجزر	البيان	٢٥٩	٠٠٠٠٦-١٤
.....			
حوار لم تبع قطر أبدا	القبس	٢٦٠	٠٠٠٠٦-١٥
.....			
نفاض نام بين الروابنين القطرية والبحرينية لتاريخ "حوار" البشير	القدس	٢٦١	٠٠٠٠٦-١٥
مازن حماد			
الدفاع البحرينى فى لاهاف يركز على مبدأ "قلبة الأرض على البحر"	الشرق الاوسط	٢٦٢	٠٠٠٠٦-١٥
عبد الحميد الجحاوي			
بذء الارتفاعات القطرية أمام محكمة العدل الثلاثاء المقبل	الاهرام	٢٦٥	٠٠٠٠٦-١٥
.....			
بريطانيا تدعو البحرين وقطر لقبول قرار محكمة العدل الدولية	الاتحاد	٢٦٦	٠٠٠٠٦-١٦
.....			
قطر تستند الى الجغرافيا والبحرين تستعين بالتاريخ	البيان	٢٦٧	٠٠٠٠٦-١٦
.....			
البحرين تتعسك بغاثون البحار وتطالب بصفة "دولة أرخبيل	الحياة	٢٧٠	٠٠٠٠٦-١٦
.....			
قطر : ترفض مناصفة الجزر مع البحرين	الشرق الاوسط	٢٧١	٠٠٠٠٦-١٦
.....			
قطر : قدما أدلة قاطعة تؤكد سيادتنا على جزر "حوار"	الاهرام	٢٧٢	٠٠٠٠٦-١٧
.....			
البحرين : جزر "حوار" لم تكن كيانا مستغلا .. ولا مناطق خالية	المساء	٢٧٢	٠٠٠٠٦-١٨
.....			
تفاعل قضية الوثائق المرورة والجانبان يتمسكان بعدم التنازل عن مطالبهما	الاهرام	٢٧٤	٠٠٠٠٦-١٨
.....			
قطر والبحرين : صراع التاريخ والجغرافيا يتحول الى المحمية والمستعمرة	القدس	٢٧٥	٠٠٠٠٦-٢٠
.....			
قطر تستأنف مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية	الاتحاد	٢٧٧	٠٠٠٠٦-٢١
.....			

مجلد رقم ١٣	تراجمات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
الجامعة العربية تجدد عرض وساطتها لإنهاء الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين	على خميس	المصنر	٢٧٨	٠٠٠٠٦-٢٦
الدوحة تؤكد أنها ستلتزم قرار "العدل الدولية"	الشرق الاوسط		٢٧٩	٠٠٠٠٦-٢٦
قطر : مطالبة المنامة بالزيارة كعطالية العراق بالكويت وإيران بالبحرين	عبد الحميد البحاوي	الشرق الاوسط	٢٨٠	٠٠٠٠٦-٢٢
قطر تلهم البحرين بتحويل حوار "قاعدة عسكرية"	اسماعيل زابر	الحياة	٢٨٢	٠٠٠٠٦-٢٢
قطر ترفض تهمة الدوسع وتطالب محكمة لاهاي برد "حوار" البها	مازن حماد	القدس	٢٨٢	٠٠٠٠٦-٢٢
قطر تطالب محكمة العدل الدولية بإعلان سيادتها على جزر "حوار"	الاهرام		٢٨٨	٠٠٠٠٦-٢٤
المنامة : إصرار الشفيق بجرح الكبرياء	سامي كمال	الاهرام	٢٨٩	٠٠٠٠٦-٢٤
الدوحة : اللغة العاطفية أم المنطق القانوني ١٢	العرب الطيب الطاهر	الاهرام	٢٩٠	٠٠٠٠٦-٢٤
قطر ترفض قرار نسوية الحدود لعام ١٩٣٩ والبحرين لا تقبل قرار عام ١٩٤٧	عبد الحميد البحاوي	الشرق الاوسط	٢٩١	٠٠٠٠٦-٢٥
صحيفة بحرينية : شعور المحبة مع قطر فوق النفاذ لدى محكمة العدل	الاتحاد		٢٩٤	٠٠٠٠٦-٢٥
ممثل قطر أمام محكمة العدل الدولية : الدوحة انتأرت الحل السلمي ٦٠ عاما في خلافا مع البحرين	الاهرام		٢٩٥	٠٠٠٠٦-٢٥
جزر "حوار" أمام محكمة العدل الدولية	الشرق الاوسط		٢٩٦	٠٠٠٠٦-٢٧
الامارات تدعو إيران للتخلي عن استغرائها	الاتحاد		٢٩٨	٠٠٠٠٦-٢٨
حضور ولي العهد البحريني الى محكمة لاهاي يؤكد اهتمام المنامة الشديد بالخلاف مع قطر	عبد الحميد البحاوي	الشرق الاوسط	٢٩٩	٠٠٠٠٦-٢٨
المنامة تقدم وثائق جديدة تثبت ملكيتها للجزر	سامي كمال	الاهرام	٣٠١	٠٠٠٠٦-٢٨
البحرين تحذر من تجاهل "مبدأ الحيادة"	اسماعيل زابر	الحياة	٣٠٢	٠٠٠٠٦-٢٨

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ١٢	تراغات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)		
العنوان			
وكيل قطر أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الدفاع البحري بتسوية الحقائق	عبد الحميد البجاوي	٢٠٤	٢٩-٦-٢٠٠٠
مرافعات البحرين أمام محكمة العدل الدولية لتسوية على احتلال "الزبارة"	الحياة	٢٠٦	٢٩-٦-٢٠٠٠
انتهاء جلسات محكمة العدل الدولية بين البحرين وقطر	القبس	٢٠٨	٣٠-٦-٢٠٠٠
البحرين تختتم مرافعات محكمة لاهاي	عبد الحميد البجاوي	٢٠٩	٣٠-٦-٢٠٠٠
واشنطن تلزم الجهاد في نزاع الحدود بين قطر والبحرين	القبس	٢١١	٠١-٧-٢٠٠٠
ما زال هناك أمل : في تسوية الأزمة المستخدمة .. بين الشقيقتين قطر والبحرين	الاهرام	٢١٢	٠١-٧-٢٠٠٠
موجة أسبوعين للبحرين وقطر لتوصيف حدود منطقة "الزبارة"	الاهرام	٢١٥	٠١-٧-٢٠٠٠
واشنطن مع حل سلمى للخلاف بين قطر والبحرين	الحياة	٢١٦	٠٢-٧-٢٠٠٠
أول اتفاقية وقعت عام ١٩٢٢	الشرق الأوسط	٢١٧	٠٢-٧-٢٠٠٠
الإمارات : الاتفاق السعودي الكويتي انتصار جديد للإنسان الخليجي	الرياض	٢١٨	٠٤-٧-٢٠٠٠
مجلس التعاون الخليجي : الاتفاق الحدودي السعودي - الكويتي يعزز الاستقرار في المنطقة	الشرق الأوسط	٢١٩	٠٤-٧-٢٠٠٠
الإمارات تدعو برلمانات الدول الإسلامية إلى تحمل مسؤولياتها في إيجاد آلية لحل قضية الاحتلال الإسرائيلي	الاتحاد	٢٢٠	٠٥-٧-٢٠٠٠
أمير البحرين والملك عبد الله يصفدان بالاتفاق السعودي - الكويتي	الحياة	٢٢٢	٠٥-٧-٢٠٠٠
أمير البحرين يؤكد الرغبة في مد جسور التفارب مع قطر	الحياة	٢٢٢	١٨-٧-٢٠٠٠
الإمارات تطلب إدراج الجزر الثلاث ضمن جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولي بجاكرتا	الاهرام	٢٢٤	٠٩-٧-٢٠٠٠
الإمارات تطلب إدراج قضية الجزر في المؤتمر البرلماني الدولي	الاتحاد	٢٢٥	٠٩-٧-٢٠٠٠

المجلد رقم ١٢	تراجمات الحدود العربية (المجلد الثالث عشر)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
فطر والبحرين تقدمان الأجوبة عن أسئلة محكمة لاهاي قبل ١٤ يوليو	الشرق الاوسط	٢٣٦ ٠٠٠٠٧-١٠
صالح الأشعر		
البحرين تعلن تطوير جزر حوار المتنازع عليها وفطر تنوّمها بالاستهتار بمحكمة العدل الدولية	القدس	٢٣٧ ٠٠٠٠٧-١٠
مازن حماد		
فطر تنتقد إقامة البحرين لمبشآت جديدة في جزر "حوار" المتنازع عليها بين البلدين	الاهرام	٢٣٩ ٠٠٠٠٧-١٠
العرب الطيب الطاهر		
البحرين : لن نقرط بأى ذرة من التراب	القبس	٢٢٠ ٠٠٠٠٧-١١
محكمة العدل الدولية تبدأ مشاوراتها النهائية حول الخلاف الحدودى بين الدوحة والمملكة الاسبوع الما	الاهرام	٢٣١ ٠٠٠٠٧-١١
سامي كمال		
حذارى أهل الخليج .. فارمنا كلها فى الصيف	الاتحاد	٢٣٢ ٠٠٠٠٧-١٥
امير البحرين يبدى رغبة بالاتحاد مع قطر	الاتحاد	٢٣٥ ٠٠٠٠٧-١٨
امير البحرين يأمل فى الاتحاد مع قطر	الشرق الاوسط	٢٣٦ ٠٠٠٠٧-١٨
امير البحرين يدعو للتغارب مع قطر	الوفد	٢٣٧ ٠٠٠٠٧-١٩
مصادر فى الدوحة : الكويت اقترحت وحدة بين قطر والبحرين	الشرق الاوسط	٢٣٨ ٠٠٠٠٧-٢٠
هل نتحقق الوحدة بين قطر والبحرين ؟	الاهرام	٢٣٩ ٠٠٠٠٧-٢٢
سامي كمال		
شئ عن الدور الفلسطيني والعربي فى الوساطة بين السعودية واليمن	الشرق الاوسط	٢٤٠ ٠٠٠٠٧-٢٢
ناصر الدين النشاشيبي		
الاخلاف بين قطر والبحرين يهدد الثمعتين الاسلامية والخليجية	الاهرام العربي	٢٤٢ ٠٠٠٠٧-٢٢
سامي كمال		
أربع وثائق قطرية جديدة الى محكمة العدل الدولية	الحياة	٢٤٢ ٠٠٠٠٨-٠٢
محمد المكي احمد		
ولى عهد ابوظبى يدعو ايران مجددا الى حل مشكلة الجزر بالحوار المباشر أو الوساطة	الاهرام	٢٤٤ ٠٠٠٠٨-٠٦
الامارات تتعهد بالعمل على استعادة جزر تحتلها ايران	الشرق الاوسط	٢٤٥ ٠٠٠٠٨-٠٦



المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٩ / ٥ / ١٩٩٠

النشور والخدمات الصحفية والمعلومات

النزاع البحريني، القطري ينظر اليوم أمام محكمة العدل الدولية

حال توصلا إلى تسوية ودية للخلاف تسحب القضية من أمام محكمة العدل الدولية.

وكانت النامة اكثت مراراً رغبتها بطل النزاع سلمياً داخل مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فقد أدت عودة النزاع فجأة إلى وقف تطبيع العلاقات بين البلدين.

وفي ١٩ ايار - مايو علقت البحرين مشاركتها في لجنة عليا مشتركة مكلفة تسوية النزاع ودياً بعدما اتهمت قطر بالاحتفاظ بشكواها امام محكمة العدل الدولية.

ولد باشرت الامارات العربية المتحدة التي هالها تصاعد حدة التوتر المياغت، وساطة بين الدوحة والنامة.

وبدورها تدخلت المملكة العربية السعودية، اكبر دول مجلس التعاون الخليجي وحشد الطرفين على داعدة بناء جو ودي بينهما

بالتفط والغاز في الخليج والتي تسيطر عليها النامة، فيما تطالب النامة، من جهتها، بمنطقة الزبارة الواقعة على الساحل القطري.

وكانت الدوحة لجأت إلى محكمة العدل الدولية من جانب واحد في تموز - يوليو ١٩٩١، مؤكدة أن الخلاف ما زال قائماً منذ ترسيم الحدود في عهد الاستعمار البريطاني في الخليج الذي انتهى منذ عشرين من الزمن.

وكان البلدان قدرا في شباط - فبراير في اعقاب اجتماع اللجنة العليا المشتركة التي يشترك في رئاستها وليا عهد البلدين، تطبيع علاقاتهما. ومنذ ذلك التاريخ، تبادلوا السفراء واستأنفا حركة الملاحة الجوية المباشرة بينهما.

وقد حصل هذا التقارب بعدما توافق البلدان في كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٠ خلال زيارة قام بها إلى البحرين امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على انه في

ديي - ا.ف.ب:

يدخل النزاع الحدودي بين البحرين وقطر والذي يشكل أطول النزاعات بين تلك المعروفة على محكمة العدل الدولية، اليوم الاثنين مرحلته النهائية.

وستتواصل المرافعات الشفهية لدى محكمة العدل الدولية، وهي المرحلة الأخيرة التي تسبق صدور الحكم، لمدة خمسة أسابيع.

وقد فشلت كل من البحرين وقطر في التوصل إلى تسوية ودية لهذا النزاع الذي كساد يتحول إلى مواجهة مسلحة بين البلدين في ١٩٨٦.

وقد تم تطويق الأزمة آنذاك بفضل التدخل الشخصي للملك

فهد. ويدور الخلاف حول مطالبة الدوحة بالسيادة على جزر حوار وغضت الدبل الفنية



المصدر: الرياض

التاريخ: ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لحل نزاعهما الحدودي،
وفي أعقاب زيارة قام بها
إلى الخامة أمير قطر في محاولة
لتطويق الأزمة، توافق البلدين
على استئناف أعمال اللجنة
المشتركة بمد صدور الحكم عن
محكمة العدل الدولية.

ومع ذلك، حذر أمير البحرين
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
السبت من أن التحكيم الدولي
قد يؤثر على العلاقات بين
البلدين.

وأعرب عن الأسف في
خطاب له إلى الشعب حيث قال
أن البحرين تأسف لعدم
التوصل إلى حل أخوي لهذا
النزاع الحدودي، على الرغم من
الجهود المبذولة التي تواصلت
حتى اللحظة الأخيرة.

وقال إن «هذه الساعسة
خطيرة بالنسبة لمستقبل وطننا
لأن المناطق المتنازع عليها تشكل
ثلث أراضي دولة البحرين».



المصدر: الأنباء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ / ٥ / ١٠

سياق بين المسعى الدبلوماسي والتحرك القضائي عشية بدء المرافعات في محكمة العدل

مواجهة في لاهاي اليوم بين قطر والبحرين

جرى خلاله تأكيد علاقات للوادة بين
الشعبين الشقيقين.
وفي ما يمكن وصفه بمسعى
أخير للوصول إلى حل ودي
للخلاف، تلقى ولي العهد ونائب
رئيس مجلس الوزراء ورئيس
الحرس الوطني السعودي الأمير
عبد الله بن عبد العزيز أمس رسالة
من أمير قطر لم يكشف للقلب عن
مقوماتها، وقام بتسليم الرسالة وزير
الخارجية القطري الشيخ حمد بن
جاسم بن جابر آل ثاني خلال
اجتماعه إلى الأمير عبد الله في جدة
بمحضر وزير الخارجية السعودي
الأمير سعود الفيصل.
وذكرت مصادر دبلوماسية
لـ«الأنباء» أن رسالة أمير قطر
للأمير عبد الله تناولت شروحات
لوقوف الدوحة من التطورات
الخاصة بالنزاع الحدودي بين قطر
والبحرين، إضافة إلى اطلاع القيادة
السعودية على الموقف بشكل صام

وتعمق قطر الآخر.
وعلمت «الأنباء» أن قطر ستقدم
للمرحلة الأولى من مرافعتها على
مدى خمسة أيام (تبدأ في ٢٩ مايو
وتنتهي في ٦ يونيو) في المحكمة،
على أن تبدأ البحرين بتقديم المرحلة
الأولى من مرافعتها في ٨ يونيو
للجبل (من ٨ إلى ١٥ يونيو). أما
للمرحلة الثانية من المرافعات استند
في ٢٠ يونيو وتنتهي في ٢٩ منه.
ورجحت مصادر قضائية صبور
الحكم النهائي في جلسة خاصة
تعد في أكتوبر المقبل بعد أن تكون
المحكمة قد أخذت وقتها في مداولة
القضية. وستكون هذه الفترة بالغة
الحساسية في العلاقات بين البلدين
لكونها ستسبق ما قد يكون حكماً
لصالح طرف ضد الآخر.
وعشية بدء جلسات المحكمة،
تلقى أمير البحرين الشيخ حمد بن
عيسى آل خليفة اتصالاً من أمير
قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

جدة - أحمد رشوان -
لاهاي، النامة - «الأنباء»:
في سابقة سياسية وقضائية لم
تشهدها للمنطقة من قبل، تبدأ
محكمة العدل الدولية في الساعة
العاشرة من صباح اليوم في لاهاي،
الاستماع إلى للمرافعات الشفوية
النهائية في الخلاف الحدودي بين
قطر والبحرين.
وعكست المرافعة الهولندية
التهجد التي ضريت عاصمة
محكمة العدل الدولية أمس، الأجواء
التي سترافق جلسات الاستماع
وصولاً إلى جلسة التطق بالحكم.
ومن المقرر أن تركز جلسات
الاستماع التي ستستمر خمسة
أسابيع على الوقائع الموضوعية
للخلاف بين البلدين. وتعتبر هذه
الجلسات الأولى في تاريخ محكمة
العدل الدولية. وتتألف المحكمة من
١٥ قاضياً برئاسة فيرسي، إضافة
إلى قاضيين تعين البحرين أحدهما



المصدر: الإذاعة

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩/٥/٢٠٠٩

بعد لقاء الخاتمة الذي تم في اليومين
للماضيين بين اميري قطر والبحرين.
وتمت مناقشة المصادر ان الرسالة
أكدت ترحيب قطر بجهود الوساطة
التي يبذلها الاشقاء في المملكة
ودولة الامارات العربية المتحدة من
اجل الوصول الى حل لغوي للنزاع
قبل صدور حكم محكمة العدل
الدولية.

على صعيد آخر، اعرب مجلس
الوزراء البحريني علب لاجتماعه
امس عن تأييده التام للخطوات
والواقف التي اتخذها امير البحرين
بالتنسبة لموضوع الخلاف مع قطر.

وكسان وزير شؤون مجلس
الوزراء والاعلام البحريني محمد
ابراهيم الطوع قد وصل الى دمشق
امس قادما من القاهرة وسلم
الرئيس السوري حافظ الاسد
رسالة من امير البحرين لم يكشف
عن مضمونها.



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩/٥/٩٩

محكمة العدل تبدأ النظر في الخلاف

امير قطر والبحرين أكدا في اتصال حرصهما على علاقات المودة بين الشعبين

البلدين الامر الذي لاقى موجة من القلق لدى الدول المجاورة، وتدخلت السعودية اكبر دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم ايضا كلا من الكويت وعمان، وحثت الطرفين على «اعادة بناء جو ودي» بينهما لحل نزاعهما الحدودي.

وفي اعقاب زيارة قام بها الى للامانة امير قطر في محاولة لتطويق الأزمة، توافق البلدان على استئناف اعمال اللجنة المشتركة بعد صدور الحكم عن محكمة العدل الدولية. ومع ذلك، حذر امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة السبت من ان التمسك الدولي قد يؤخر في العلاقات بين البلدين.

وعرب عن الاس في خطاب له الى الشعب حيث قال ان والبحرين تأسف لعدم التوصل الى حل لحيوي لهذا النزاع الحدودي، على الرغم من الجهود المبذولة التي توصلت حتى اللحظة الأخيرة، وقال ان هذه الساعة خطيرة بالنسبة لاستقبال وطننا (...) لان للناطق المتنازع عليها تشكل ثلث اراضي دولة البحرين.

امام محكمة العدل الدولية، وهي المرحلة الأخيرة التي تسبق صدور الحكم، ادة خمسة اسابيع.

ويثور الخلاف حول مطالبة الدوحة بالسيادة على جزر حوار وفشلت الدبل السفينة بالقطر والنزاع في الخليج والتي تسببت عليها للامانة، فيما تطالب الامانة بمنظلة الزيارة الواقعة على الساحل القطري.

وكان البلدان اقرا في فبراير في اعقاب اجتماع اللجنة العليا للشرطة التي يشترك في رئاستها وليا عهد البلدين، تطبيع علاقاتهما. ومنذ ذلك التاريخ، تبادل السفراء واستأنفا حركة الملاحة الجوية المباشرة بينهما.

وقد حصل هذا التقارب بعدما توافق البلدان في ديسمبر ١٩٩٩ خلال زيارة قام بها لى البحرين امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، على انه في حال توصل الى تسوية ودية للخلاف تصعب القضية من امام محكمة العدل الدولية.

ومع ذلك، فقد اندت عودة النزاع فجأة الى وقف تطبيع العلاقات بين

الامانة - جي - كونا - ا.ف.ب.د: عشية بدء محكمة العدل الدولية للنظر في النزاع الحدودي بين للامانة والدوحة، تلقى امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اول من امس اتصالا من امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وقالت وكالة «البيان الخليج» انه تم خلال الاتصال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين. وذكر ان وكالة ان امير دولة قطر اعرب عن تقديره خلال الاتصال الهاتفى للكلمة السامية التي وجهها امير البحرين الى ابناء شعبه فيما أكد امير البحرين حرصه على علاقات المودة بين الشعبين الشقيقين.

في اطار آخر، اجرت وكالة الصحافة الفرنسية اس تحقيقات في دبي عن الخلاف بين البلدين جاء فيه: يدخل النزاع الحدودي بين البحرين واهم والذي يشكل اطول النزاعات بين تلك المعروضة على محكمة العدل الدولية، غدا (اليوم) الاثني من جلته النهائية. وستواصل للامانات الشليحة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥/٤/٩٩

الشعر والتجديدات الصحفية والمعلومات

اليوم بدأ برؤايات وطنية العمل الدؤابة في الخلاف بين البحرين وفقط

المنامة - من سامي كمال - لإماني - وكالات الأنباء : بعد مرور يوم واحد على الخطاب الذي وجهه أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لشعبه بمناسبة بدء المراحل النهائية في الخلاف الحدودي مع قطر بالأمس اليوم وما أنشأه من أن بلاده ستتخذ موقفاً من الإجراءات والسياسات المتعامل مع هذه القضية بدأ البحرينيين على اختلاف طوائفهم في إعلان تأييدهم لأمير البحرين وتمسكهم بجميع الأراضي البحرينية وعدم التخلي عنها.

وفي الوقت الذي غادر فيه أمير البحرين المنامة لمس في طريقه إلى أوروبا في زيارة خاصة بالي رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة كلمة في الجلسة القضائية لنور اعتماد الأخير لجلس التصديق - وذلك أن تشهد الجلسة تأييداً لخيارات أمير البحرين.

وأبرزت الصحف البحرينية نوايا الاتصال الهاتفي الذي أجراه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع أمير البحرين خليفة بن الخليفة وذكرى الصحف أن أمير قطر أعرب عن تقديره لكلمة التي وجهها أمير البحرين لشعبه - في الوقت نفسه وأصالت الصحف البحرينية أمس لتتأكد أنها لدعم قبول قطر لقرار المجلس الوزاري وأصرارها على مواصلة نظر القضية في محكمة العدل الدولية - واتهمت الصحف قطر بتعمد تصعيد حدة الخلاف مع البحرين حول جزر حوار مع كثرة موعده للمراحل النهائية. وفي الأمل بدأ الوفد البحريني استعداداته لتقديم بمرافعات قضائية المدعة بالوثائق والملائق التاريخية حول قضايا منطلة الزبارة وجزر حوار بما فيها جزيرة جنان وقلعة جرادة ومشت الديبل وشطوط أساس الرخيل ومنها مناقب ميراث الفؤاد ومسند الأسلاف.



المصدر: البعثة الدبلوماسية

التاريخ: ٢٩/٥/٩٩

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفصل الأخير من خلاف قطر والبحرين أمام العدل الدولية

القائمة: هناء بوحجي
الدوحة: صالح الأضطر

ومن المقرر أن تبدأ الجلسة الأولى من المرافعات، وهي مخصصة لقطر، اليوم وحتى 8 يونيو (حزيران) المقبل لكيها المرافعات المخصصة للبحرين من 8 يونيو وحتى 18 يونيو. أما الجلسة الثانية من المرافعات الشفهية فتستخصص لقطر في الأيام من 20 يونيو وحتى 22 يونيو، والبحرين من 27 يونيو وحتى 29 يونيو. ومن المتوقع أن يظل فريقان قانونيان من البحرين وقطر على اتصال بالمحكمة خلال شهر يوليو (تموز) المقبل. وتشالف المحكمة من 15 قاضيا يرأسهم القاضي الفرنسي جيلبر جيوم ومساعدته الصيني شي جيونج. ومن المقرر أن تدعى كل من البحرين وقطر كاضيا لكل منهما بالإضافة إلى خمسة قضاة يمثلون الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

تبدأ اليوم محكمة العدل الدولية الاستماع إلى المرافعات الشفهية لوكيلي كل من قطر والبحرين في قضية الخلاف الحدودي بين البلدين وكذا تستمر حوالي شهر. وتكرت مصابر دبلوماسية إن القضية ستعجز للحكم بعد هذه المرافعات، وتصلر المحكمة حكمها قبل نهاية ديسمبر (كانون الأول) المقبل، مما يجعل هذه الجلسات بمثابة الفصل الأخير في القضية أمام المحكمة الدولية. وتشار المتابعون أمس إلى أن القضية المعروضة على المحكمة اليوم هي الأطول في تاريخ المحكمة حيث بدأت في 8 يوليو (تموز) 1991. وسوف تستمر المرافعات الشفهية لمدة 5 أسابيع وتتناول أمور الخلاف المعروضة على المحكمة والتي تتكون من 5 نقاط وهي جزر حوار، وقطعة جرداء وقشت الحبل، وخطوط أساس الأرخبيل، ومنطقة الزبارة، ومنطقة هيرات اللؤلؤ، ومضائق الأسماك السباحة، وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالحدود البحرية.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠١٥/٢



باختصار

على عهد

الخلافاً الحدودية والعلاقات الفاترة

الخلافاً الحدودية بين قطر والبحرين نظر يوم امس امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، وبالطبع كل دولة تقدمت بما لديها من مستندات سيتم بحلها وانتداب خبراء لتلاطام عليها واعطاء تقرير بنشائها للمحكمة التي بدأت في الاستماع الى مرافعة كل طرف وقد يطول ذلك الامر لفترة كبيرة.

كنت اتمنى ان تحسم هذه القضية داخل البيت الخليجي او على الاكثر في بيت العرب بدلاً من الذهاب الى المحكمة الدولية التي حتماً ستحكم لأحد الطرفين بأحقيته في الجزر بل ربما يتم تقسيمها بينهما.

كنت اتمنى ان يقرر اجتماع الخامة الذي التقى خلاله امير البحرين بامير قطر عن سحب القضية من الساحة الدولية والتوصل لحلها هريه، لكن ليس كل ما يتمناه البرم يدركه بل قد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

كنت اتمنى الا يتسبب عرض تجسيد اعمال اللجنة المشتركة بين البحرين وقطر، وكان الامل في ان يتم احياء اعمالها خلال اجتماع اميري البلدين لكن وللأسف الشديد اتفقا على تأجيل اعمال اللجنة حتى يتم الفصل في الخلافاً الحدودية وصنوبر حكم نهائي.

نقول ان هذا الحكم سيعطي لأحد الطرفين حق السيادة على المنطقة المتنازع عليها، وبالتالي فإن الطرف الآخر سيتأثر ولو حتى من الناحية النفسية بنتيجة الحكم الامر الذي

سحب بالسلب على علاقات بين دولتين خليجيتين ساهم في أحداث شرخ في مجلس التعاون الذي اعتبرناه في يوم من الايام اتجع تجمع عربي حتى الآن لان هناك من يرفض في الدوحة السماح بتملكه مواطني دولة البحرين للعقارات بالإضافة إلى عدم السماح للمسيحيين بدخول للمياه الإقليمية.

الحصله النهائية ان الشرخ الذي اصاب مجلس التعاون الخليجي بسبب الخلافاً الحدودية البحريني القطري سينسحب حتماً بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية على العلاقات للثنائية بين البلدين لان من سيكون الحكم لصالحه سيرو انه حصل على حله ومن سيصنبر الحكم ضده سيصنبر بالآلم والمرارة لانه سلب منه حق السيادة على أرض كان يرى انها من حقه.

نأمل ان تحل الخلافات الحدودية العربية بطريقة ودية حتى لا تكون سبباً في زيادة عمق الهوة التي ذراها منذ فترة طويلة.



المصدر: **القبس**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦ - ٢٠٠٦

الدوحة بدأت المرافعات وبعد أسبوع دور المناظرة..
وصحف البلدين مستمرة في تبادل الاتهامات

الفصل في الخلاف القطري البحريني ٢٩ يونيو

البلدين اتهموا الآخر، بالتصويب في
الأدعاء وعدم القبول بالحل الأخوي

وجهة نظر بحرينية

وبعت صحيفة «الأيام» البحرينية
دول المنطقة للمهنية كما وصفته بفصل
جديد في تاريخ منطقة الخليج التي
قلات لها سترة تاريخها حتما على
مجعل الوضع والمستقبل في هذه
المنطقة.

وقالت في تعليق عنوانه ضبابية
فصل وبداية فصل أنه على ضوء ما
ستؤول إليه الأمور، الذي لا يأمل
البحرينيون وهم يلقون بدولة خلف
أبائهم سوى أن يكون إيجابياً.
واستطردت «الأيام» مع بدء المرافعات
للطوية في محكمة العدل الدولية فإن
الحقيقة الأساسية التي يتوجب أن لا
تغيب عن الأذهان هو أن حبال لصبر
البحرينية قد بلغت مداها ويتوجب
على القضاء والإستقاء أن يدرجوا
بوضوح جوهش اللغز الذي سيمتبع
نفسه على هذه المنطقة على مختلف
لستوياته مؤكداً أن هذا الكلام هو

وكيل الدفاع لدى المحكمة
والسبل المسلماني إلى أن هذه
القضية كانت سبباً وهدية طويلة في
صنوية العلاقات بين البلدين وقدم
توضيحا مدهوماً بالصورة والخرائط
عن الأوضاع المسالمة في المنطقة
والتي تفتت أحادية دولة قطر في
حدودها البحرية والمسائل الإقليمية
الأخرى ومنها حوار واقتزاره.

واتهم البحرين بمحاولة إقامة جزر
صناعية قرب الساحل الغربي لجزر
حوار، وهت المحكمة على وقف ما
وصفه بانتهاكات البحرين.

وبعد ذلك أتى كل من البروفيسور
جان سالو والسيدة نانيت بلنكفون
العضوان في الوفد القطري كلمتين
استعرضتا فيهما بالوثائق والخرائط
تاريخ وجغرافية المناطق المتنازع
عليها بالإضافة إلى الدراسات
التي سميت التي تمت بين يده ومختلف
الحكومات في تلك الأوقات والتي تؤكد
تبعية تلك المناطق للقطر.

ويصدر الحكم في ٢٩ يونيو.
وفي النوبة والمناظرة كانت صحف

الأيام النوبة للمناظرة - وكالات -
بدأت محكمة العدل الدولية في لاهي
النظر في المرحلة النهائية من الخلاف
الحدودي بين قطر والبحرين
بالاستماع إلى المرافعات الشفوية
لفطرية (من أمس وحتى الخامس من
يونيو) على أن تبدأ المرافعات
البحرينية في الثامن من شهر يونيو.
ومن المتوقع أن تستمر المرافعات في
الدعوى - وهي الأطول في تاريخ
المحكمة - خمسة أسابيع.

وقد بدأت الجلسة بكلمة لرئيس
المحكمة غابرييل جايوم استعرض
خلالها المراحل التي مرت بها القضية
والإجراءات التي تم اتخاذها من تقديم
الأوراق والوثائق الرسمية وتعيين
مواعيد الجلسات.

وبدأت المرافعات الشفوية بكلمة
الأيام أمين عام مجلس الوزراء القطري
وكيل الدفاع القطري الدكتور عبدالله
بن عبداللطيف المسلماني، حيث لشداد
يمسوى العلاقات الأخوية التي تربط
بين البلدين الشقيقين مرجحاً ببقاء
سلام البحرين ووزير الدولة البحريني



المصدر: الجزيرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٥ - ٥ - ٢٠

وقالت ان المطلوب هو للتحامل
بهذه بعيدا عن التفاعل والتوتر الزاء
للمرافعات القضائية بين البلدين امام
محكمة العدل الدولية التي تبدأ في
الامام اليوم كمرحلة نهائية لحسم
النزاع.

والسارت الى ان قطر اكدت في
سلوكها السياسي والاعلامي لقطر
كثيرا من الحكمة والعقلانية والتمسك
بعمق الروابط التاريخية والمستقبل
المشترك الذي يربط البلدين ولم تفلت
الى الحملة الاعلامية والدبلوماسية
المتكثفة التي بدأتها دولة البحرين
للتشكيك منذ عشرة ايام ولم تتعامل
بردة فعل سليمة لزاء ذلك بل ان امير
قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
قام بمبادرة كريمة حيث زار دولة
البحرين في سعي اخوي لنزع فتيل
التوتر بعد ان قررت اللجنة تجميد
اعمال اللجنة العليا المشتركة بصورة
مفاجئة وحتى عندما حل سمو الامير
ضيفاً على لجانة كانت الصحف
البصرية تهاجم دولة قطر بدون
مبررات.

الاخرى التي يتوجب ان لا تغيب عن
البال ايضاً هي ان مجلس التعاون لم
يتحامل بالمستوى المطلوب مع هذا
الخلاف بطريقة تمنع تصاعده وتمنع
تبعاته منذ البداية وهذه هي مسؤولية
الانشاء الخليجين الذين تعهدوا ان
الجال مازال متقلبا امامهم لممارسة
مسؤولياتهم حيال بلدين عضوين
بالمجلس.

رأي قطري

وفي قطر، لوضعت صحيفة
الرأياء القطرية ان التوصل الى حل
ودي واخوي كان ولا يزال أمنية سعت
لها قطر بالقوى درجات الاجابية
خلال السنوات الماضية لكن طالما ان
ذلك لم يتحقق فإن الاحتكام الى
القانون الدولي يشكل الاسلوب
الحضاري الذي كبد منه لحسم هذه
القضية التي طال امدها وسيبها
خسر البلدان والطبعان المتقيدان
العديد من فرص التعاون المشترك
وتنمية العلاقات بينهما بما ينمكس
خيراً على الشعبين.

ليس يدافع من التكتلات او التنبؤات
بل القرار الحقائق ينبغي ان تكون
حاضرة على الدوام.
وتسارعت الامام بذلك هذا
الخلاف فقط براد له ان يحل بشكل
واحدة غير مسبوقة في تاريخ المنطقة
لماذا البحرين التي ترفع في وجهها
المطالبات بالانقطاع كك مساحتها وبكل
ما يمكن ان يترتب على ذلك مشيرة
الى ان كل السوابق في هذا الخلاف
جاءت من قطر ففي الوقت الذي
التزمت فيه البحرين جادة الحكمة
والصبر والتروي وسعة الصدر كان
هذا لا يبالى الا بالسوابق الخطيرة
بدلاً من الاعتماد لسلع على ارضها
وسياستها وصولاً الى مواجهة ضغوط
لا سابق لها تحت سمع وبصر الانشاء
الخليجين والعالم.
ومحتات الصحيفة قطر مسؤولية
ومسؤول الخلاف الى مسهل هذه
المستويات التي كانت تلود لابدين
والمنطقة بأسرها الى ما لا تحصى
علياء.
واضافت الصحيفة ان الحقيقة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٥ / ٢٤

الشهر والعدد، المصنفية والمعلومات

محكمة العدل تبدأ النظر
النزاع بين قطر والبحرين
لإحدى - وكالات الأنباء : بدأت
محكمة العدل الدولية في أمستردام
أمس النظر في الخلاف المبرور
بين قطر والبحرين بالاستماع
للمرافعات.
واستمرت المحكمة لمرافعة ممثل
قطر التي ستستمر حتى الخامس
من شهر يونيو المقبل، ثم تأتيها
مرافعة ممثل البحرين من الثامن
من يونيو حتى الخامس عشر من
الشهر نفسه.



المصدر: الجيلة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٣/٥/٢

بدء المرافعات في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين

وكيل قطر: حكم المحكمة الدولية أساس لعلاقات ودية مع البحرين

□ لاداي - اسماعيل زهير
□ النوحة - محمد المكي أحمد

للمرافعات القطرية التي يتداولها فريق من الاختصاصيين، أبرزهم الدكتور جين سيالون وهو أحد أكبر المحامين في بلجيكا وكان عمل ضمن فريق الدفاع عن الدعوى الليبية ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قبل بضع سنوات.

وشهد المسلماني على أن بلادهم سمعت بالفعل إلى التوصل لحل سلمي بين الدولتين الشقيقتين. ورات النوحة في مرافعتها، التي نقلها تلفزيون قطر، على الهواء من لاداي، أن حكم المحكمة سيؤدي إلى حل النزاع، وسيشكل أساساً راسخاً لعلاقات ودية بين البلدين.

وقال المسلماني في مرافعة باللغة الانكليزية إن النزاع بين البلدين على حوار قائم منذ أكثر من ٦٠ عاماً مشيراً إلى الظلم الذي وقع على قطر، وبلغت إلى «العمور الطبيعي بالاستعزاز الذي ينتاب أي دولة لوجود أي قوة أجنبية في مياهها الإقليمية على مسافة لا تزيد عن ١٥٠ ميلاً من شواطئها. وأضاف أن قطر أبنت منذ سنوات واحتجاجها على الاحتلال البحري غير المشروع لجزيرة حواري، وبمقتى على

بدأت محكمة العدل الدولية في لاداي امس الاستماع للمرافعات الشفوية أمثلي دولتي قطر والبحرين حول خلافهما الحدودي الذي يشمل جزر حوار وفتحت الدليل وقطعة جرداة وزبارة. والمتحدث المحكمة أعادها أمس

جلستين استمرت ثلاث ساعات بحضور وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية السيد أحمد بن عبدالله آل محمود، فاستمعت إلى الموقف القطري الذي قدمه الدكتور عبدالله بن عبد اللطيف المسلماني الأمين العام لمجلس الوزراء بماقوله من الخيرة القطريين والدوليين المختصين بالقانون الدولي. وينتظر أن تستمر المرافعة القطرية حتى يوم ٦ حزيران (يونيو) المقبل. وسترد البحرين التي يمثلها وزير الدولة جواد سليم العريضي برفقة فريق مماثل من الاختصاصيين على المواقف القطرية ابتداء من الثامن من حزيران.

وأبلغ المسلماني المحكمة بالمخطط العام



المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٠١٥/٥/٣ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل قطر: حكم المحكمة

تمة الصفحة الأولى

مدي عقود عدة، لاستعادة وحدة أراضيها من خلال الوساطة أو التحكيم أو التسوية القضائية مشيراً في هذا الصدد إلى محاولات عدة بذلت لحل النزاع في ما يتعلق بحوار وترسيم الحدود البحرية.

ولفت المسلماني إلى أنه «كان يؤمل في الستينات من القرن العشرين بأن المسائل المتعلقة بترسيم الحدود من قاع البحر ووضع فيشت الدليل وقطعة جردة والسيادة على جزر حوار، يمكن أن تحال إلى التحكيم، وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك، واتخذت لفض اللحل خطوات عدة للبدء في عملية التحكيم، لكن تلك المحاولات توافقت في النهاية بسبب رفض البحرين إخضاع السيادة على حوار للتحكيم، وقال إن الجهود جددت مرة أخرى أواخر الستينات للتوصل إلى اتفاق على الحدود البحرية، لكنها باءت بالفشل أيضاً لرفض البحرين طرح مسألة حوار على مائدة المفاوضات. وأشار إلى أنه بعد رحيل البريطانيين من الخليج عام ١٩٧١، انقلبت قطر والبحرين عام ١٩٧٦ على قبول وساطة السعودية، وأسفر ذلك عن إصدار مبادئ عام ١٩٧٨ في إطار التوصل إلى تسوية وتم توقيعها في العام ١٩٨٣. وادى فشل جهود الوساطة هذه إلى إبرام الاتفاقية بين الطرفين التي شكلت أساساً لاختصاص المحكمة في هذه القضية، والتي اتاحت أيضاً إسكان الاستماع إلى هذا النزاع. ولكنه فإن قطر سعيدة جداً أن تكون هذا اليوم (امس) بعد انقلاب على عقبات التي سبقت اطلاع المحكمة عليها.

وآثار وكيل قطر موضوع الوثائق والمذكرات التي قدمتها لمحكمة العدل الدولية، والتي شككت فيها البحرين، وقال: «إن البحرين في ردها على الوثائق كانت تشير إلى أنها وثائق مزورة، ولكن قطر لا يمكن أن تقبل لا وصف البحرين لتلك الوثائق ولا إصدارها على هذا الوصف، وأوضح أنه عندما ابطلت البحرين المحكمة وقطر بسلوكها في بعض الوثائق التي قدمتها قطر، سارعت الدوحة على الفور باستفارة عدد من الخبراء المحليين والمستقلين. وكما أوضحت قطر في تقريرها بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨، فإن الخبراء الذين استقبروا في الموضوع كانت لهم آراء متفاوتة، ويعجز عن معرفة قطر باحتمال بروز بعض المشكلات بسبب عدد من الوثائق التي شككت البحرين في صحتها، فإنها ألزمت في تقريرها إسقاط كل تلك الوثائق لتيسير الصور والسماح باستمرار القضية من دون المزيد من الصعوبات. وأكد أن قطر قدمت تلك الوثائق بنية حسنة وحصلت عليها من مصادر عدة، وهي من الهند وسنغافورة ومن منطقة الخليج أيضاً، ولم يكن لديها ما يدعو للارتياح في صديقيتها وكانت لجزر عليها اختبارات قبل تقديمها للمحكمة لم تسفر عما يدعو إلى الشك في صحتها، وشدد على أنه لو كان يساور قطر أي شك بصحة الوثائق وسلامتها في ذلك الحين، لما أقدمت على تقديمها للمحكمة. ولكنه فمن المناسب أن تعرب قطر عن استنفاء مرة أخرى للمحكمة وللبحرين عن أي نزاع قد يكون سببه تقديمها تلك الوثائق».

وتطرق وكيل قطر إلى جوهر الخلاف الحدودي مستخدماً خرائط وصوراً عرضت على شاشة كبيرة داخل المحكمة. وأشار إلى القنال العربية وكيف كانت تتقلص من منطقة إلى أخرى قبل اكتشاف البترول في الخليج، وعرض صورة توضح حياة القطريين في الأرمعات، مؤكداً في هذا الإطار أن حوار وكانت معروفة أنها ملك قطر، وأنها لم تكن مأهولة بالسكان لكن كان يتردد الناس عليها بشكل سلمي من دول أخرى. وبدن البحرين لممارسة الصيد. ورد على ما وصفه بمحاولة البحرين إعطاء انطباع عن نفسها، بأنها دولة أرخبيلية تعتمد على البحر عكس قطر، وقال إن هذا غير صحيح، لأن قطر شبه جزيرة ولها ساحل ممتد لمسافات طويلة ومعظم منشآت قطر يقع على الساحل



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/٥/٨٥

وليست في الصحراء، وهي تعتمد على البحر مثلها مثل البحرين، وجاء في المرافعة القطرية، أن الحدود البحرية التي تطالب بها البحرين مبالغ فيها بشكل كبير جداً ولا أساس قانونياً أو واقعياً لها، وأضاف، أن البحرين ترد تلك الادعاءات المصطنعة لتتخذ المحكمة حلاً وسطاً في شأن الخطين اللذين يبيعهما الطرفان. وشهدت على أن قطر «واقعة بأن المحكمة ستعتمد في حكمها على القانون والخلفاء، وأن الترسيم المكتفى بين قطر والبحرين سيكون هو نتيجة هذا الحكم» وحدد وكيل قطر النزاع الحقيقي في هذه القضية بأنه «يتعلق بجزر حوار وترسيم الحدود البحرية، أما مطالبة البحرين بالزيارة فهي مصطنعة، ولغت إلى أن البحرين لم تلزم إلى موضوع الزيارة في التحكيم المقرر في الستينات لترسيم الحدود البحرية، كما أنه عندما بدأت الوساطة السعودية، فإن الزيارة لم تكن محددة كجزء من النزاع، إذ لم تطالب البحرين بالزيارة خلال تلك الوساطة، وإنما طالبت بها للمرة الأولى عام ١٩٨٨ وكان ذلك أثناء اجتماعات اللجنة الثلاثية التي عقدت بهدف التفاوض والوصول لاتفاق خاص حول تقسيم النزاع إلى المحكمة، وراى أن ادراج البحرين لزيارة ضمن النزاع لم يستند إلى أي اقتناع، والهدف منها هو مواجهة مطالب قطر بجزر حوار أمام المحكمة ليكون ذلك ثقلًا مضاداً».

والأمر قطر في مرافعتها متكرار انتهاك البحرين للوضع الراهن» مشيرة إلى أن قطر «أبانت احتجاجات إزاء انتهاك البحرين للوضع الراهن». وقالت إن للبحرين «مفهوماً مشوشاً» لعنى الحفاظ على الوضع القائم في جزيرة حوار. وأضاف المسلماني أنه نما إلى علم قطر أخيراً أن البحرين تقوم ببناء جزر صناعية على الساحل الغربي لجزيرة حوار، وقد احتجت قطر بشدة على ذلك، وأكد أنه إذا قبلت المحكمة دعاوى بلاده في شأن السيادة على جزر حوار، فإن هناك حاجة إلى مفاوضات مباشرة لإيجاد حلول للمشكلات قد نشأت في إطار انسحاب البحرين من الجزر» لكنه أوضح أن قطر ستسعى إلى هذه المفاوضات بروح بناءة وإصرار على تسوية الخلافات بشكل يلبي الأمل والرخاء للطرفين».

وواصل سالمون المرافعة القطرية بتفصيل المصج القطرية بصدد السيادة على الجزر والمناطق الأخرى. ورد على حجة الوجود البحرينى والولاية التاريخية. وشدد على أن الولاية البحرية على الجزر لم تكن في أي يوم من الأيام في يد البحرين بل أنها عادت في الماضي مرة إلى البصرة وإلى مواقع أخرى في أوقات أخرى، كما رد على القول بوجود قبائل بحرينية تاريخياً على تلك الجزر بتكديده أن المنطقة كانت مفتوحة لتقل القبائل ولم تكن هناك تقاطع حدود في المنطقة. وبلغ رئيس المحكمة جلسة اليوم الأول للاستراحة قبل عودة السيدة نايفت بيلكينون إلى التكمال الخط الذي بدأه سالمون بصدد الوثائق التاريخية وطبيعة النزاع القانوني حول السيادة، وتتناول الجلسات صباح اليوم، واجتذبت المرافعات حشداً كبيراً من الصحفيين العرب والأفريقيين على وجه الخصوص، فيما تدخلت الدول الغربية بمرافقين قانونيين، وإتبع الصحافة الدولية تغطية الوافق بالتفصيل تقدمها بعثتان من وسائل إعلام قطر والبحرين، واستمعان الدولتان بمترجمين فوريين للمساعدة في نقل وقائع المحكمة على الهواء إلى مشاهدي فضائياتهما.



القصة

المصدر:

٣ - ٥ - ٢٠٠٠

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في محكمة لاهاي
البحريين:
المرافعة القطرية
كلها مغالطات

للتامة لاهاي، وكالات. بعد
انتهاء اول ايام للمرافعات امام
محكمة العدل الدولية في لاهاي
بشأن الخلاف الحدودي القطري
البحري، اتهمت التامة الدرجة
بتقديم دلائل مستهجنة ومغالطات
في دفعها بشأن اثبات لخطيتها
بجزء حوار الزيارة وفشت الدليل.
ووصفت التامة ما قدمه فريق
الدفاع البحري، بأنه لا يرتقي الى
مستوى الدقة اللازمة في الترافع
امام محكمة العدل الدولية.
ولم يصدر أي رد من الدرجة
على المواقف البحرية.



المصدر: الدبيح

التاريخ: ٢٠٠٢/٥/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة على الهواء بين الدوحة والمنامة

قطر بدأت مرافعتها في لاهاي بإتهام البحرين بانتهاك حدودها

لاهاي - الأناضول:

الساحل الغربي لجزيرة حوار». ومن المقرر أن تستمر مرافعة للمسلماني خمسة أيام، تليها بعد ذلك مرافعة البحرين التي سيقدّمها وزير الدولة جواد العريضي. وتحضر البحرين الجلسات بوفد يضم أيضا وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة. ومكان مصدر بحريني قد أكد أن المحاكمة تتم بناء على طلب قطري مثله، وأن بلاده تحضر الجلسات ودفاعا عن سلامة أراضيها وحقوقها في السيادة على منطقة الزيارة». وتستمر جلسات الاستماع للمرافعات الشفوية حوالي خمسة أسابيع تغد خلالها ١٦ جلسة، وهي الأولى في تاريخ محكمة العدل

انتقال الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى مرحلة حاسمة أمس مع بدء المرافعات الشفوية للبلدين أمام محكمة العدل الدولية. والفتح الجلسة الأولى رئيس المحكمة القاضي الفرنسي جيلبرت جيوم الذي قدم عرضا موجزا عن الخلاف للعروض أمام المحكمة، ثم تكلم ممثل قطر الدكتور عبد الله المسلماني الذي قال إن بلاده فخورة بانها وصلت إلى هذه النتيجة بسبب استمرارها على عرض الخلاف أمام المحكمة. وخلال المرافعة التي تلتها على الهواء التلفزيونيون البحرينيون وفناة الجزيرة القطرية اتهم المسلماني البحرين بانتهاك الوضع الحالي في المنطقة عن طريق إنشاء جزر صناعية على



المصدر: البيان

التاريخ: ٢١/٥/٢٠٠٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين: قضية الوطن دخلت مرحلة حاسمة قطر: مستندات جديدة لمحكمة لاهاي

بن مهيبي آل خليفة قبل فيضها، وإذ
تتوجها لعهد الروح القيمرية الأبية والتي
هذه القضية من تاريخ الوطن كسكن
تعبيركم عن موقف البحرين على صعيد
الحكومة وللجس معاً حيل القمية الخلاف
مع قطر بمثابة والقلة للتاريخ حيث
أصبحت بهلاء تصميمها جميعاً على
التمسك بوحدة الكيان الوطني وبكلمة
حقولنا المتوارثة والثابتة».

ولي لاهاي وأصبحت تطرح أمام
مرافعها اليوم الثاني على التوالي أمام
محكمة العدل الدولية حيث قدم ممثلوها
مستندات وخلاصة وسيرة القوا لها ثبتت
أصحتها في المناطق المتنازع عليها.

عن طموحات وطامعات شعبنا».
ولذلك، إن الخلاف دُحرج على محكمة
العدل الدولية بناءً على طلب وتفرد من
جانب دولة قطر ضد البحرين وتلغوا فيه
على أرضنا ووطننا» مبرها عن وقائعته
الكاملة بأن العدل لا يمكن إلا أن يكون
تكميلاً لحيث ضرورت البت التاريخية
والقانونية». وأشار إلى «ما يتعرض له
الوطن من محاولة للناس بمساكنته وتزويره
القياس» وشهد على موقف البحرين
الثابت، أميراً وشعباً وحكومة، بعدم
التعريض في شبر واحد من تراب الوطن».
وتلقى رئيس الوزراء البحريني على
الأثر برفية من أمير البحرين الشيخ حمد

■ الخاتمة - وكالات الأنباء، قبل رئيس
وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان
آل خليفة «إن قضية الوطن للصيرية
لتدخل الآن مرحلة حاسمة بهدف الترافعات
الفعالة أمام محكمة العدل الدولية فيما
يتعلق بجميع أسرار الخلاف بين دولتي
البحرين وقطر». وأعرب الشيخ خليفة
عن ثقته من دليات حق البحرين وعدالة
القيمتها في السيادة على منطقة الزبارة
ومصائد الفؤاد والأسماك»، وقال: «إن
هذا الخلاف يعيد لأحداث شرح عميق في
روابط الأسرة القومية والعربية وأثر
نحن في غنى عنه - للأمن والاستقرار في
المنطقة ومستنطق المعوقات والوقت والتي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣١ مايو ١٩٦٦

المنامة: مغالطات في مرافعة قطر أمام محكمة العدل الدولية

□ لندن - الحياة

■ بتت وكالة أنباء الخليج الرسمية من لاهاي ليل أول من أمس تقريراً عن اليوم الأول لجلسة المرافعات الشفوية في محكمة العدل الدولية والتي أقيمها الإثنين الوفد القطري وفريق من الاختصاصيين أبرزهم الدكتور جين سالكون في لسان النزاع الهنود بين قطر والبحرين، الذي يشمل جزر حوار وأعلنت الديبل وقطعة جرداء وجزيرة. ويضم الوفد وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية السيد أحمد بن عبدالله آل مصمود، والأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله بن عبد الطيف المسلماني.

وجاء في تقرير الوكالة البحرينية أن مغالطات ظهرت على لسان المرافعين عن الوفد القطري: إذ أعلن رئيس الوفد وعلى نحو ساخر أن دولة قطر لم تكن تريد الركوع إلى الحل الأجنبي الودي الذي فضلته البحرين وسعت إليه وساطات دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها الوساطاتان السعودية والإسرائيلية. إذ أشار إلى أن قطر كانت بانتظار اليوم الذي تبدأ فيه المرافعات الشفوية باعتبارها مرحلة الحسم التي تثبت حقوقها في النزاع الحدودي مع البحرين.

ولمذا كشفت قطر بكل وضوح حقيقة موقفها الذي كان متخفياً وراء ما قيل من أحاديث عن تسوية الخلاف في إطار اللجنة العليا المشتركة بين المنامة والدوحة، والتي لم ترد بها قطر غير وأجبهه تستخدمها لتضييع الوقت من أجل الوصول إلى الموعد المحدد لبداية المرافعات الشفوية في محكمة العدل الدولية. وأشار التقرير إلى أن المرافعات جين سالكون وثانيت بكتفون لم تستطع تقديم حجج دامغة تدعم ادعاءات قطر في شأن الجزر موضوع الخلاف بخاصة أن رئيس الوفد القطري الدكتور المسلماني أشار على نحو واضح إلى أن قطر اضطرت إلى سحب الوثائق A.T. التي طعنت بها البحرين وثاقت أنها كانت وثائق بوقائع مزورة.

كانت مرافعات ثانيت بكتفون ختامية للوفد القطري في غاية السطحية ولم ترق إلى مستوى الموضوعية المفترضة في قضايا المرافعات أمام محكمة العدل الدولية. وهذا أن دل على شيء إنما يبين مدى هشاشة موقف قطر في مرافعاتها ومزاعمها في شأن الجزر موضوع الخلاف. وشهدت وكالة أنباء الخليج على المناقشات التي سبقت فيها قطر وهي تحاول أن تؤثر مزاعمها

بالزبارة وجزر حوار وبقية مواضيع الخلاف الهنود بين البحرين وقطر بقصص بحضتها الواقع وتراضها الحقائق التاريخية، جملة الشروط الموضوعية المحيطة بمواضيع الخلاف. ومع أن المرافعات القطرية انطلقت من القرائن الجغرافية وصحج التلاطم الجغرافي بين شبه جزيرة قطر ومنطقة الزبارة وجزر حوار، إلا أنها لم تستطع أن تؤثر في ألبات الحقائق التاريخية التي تؤكد عائدة منطقة الزبارة وجزر حوار إلى سيادة آل خليفة.

وعندما حاولت قطر أن تحدث بمنطق التاريخ لم تستطع أن تفتح السامعين بمنطقها ومنهجها في دحض الوقائع التاريخية.

وثابت أن قطر قدمت جملة من الدلائل غير النافذة مما أثار الاستهجان على سبيل المثال لا الحصر أشار البروفيسور سالكون وهو يشرف على مصلحة قطر إلى جملة من القضايا التي لا يقبلها المنطق. فعند الحديث عن مسالة السيادة لا يمكن القول أن هناك أرضاً تابعة لدولة معينة، لكن بإمكان كل من يريد التواجد عليها أن يفعل ذلك. هذا أمر مستحيل في المنطق السياسي والقانوني، فالسيادة تعني خضوع الأرض لسلطة دولة معينة وأن ذلك حكماً محمداً يمارس السيادة على الأرض، وانطلاقاً من هذه الجديديات فإن ما ذهب إليه البروفيسور سالكون لا يرتقي إلى مستوى الدقة اللازمة في التراجع أمام محكمة العدل الدولية. فهو أشار إلى أن قطر لم تلخّذ أي موقف محدد عندما كان الصيادون البحرينيون يمارسون الصيد في جزيرة حوار، واعتبر أن هذه مسألة عادية مروراً الأمر بأن الحاكم إذا كان يمارس سيادته على كل أراضيها فإن هذا الأمر لا يعني أن سيادته لأية وأنه يقد سيادته على المنطقة.

وتستأخذ: «وكان حاكم قطر يتمتع بالسيادة على جزر حوار فعلاً فهل كان سيول بقيام الصيادين البحرينيين بالصيد في شواطئ حواراً إلا يعني هذا الأمر أن جزر حوار كانت وستبقى جزراً تابعة للسيادة البحرينية؟»

من ناحية ثانية فإن البروفيسور سالكون عاد ليكرر أمر عدم ممارسة السيادة، انطلاقاً من مبدأ أن معظم السكان كان من البدو الرحل وليس أحكام قطر أية سيطرة عليهم، باعتبارهم يشكلون قبائل وعشائر ليست خاضعة لسيادته.

وأعادت وكالة أنباء الخليج أن ما ذهب إليه الوفد القطري في مرافعته يعكس مدى هشاشة



المصدر: الحياة

التاريخ: ٣١ مايو ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدافع القانوني في هذه المرافعات. فيالمنسبة الى
قضاة محكمة العدل الدولية بحسب المرافعين، لن
يجبوا اية منطقية قانونية او عرف قضائي يساعدهم
لتقيل مثل هذه المزاعم والاواويل.
واذا عدنا الى مرافعة السيدة ثابتت بكتفكتون
التي ترامعت ايشماً لصلصة قطر ان نجد مرافعتها
بالفضل حال من مرافعة السيد سائون فعتنما
حاولت ان تفضض المنطق التاريخي الذي يدعم
حقوق البحرين لم تستطع تقديم القرائن القانونية
لمارسلة ال ثاني المبيادة على أرض الزيارة وجزر
حوار، بل لم تستطع ان تعد من عمر حكم ال ثاني
للدوحة دون عام ١٨٦١ في حين ان القامعي والداشي
على يقين ان حكم ال خليفة للبحرين والاراضي
النايعة لها بالإضافة الى الدوحة يعود تاريخه الى
ما دون عام ١٧٦٠، وبالتالي فإن ظهور ال ثاني في
واقع التاريخ السياسي للتيه جزيرة قطر لم يتحقق
إلا بعد ذلك بقرن كامل، وكان على منطقة الدوحة
فلقد وجعت مرافعة الوفد القطري لتؤكد هذه
الحقائق.



المصدر: الحياه

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣١ مايو ١٩٦٢

قطر قدمت للمحكمة أدلة لإثبات سيادتها على الجزر

رئيس وزراء البحرين: لن نفرط بشبر

□ الزامة - حسن اللقيس
□ النوجه - محمد المكي أحمد

■ فيما استمرت المرافعات القطرية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، أمس، وقدمت أدلة ووثائق لإثبات سيادة قطر، على الجزر المختار عن عليها، أكد رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، موقف البحرين الثابت، أميراً وحكومة وشعباً، بعدم التعريط بشبر واحد من أرض الوطن. وقال الشيخ خليفة إن الخلاف الحدودي المعروف حالياً على محكمة العدل الدولية، هو قضية الوطن المصري التي شغل الآن متعللاً جاسماً بيد المرافعات النهائية أمام المحكمة حول أمور الخلاف بين الدولتين.

وأعرب عن قلقه بقرارات محو البحرين وعدالة قضيتها في السيادة على منطقة الزبارة ومسالمة اللؤلؤ والأسمان، وأضاف: ننظر إلى ما سيظهر عن المحكمة التي نأمل بأن يكون حكمها مساعداً على إقامة علاقات ودية وسلمية بين البلدين الشقيقين، وأوضح أن هذا الخلاف يهدد بإحداث شرخ

عميق في روابط الأسرة الخليجية والعربية، ويؤثر نحن في غنى عنه للأمن والاستقرار في المنطقة واستنزاف للموارد.

ووجد تأكيد أن البحرين كانت تأمل دائماً في حل أخوي للفرزاح يحفظ الود بين البلدين والشعبين الشقيقين، كما يحفظ الأواء والمحبة والتراحم بينهما، ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها ويدعم نهج حل الخلافات في إطار من الود والالتفات ويجب الجميع سبلات الحلول الأخرى التي لا تخفى على كل ذي بصيرة والتي قد تعمق الخلاف وقد خلق ثروفاً جديدة يصعب تجاوزها، مشيراً إلى أنه من هذا المنطلق كانت جهود البحرين تدفع دائماً نحو مساعي الحل الأخوي.

المرافعات

وركزت المرافعات القطرية أمس على عرض عدد من الأدلة لإثبات سيادة قطر على جزر حوار والزبارة. وكان المحكور علي بن طهيس لاري مدير الإدارة القانونية في الديوان الأميري استهل اليوم

القاضي للمرافعات بعرض تاريخي لفترة الوجود العثماني في المنطقة. وقال إن هذا الوجود، أكد وحدة أراضي قطر وتكاملها ككيان مستقل. سئل في ذلك إلى خرائط للعثمانيين، وشهد في مرافعته على أن جزر حوار لم يكن معترفاً بها كجزء من البحرين، وأن الزبارة كانت تقع ضمن الوحدة الإدارية القطرية، وكفر أن الأدلة العثمانية المعاصرة تؤكد وحدة قطر وتكاملها ككيان سياسي كان يضم كل شبه الجزيرة القطرية.

وتناولت المرافعات أخرى فيها عضوان لخران في الجانب القطري خرائط ووثائق عدة. ورتت المرافعات على مقولات بأن البحرين كيان تاريخي لا يتشكل فقط من الجزر البحرينية بل من بعض الأراضي الأخرى في شبه الجزيرة العربية بالقول «إن البحرين لم تقدم مديلاً ملموساً لدعم وجود البحرين الكبرى» وأنه «لا دليل لوجود هذا الكيان» لأن نطاق أراضي البحرين كان مصغوراً بمجموعة من الجزر المعروفة الآن بالبحرين.

ولفتت المرافعات إلى أن «عشر خرائط فارسية تثبت أن البحرين جزء من فارس ولا تشمل أي منها كل جزر حوار أو الزبارة» وعرضت خرائط إيرانية ومستندات تركية تحدث عن «خمس جزر بحرانية فقط» كما عرضت تقارير ووثائق بريطانية استخلصت منها أن البحرين تشكلت من هذه الجزر الخمس فقط.

وأشارت أيضاً إلى أن اتفاقات الاستيلاءات النفطية في قطر والبحرين نشطت على الأدلة القطرية لتأكيد سيادتها على جزر حوار والزبارة. واستخدم الجانب القطري في المرافعات أمور تقارير مسح جغرافية، وقال إن استيلاءات النفط في المناطق البحرية تؤكد أن الحكومة البريطانية كانت ملتزمة في العام ١٩٣٣ «بأن أرخبيل البحرين يشمل جزره» وأنه «لا حق للامانة في حوار» وقد عرض خارطة بريطانية - فارسية تشير إلى أن جزر حوار تتبع لقطر.

كما طرح المرافعات أدلة قطرية أخرى ركزت على الجانب التاريخي والسيادي للنوجه على الجزر المختار عن عليها، مع الإشارة إلى قرب جزر حوار من قطر.

وقالت المرافعات إن قطر اظهرت بالعمل إن تكامل أراضيها ككيان سياسي يضم مع نهاية القرن التاسع عشر شبه الجزيرة بأكملها وكل الجزر التي تقع ضمن حزام الأميال الثلاثة، وجاء فيها أيضاً أن معظم الجزر تقع داخل حد الأميال الثلاثة من العلامة المائية السفلى لساحل قطر، وبالتالي يجب أن تحصر جزءاً لا يتجزأ من أراضي قطر. أما الجزر المتبقية في جزر حوار، فتحتوي بحسب المرافعات، ضمن أراضي قطر وفقاً لمبدأ التقارب، وهذا المبدأ يضم مبادئ الوحدة الطبيعية.



المصدر : الأهرام

للطباعة والخدمات القانونية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / ٥ / ١٩٧٤

رد على مراوغة قطر أمام محكمة العدل

النهاية تلهم الدولة بتفسير الوقائع في النزاع الحدودي

بمدالة قضيتها وأحقيتها في جزر حوار التي قال إنها لم تكن تابعة لقطر في يوم من الأيام.

من ناحية أخرى، شددت صحيفة الوطن القطرية أمس، على العلاقات الأخرى الصميمية التي تربط بين الشعبين الشقيقين مؤكدة أن النجدة على استعداد للخضوع في مواصلة التعاون، بغض النظر عن مسار قضية الخلاف الحدودي.

وفي الوقت نفسه، انتقدت الصحف السعودية تحويل النزاع بين البلدين إلى محكمة العدل الدولية.

وقالت إنه كان من المفروض والمنطقي أن يتم بحث الموضوع بين البلدين بدون أن تتحول القضية إلى مسألة صعبة بما يضاعف المشكلة.

قطر بأنها كانت تتخذ من هذه اللجنة واجهة لإضاعة الوقت لحين الوصول إلى موعد للرافعات في محكمة العدل الدولية.

ويصف للصحف ما ذكر في الرافعات، عن قطر أمام المحكمة بأنه مقلبات، لقد أكدت أن قطر لم تتمكن من تقديم حجج واثمة تزيد ادعاءاتها في الجزر المتنازع عليها.

من ناحية أخرى، حشد مصدر سعودي رسائل «الأهرام» تسد بلاه كل شهر من أراضيها وعدم التطريط في أي جزء منها تحت أية ظروف مشيرة إلى أن القضية إذا كانت تمثل لقطر قضية حدود فإنها تشكل للبحرين قضية وجود.

وجدد المصدر استنكار بلاده إلى قوة مؤلفها في المحكمة، وإسنادها

للخاتمة - من سامي كمال، وأصل قطر أمس واليوم للثاني، الجزء الأول من مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية بتلخيص الأدلة التي تستند إليها في تسمية جزر حوار - التي تخضع حاليا لسيطرة البحرين - لسيادتها.

وفي أول رد فعل على ما تضمنته مرافعات اليوم الأولى، ذكرت مصادر بريطانية أن قطر تحاول تأخير الوقائع وإثباتها أشارت على لسان وكلاهما في المحكمة مبداءة للسلماني إلى أن الدوحة كانت تنظر إلى المرافعات القسرية باعتبارها مرحلة للمصم لإثبات حقوقها في نزاعها الحدودي مع البحرين، وهو ما يكشف بوضوح حقيقة الموقف القطري من مصامي تسمية الخلاف في إطار اللجنة العليا المشتركة بين البلدين واتهمت المصادر



المصدر: المرفع الاوسل

التاريخ: ٣١ / ٥ / ١٩٨٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين: الخلاف مع قطر يهدد بشرخ في الخليج رئيس الوزراء قال إن بلاده لن تفرط في شبر

للمائة هـاء بوجي

قال رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أمس إن بلاده لن تفرط في شبر واحد من أراضيها. ووصف الشيخ خليفة في كلمة القاها أمام مجلس الشورى البحريني أمس الخلاف الحدودي مع قطر الذي تفرقه حالياً محكمة العدل الدولية في لاهاي بأنه يهدد بإحداث شرخ عميق في روابط الأسرة الخليجية والعربية، وتوتر نحن في غنى عنه للأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية والعربية، واستنزاف للموارد والوقت ونأي عن طموحات ولطاعات شعوبنا.

وقال الشيخ خليفة بن سلمان: إننا كنا نأمل دائماً في حل اأشوي للنزاع بحفظ للبلدين والشعبينهما الشقيقين الواء، كما بحفظ لهما الأشاء والأحبة والتراحم وبحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها. وأضاف: أما وقد أصبحت هذه القضية أمام محكمة العدل الدولية متضمنة جميع أمور الخلاف وأهمها حقوق البحرين في السيادة على منطقة الزيارة ومصادر الثلاؤ والأسماء: فإننا والقون من ثبات حقنا وعدالة قضيتنا، وسوف نتقار ما تسفر عنه المحكمة التي نأمل أن يكون حكمها مساعداً على إقامة علاقات ودية وسلمية بين البلدين الشقيقين. وقال الشيخ خليفة: إن قطر تنازعتنا على أرضنا ووطننا، مضيقاً أن مواقف البحرين الثابت أميراً وشعباً وحكومة هو عدم التحريط في شبر واحد من ثراب الوطن.



المصدر: الرياض

التاريخ: ١١ / ٥ / ١٤٠٢ هـ
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس وزراء البحرين:

اجماع وطني على عدم التفريط في شبر واحد من تراب الوطن

المنامة - أ.ب.ب:

اعلن رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة امس الثلاثاء ان بلاده لن تقرب في شبر واحد من اراضيها، وذلك لعدة بدء محكمة العدل الدولية للنظر في

الخلاف الحدودي بين بلاده وقطر. ونقلت وكالة الانباء الرسنية عن الشيخ خليفة قوله ان قطر تنازعا على ارضنا ووطننا، مهددا على مواقف البحرين الثابت داميا وشعبا



المصدر: الرياض

التاريخ: ٢١/٥/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحكومة بعدم التصديق في خبر واحد من تربي
الوطن.

وأعرب الشيخ خليفة في كلمة أمام المبعوث
الاستشاري من جامعة أكاديمية بان كمدل لا يمكن
الأ أن يكون تكديماً لحل مسوؤلية ثلث ترويضها
والفرقاء مطهر إلى ما يتخلف له القرآن من
محاولة المساس بسبائك وتربي القسوة
وام يحدد ما إذا كان يرضى بالقول أن القاعة
مشاركة في كل محكمة العدل الدولية إذا لم يكن
ماتسبها لها.

وأضاف أن عقلاً لثلاث طرق على محكمة
العدل الدولية بناء على طلب مقدم من جانب دولة
مطرح ضد البحرين.

وتابع مسؤول نشر إلى ما سيستمر عن
للمحكمة التي أمل في أن يكون حكمها مصلحاً على
الشعب علاقات ودية وبنية بين البحرين
الشقيقتين.

وتطالب الدولة بجزء حار ولقد تدعى في
الشيخ القاضية لتسوية البحرين في حين تطالب
المنظمة بملفها الزيادة على الساحل الشرقي.

ويذكر مسؤول نشر والبحرين أول من أسس في
لاهاي خمسة أسابيع من الجلسات للتحقيق في
أن تصغر محكمة العدل الدولية قراراً حول
القرار الحدودي خلال مهلة تقدر بين أربعة وستة
أسابيع.

وتذكر أن قرارات المحكمة الدولية في محكمة
العدل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة غير قابلة
للاستئناف.



المصدر: *الشرق الأوسط*

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٦/٦/١

محامو قطر في نزاعها مع البحرين يتهمون المنامة

بتقديم خرائط منقحة

لاهأي

عبد الحميد الجياوي وواح

تركزت المرافعة القطرية في جلسة محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس بشأن النزاع بين قطر والبحرين حول حدودهما البحرية على البعد الجغرافي للخلاف بإبراز خرائط تركية وبريطانية وروسية وفرنسية للمنطقة رسمت ما بين عامي 1886 إلى 1936 وتركز على أن جزر حوار والزيارة هي ملك لنبويع قطر الذين حكموا شبه الجزيرة القطرية في ذلك العهد.

وشدد المحامي رودمان بوندي الذي كان أول من رافع في جلسة أمس باسم دولة قطر على أن ما قيمته البحرين إلى محكمة لاهاي من البيانات لا يتفق مع الحقائق التاريخية، مؤكداً أن السيادة القطرية تشمل شبه الجزيرة القطرية بأكملها التي تضم أيضاً جزر حوار والزيارة. ويسأل المحامي بوندي كيف يمكن أن تشمل جميع الخرائط البريطانية والروسية والفرنسية وكذلك العثمانية على أن الجزر المختلف عليها ملكية قطرية في الوقت الذي تشكل فيه البحرين بصحة الوثائق القطرية التي تشير إلى

نفس المضمون.

أما مرافعة شنانكداس للمحامي الهندي لصالح قطر فقد حاولت إبعاد الشبهات عن الخرائط والوثائق القطرية مشدداً على أن قطر معها 82 وثيقة تثبت ملكيتها للجزر أما البحرين لمعها 5 وثائق فقط. واتهم الدفاع القطري البحرين بأنها تقدم خرائط منقحة.

وترأس جلسة أمس القاضي الفرنسي جيليان جيوم إلى جانب عميد من القضاة الدوليين بالإضافة إلى القاضي الخاص بدولة قطر تورييس برناردين والقاضي الخاص بالبحرين أيف فورتيه.

وأعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي عن تطبيق المرافعات حتى الاثنين المقبل.

وهاجم شنانكداس المسؤولين البريطانيين في قطر والبحرين أيام الحكم البريطاني وقال إن البريطانيين كانت تدفعهم الأهواء الشخصية وليست الرسمية. وقال داود أن أظهر للمحكمة أن المسؤولين البريطانيين منذ 1936 سارواهم القلق بشأن الامتيازات النفطية التي منحت لغيرهم. وقال أنهم انحازوا إلى جانب البحرين في ما يتعلق بملكيتهم

لنطقة الزيارة وجزر حوار. وأشار إلى الاجتماعات التي عقدت في تلك الوقت بين البريطانيين وحكام الخليج والقرارات التي اتخذت عام 1936 من أن ملكية حوار تعود إلى حاكم البحرين وأنه بات زاماً بمعد السكناج الانجليز بحق البحرين في هذه الجزر أبلاغ حاكم البحرين بذلك.

وأضاف شنانكداس أن الشيفير في أراء المسؤولين البريطانيين بين 1933 و1936 يعود إلى أن إعطاء جزء حوار إلى حاكم البحرين سوف يساعد في التنازع على منح الامتيازات النفطية الجديدة لبريطانيا حسب قوله. فحسباً من ذلك فإن البريطانيين كانوا يرايون مدفوعين بالأهواء الشخصية وغير القانونية ومن أنهم منحوا جزر حوار للبحرين دون اعطاء حاكم قطر بذلك.

وأكد وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية احمد عبد الله المحمود له التفرق الأوسط أن حظوظ بلاده في كسب القضية قوية. من جهة شدد جون سالون عضو هيئة الدفاع القطري على أن لاقوله بقبول المحكمة مطلب قطر لكنه أوضح أن الملف البحريني



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٠٠٢/٦/١ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(الدعوى) لا تنقصه العناصر
الصلحية التي سوف تزيد من
صعوبة مهمة المحكمة التي لن
تنتهي القضية بإصدار حكم
توفيقي تتقاسم فيه قطر
والبحرين الجزر المتنازع عليها
متناصفة. وأوضح سالدون أنه في
حالة كسب قطر للقضية فإن
الدوحة عازمة على تسليم
التعويضات المالية اللازمة إلى
المنامة على خسائرها للبني
الصحفية التي أقامتها فوق تلك
الجزر الواقعة تحت سيادتها منذ
60 عاماً.

من جانب آخر اعتبرت
الجهات القانونية البحرينية
المرافعة القطرية ضعيفة وأن
الحجج التي سيلقيها الفريق
البحريني ابتداء من السادس من
الشهر المقبل سوف تترك مجالاً
لشك في حق البحرين في تلك
الجزر.

كان الوفد القطري في محكمة
لاهاي عالى المستوى إذ يترأسه
عبد الله المسلماني الأمين العام
للمجلس الوزاري القطري ويضم
وزير الدولة للشؤون الخارجية
أحمد بن عبد الله الحمود ونخبة
كبيرة من القانونيين النوابين من
بلجيكا وفرنسا وبريطانيا
والولايات المتحدة والهند.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والتميمات الصحفية والمعلومات

امام محكمة العدل بـ د لاهاي

البحرين تبدأ مرافعتها في قضية جزر حوار يوم الخميس المقبل

المنامة - من ساسي كمال: تبدأ البحرين ابتداء من الخميس المقبل مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية بالامان حول قضية الخلاف بينها وبين دولة قطر على سيادة كل منهما على جزر حوار والجزيرة والملاحة أسبوعين تبدأ المرحلة الثانية من المرافعات بتقديم قطر مرافعتها يوم ٢٠ يونيو الجاري لمدة ٢ أيام ثم تعقبها مرافعات البحرين يوم ٢٧ يونيو لمدة ٢ أيام ثم تمنح القضية للحكم.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الحياة

التاريخ:

اجواء "تعبئة" شعبية وإعلامية في البحرين بانتظار الحكم في الخلافا الحدودي

النامة : شكوك حول القرائن التاريخية في مرافعات قطر امام محكمة العدل

□ النامة - حسن اللقيس

■ تشهد دولة البحرين اجواء حمئة رسمية وشعبية وإعلامية بانكشاف حكم محكمة العدل الدولية في ااماي والتي تستمع الآن إلى المرافعات الشفوية في الخلافا الحدودي بين البحرين وقطر.

وتواصل اجهزة الاعلام الرسمية والخاصة البحرينية نشر برقيات تأييد لتلقاها القيادة السياسية من المواطنين تعلن الولوف معها في «الدفاع عن ارض الوطن» وأن البحرين «من غير مد بشير واحد من ثوابه» وفيما تواصل تلفزيون البحرين إذاعة المرافعات نشرت إحدى الصحف المحلية امس في صدر صفحتها الأولى نسخة عما وصفته بالوثيقة المأزورة التي قدمت قطر للمحكمة. وهي عبارة عن رسالة من الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة موجهة إلى الشيخ سعيد بن مكتوم، مؤرخة في ١٤ ربيع الأول عام ١٣٥٤هـ الموافق ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ء.

وأكدت صحيفة «الأيام» انها ستواصل نشر عشرات الإلخاف والقطرية المزورة. وكانت وكالة أنباء الخليج الرسمية تعليقاً على مرافعات اليوم الثاني (الثلاثاء) في محكمة العدل الدولية، جاء فيه أن «العبد من الشكوك وعلامات الاستفهام التي حيرت حول القرائن التاريخية القديمة ومدى صحتها كمرارج يستلزم قضاء محكمة العدل المتهود لهم بالكفاءة والخبرة في

قضايا المنازعات والقانون الدولي ومعاداة اعالي البحار، أن يركنوا إليها».

وتابعت: إذا عدنا إلى منهج المرافعات التي اعتمدها المترافع المتكثرون على فطيس لاري فإنه انطلق من النظام الإداري الذي كان سائداً في ظل الدولة العثمانية ليثبت أن شبه جزيرة قطر كانت أحد الإقطعة التي كانت تابعة لولاية البصرة. أن الحديث بهذا الاتجاه لا يمكن أن يعد قرينة تثبت حقوق سيادية لقطر على جزر مجاورة للبحر، قط، وخاصة أن المرافعات اللاحقة لمراعاة المتكثرون على فطيس اثبتت أن الاتفاقات الثنائية التي وقعت بين آل ثاني والبريطانيين كانت تدل على أن قطر تكتفي شبه الجزيرة فقط، ولا علاقة لها بالبحر.

المجاورة لها جغرافياً. فالمرافع الثاني سير إبان سكتير أوضح على نحو لا يقبل اللبس أن تاريخ العلاقات البريطانية - القطرية ومجموعة الاتفاقات المتبقلة عنها لم تكن تشير إلى عائلية منطقة الزبارة وجزر حوار ومجموعة الجزر التابعة لها إلى قطر، ومع أن سير سكتير حاول أن يبرز أن عدم تضمين منطقة الزبارة وجزر حوار في خرائط حصر الامتيازات القطرية في قطر لبريطانيا، لأسباب تتعلق برغبة قطر في عدم إعطاء البريطانيين كل شيء، كونها كانت تتطلع إلى عقد امتيازات مع الشركات الأميركية، تقول مع أن سكتير حاول ذلك فإن محاولته لم تكن مقنعة، وهو أكد بصريح العبارة أن منطقة الزبارة وجزر حوار لم تكن واقعة

ضمن سيادة آل ثاني حتى في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين».

وتماطت: إذا لم تكن هذه الجزر عائدة إلى قطر، ألا يعني ذلك أنها جزء من السيادة البحرينية التي شهت عليها بريطانيا أثناء اليس غربياً أن تثار مسألة سيادة آل ثاني استناداً إلى خرواقت حدثت على أساس تحديد امتيازات قطرية في مقابل حماية حكم آل ثاني في المنطقة التي حددتها الخرائط من دون الأخذ في الاعتبار الجانب السكاني وتماثلات سكان المنطقة. هذه التساؤلات وغيرها تلجير الكثير من الملاحظات السلبية على المنطق الذي تستند إليه المرافعات الشفوية لقطر.

وتشد على أن من يستند إلى وثيقة محددة، سواء كانت خريطة أو نصاً مكتوباً، عليه أن يابنها بكل تفاصيلها، وما يثار حولها من احتمالات إما أن يابنها برمتها أو يرفضها ويسقطها من حساباته عندما لا تفرسي كل حساباته، فليس معقولاً أن تستند مرافعات قطر إلى خريطة محدودة في منطقة القضاة فتأخذ منها ما تريد وتترك ما تريد. فالخريطة يجب أن تؤخذ ككل متكامل، وهي تؤشر إلى أن حدود قطر هي تلك الخاصة بشبه جزيرة قطر باستثناء منطقة الزبارة وجزر حوار. وأخلفت أن مرافعات الوفد القطري الشار مسالة الجرف القاري وقضية المياه التابعة للسيادة الإقليمية، وعملت لتعظيم



الحياة

المصدر:

التاريخ: ١/٦/١٩٧٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبدأ المياه الإقليمية إلى مدى ثلاثة أميال بحرية وانطلاقاً من هذا المبدأ اعتبرت المرافعات أن كل جزر حوار واقعة ضمن المياه الإقليمية لشبه جزيرة قطر، باستثناء الجزر الخمس الرئيسية التي تشكل دولة البحرين.

واعتبرت وكالة أنباء الخليج أن مثل هذا المنطق في المرافعات لا يتسجم وقواعد القانون الدولي، وهو يصور مسألة الحدود كأنها قضية بحرية فقط ويلغي مبدأ الحدود البرية. ففي حال الحدود البرية لا توجد مياه إقليمية خاضعة لمبدأ الاستناد البحري بثلاثة أميال بحرية بل يوجد خط حدود وهو يرسم معالمها. وفي حال للبحرين وحدوها مع قطر في ما يتعلق بجزر حوار ومنطقة الزيارة فإن الجزر ومنطقة الزيارة هي أراض تابعة للسيادة البحرينية. وخط الحدود في هذه الحال لن يكون انطلاقاً من مبدأ استناد ثلاثة أميال بحرية بل سيكون إما وفق مبدأ الجوار البري وإما عبر منطق إعمق نقطة في مياه البحر لتكون بمثابة خط الحدود بين البلدين.

وختمت أن المرافعات القطرية ركزت على المبدأ الجغرافي في إثبات حق السيادة، ومع أن لهذا المبدأ أهمية في وسائل القياس القانونية إلا أنه لا يلغي وجود منطق التاريخ والوضع القائم في ممارسة السيادة، بالإضافة إلى ولاه القبائل والسكان الأصليين الذي يؤيد أن منطقة الزيارة وجزر حوار جزء لا يتجزأ من السيادة البحرينية.



المصدر: الحياة

للتشيع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/١/١٩٦٦

مرافعات قطر: "امتيازات نفطية" وراء "انحياز بريطاني" الى البحرين

□ البوحة - محمد المكي احمد

■ تفاوتت المرافعات القطرية أمس أمام محكمة العدل الدولية في شأن الخلاف الحدودي مع البحرين، الدور البريطاني الذي وصفته بأنه مخبيثة وه القصة المخزنية المحزنة التي تلف وراء «اندفاع البحرين للسيادة على جزر حوار» والزيارة اعتماداً على قرار بريطاني. وكشفت المرافعات لصورة رسالة قدمها مندوب بريطانيا في الثلاثينات الى حاكم قطر آنذاك، قال فيها: «يتوجبها من صاحب الجلالة وبعد دراسة متأنية للدلالة التي قدمت من جانبكم وجانب حاكم البحرين، نقرر أن هذه الجزر (حوار) تنتمي الى البحرين».

وكان ديمان ياندي وكومار شنكار داس، وهما مفسران في الجانب القطري، قدما مرافعة ركزت على عرض خرائط تثبت تكامل أراضي قطر وسيادتها في حوار والزيارة.

كما تضمنت المرافعات تفاصيل عن دور الامتيازات النفطية البريطانية في البحرين بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ في صوغ موقف بريطاني «متحاز» الى الزامة في النزاع مع قطر على جزر حوار. ولجئت الى أن رسالة المندوب البريطاني الى حاكم قطر التي ابله فيها قرار بلاده في شأن هذه الجزر «لم تتضمن اسباباً» لذلك «اعرب حاكم قطر عن استيائه ودهشته من القرار الذي يفتقر الى الأمانة».

وجاء في المرافعات القطرية أن بعض المسؤولين البريطانيين في الخليج وأذن انذاك «كانوا يتحورون بطريقة خاطئة تلف وراء هذه القصة المخزنية المحزنة» وتحدثت المرافعات عن شكوى قطرية للبريطانيين لم تؤخذ بعين الاعتبار إذ اتخذت الحكومة البريطانية قراراً في عام ١٩٣٦ لمصلحة البحرين في شأن حوار. وتابعت أن المندوب البريطاني لم يكلف نفسه بعمداً قنمت له قطر شكواها حول «احتلال البحرين جزر حوار» ابلاغ رئيساته الا بعد مخفي اشهر على الشكوى، وأن «حاكم قطر لم يقدم موافقة على أي تحكيم للحكومة البريطانية في شأن الخلاف على



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦/١ - ١٩٦٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجزء، وأنه كان يعتبر جزء حوار تابعة له، وتطرفت المرافعات القطرية إلى «ادعاءات البحرين» في شأن هذه الجزر، وأشارت إلى «المحسية» البريطانية لمصلحة البحرين والتي «أبداهما إنذاك مسؤولين بريطانيين في الخليج».

وعرض الجانب القطري أمام محكمة العدل أمس رسائل ومذكرات تدعم موقفه وتحلل «الانتهاز» البريطاني إلى جانب البحرين، واستندت المرافعات بتقارير الحكومة البريطانية في الثلاثينات، معتبرة أن «ادعاءات البحرين سيامتتها على حوار عام ١٩٦٦ لا تدعمه تقارير الحكومة البريطانية قبل ١٩٣٧ - ١٩٣٨، إذ لم يرد فيها أي ذكر لجزر حوار التي لم ترد أيضاً في المذكرات البحرينية عام ١٩٣٨»، وتساءل الجانب القطري: هل يغفل الأيشار إلى حوار في أي تقرير رسمي يُشعر في تلك الفترة، إذا كانت ادعاءات البحرين في شأن حوار مصححة، بخاصة أن المنامة قالت إن القباط كانت تقطن حوار لمدة ١٥٠ سنة قبل ذلك التاريخ، ورد بأن الأجابة عن كل هذه التساؤلات يجب أن تكون سليماً، كما تطرقت المرافعات إلى «اللاحقات البريطانية».

وتساءل القطريون في مرافعاتهم عن أسباب «التسرع البريطاني في دعم مطالب البحرين حول حوار في ١٩٦٦»، وروا أن «السلطات البريطانية كانت حريصة (آنذاك) على مقاضات الامتيازات النفطية التي يجب استئثارها في أسرع وقت»، وأشارت المرافعات أمس إلى «مماناة» البحرين (في ذلك الوقت) من أزمة مالية كبيرة، وشهدت على أن «الامتيازات النفطية دفعت الحكومة البريطانية إلى التدخل في النزاع بين قطر والبحرين في ١٩٦٦ - ١٩٣٩ من أجل «المصير» على هذه الامتيازات لتعزيز السياسة النفطية البريطانية»، وأكدت المرافعات أن هذه الاعتبارات «جاءت على حساب قطر ومصلحتها».

يذكر أن الجانب القطري سيستأنف مرافعاته أمام محكمة العدل في ٥ حزيران (يونيو) الجاري.



المصدر: الرياض

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٨ / ٦ / ٢٠٠٨

جدول أعمال حافل في اجتماع جدة اليوم المجلس الوزاري الخليجي يناقش الخلاف البحري القطري بطريقة ثنائية

كتب - عقيل المعنزي:

أرضعت مصادر خليجية مطلعة بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لـ «الرياض» بأن الخلاف الأخير بين دولة البحرين ودولة قطر بشأن أسلوب معالجة المشكلة الحدودية بينهما سيتم مناقشته بطريقة ثنائية بين الوزراء الخليجين أثناء انعقاد الدورة الـ ٧٠ للمجلس الوزاري بجدة اليوم مؤكدة أن

الموضوع لم يطرح على جدول أعمال هذه الدورة وذلك لتجاذب المساعي الخليجية في احتواء الأزمة التي نشبت بين البلدين الشقيقين والتي تسببت عن عقد قمة بين أمير البحرين وقطر الأربعاء الماضي وانضمت إلى إصدار بيان مشترك يتضمن موافقة الجانبين على إعادة عمل اللجنة ومعاودة نشاطها بعد صدور حكم المحكمة الدولية في هذه القضية.

وبيئت المصادر إلى أن وزراء الخارجية الخليجيين سوف يناقشون اليوم العديد من القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم دول المجلس إقليمياً وعربياً ودولياً ومن بينها الوضع في منطقة الخليج وقضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث وتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

وقد قالت المصادر أنه فيما يتعلق بملف العراق فإن وزراء الخارجية سيستمرون مسار تنفيذ بغداد لقرارات الشرعية الدولية المتتالية بموجبها على دولة الكويت وبخاصة قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٢٨١ الذي لا يزال النظام العراقي يرفضه. كما سيطلع المجلس الوزاري على آخر تطورات قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل

«النتيجة ص ٦»



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ٢

النشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

استمرار محكمة العدل الدولية في نظر الخلاف بين قطر والبحرين الدوحة تؤكد مسنوية مجلس الأمن عن تنفيذ قرار المحكمة

الدوحة - من الحزب الطيب الطاهر:

قال الدكتور عبدالله عبدالقادر السليمان وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية والأمين العام لمجلس الوزراء القطري أن قرارات محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف بين قطر والبحرين، التي تنص على وقف الأعمال العدائية، لا يمكن أن تكون ذات طابع مؤقت، بل هي ذات طابع دائم، وأن مجلس الأمن الدولي، الذي هو المسؤول عن تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، يجب أن يحرص على تنفيذ هذه القرارات، وأن مجلس الأمن الدولي، الذي هو المسؤول عن تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، يجب أن يحرص على تنفيذ هذه القرارات، وأن مجلس الأمن الدولي، الذي هو المسؤول عن تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، يجب أن يحرص على تنفيذ هذه القرارات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٦ / ٦ / ٢

هل يهدد الخلاف «البحريني - القطري» مسيرة مجلس التعاون الخليجي؟

عكس تصعيد الخلاف الحدودي بين البحرين والقطر - حول جزر حوار، وبفشت الحدود والخلاف بين العلاقات الثنائية للبلدين أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حتى تصل إلى قرار نهائي في أكتوبر القادم، تراخى مجلس التعاون الخليجي في حسم هذا النزاع الذي استمر نحو ١٠ عاماً بين البلدين عن طريق الحل الودي بما يتناسب مع مبادئ أن تنقسم به العلاقات بين دولة من الجانبين وتلهم وروابط بين الشعوب الخليجية.

والثابت هذا التصعيد الذي يشكل سابقة في الأولى من نوعها بين الدول العربية - باستثناء اليمن وأريتريا (دولة إفريقية)، حول جزر حوار والبحر الأحمر، أن مجلس التعاون الذي تأسس منذ عشرين عاماً، أصبح عاجزاً عن التدخل لحل الخلاف بضم بين بلدين من أعضائه الستة وهو الخلاف الذي تعتبره قطر قضية عمود، وتعتبره البحرين قضية وجود. نظراً لأن جزر حوار تشكل شتاً مسجلة البحرين وتأسس عليها المدينة منذ الثلاثينات، وكذلك أن استمرار هذا الخلاف لابد أن يؤثر على مستقبل مجلس التعاون.

وما يندرج به دولة قطر حالياً من جوانب الأزمة في التصعيد بعد أن أرتدت خارجياً، بعد أن حسمت في جزير في عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر والسعودية، وحتى البحرين نفسها، هو بمثابة مخاوف كنهية للاقتصاد المصري والخليجي والعربي داخل حكم محكمة العدل الدولية في حالة صدوره لمصلحتها في أكتوبر المقبل، والذي سيصدر قبل عدة أشهر من قمة الخليجي المقبلة التي ستعقد في نوفمبر المقبل بالمشقة.

وعلى الرغم من محاولة أمير قطر لاحتواء الخلاف مع البحرين - بعد تحقيق اللجوء لإكمال اللجنة المشتركة مع الدولة لاحتجاجها على تمسكها بالتمسك وعدم انتظارها لتتجاوز الحل الفوري لهذا النزاع، وذهاب اللجنة لاجراء ومناقشة الأمر البحرين للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. فإن الأول يبدو وأمر غير هناك مجال للتنازل بعد تمسك قطر بالاستمرار في عرض القضية على المحكمة الدولية، وتمسك البحرين وتطبيق أعمال اللجنة العليا مع معلقها على حضور المحكمة بدمية للتصديق جزر (قزويرا) الواقعة على الساحل القطري والتي تطالب بها البحرين إلى ملك القضية للمروحة بالأعلى.

ويؤكد مراقبون أن إصرار قطر على المطالبة بالقضية على جزر حوار، وبفشت الدولية يرجع إلى أن هذه الجزر ترتد على بصورة كبيرة من مخزون الغاز الطبيعي، وذلك بناء على دراسات جارية. ومن الجدييات التي يلحقها جميع أن البحرين تمثل كدولة الأول ثراء في دول الخليج، نظراً لثقل مخزون النفط مقارنة بدول الخليج، وكذلك الأول مساهمة جارية حتى من دولة قطر التي تقدم بطلب الخليجي والمراقب الخليجي وأيضا بالسلطة الجغرافية الواقعة بحدود البحرين، مما لا أن استراتيجيات قطر انداء. الأخيرة العربية والخليجية بالأساس في حل وهي ينفي هذا النزاع بين دولتين شقيقتين وذلك لتطبيق الأعمال على الأقل.

والمؤكد أن تظل دور للملكة العربية السعودية، ليستطيع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد بن عبد العزيز والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد، التي قام برئاسة اللجنة الأخيرة، وتم الاتفاق النهائي على ترسيم الحدود بين السعودية وقطر أن يقرها بغير علم وحموى من مجلسه بين البلدين، واستكمال الجهود الشخصية التي قام بها من قبل الملك عبد بن عبد العزيز في مجلس التعاون الخليجي، وتتخذ بقل كبير بمصداقية سياسيا كما سبل الخادم الحرمين الشريفين أيضا أن تصل في أثناء قمة مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٠ والتي كانت مخصصة لانتفاضة القرن العربي والخليجي بالأساس.

لتم ملك الخلاف الحدودي مع البحرين خلال هذه الفترة. قول تجد هذه القضية حلاً ودياً لحل البيت الخليجي، خصوصاً أن البحرين تدخر أن القضية المتروكة للمحكمة الدولية بالأعلى ليست تحكوما وإنما مشكور من بك ضد بلد آخر؟

نصر زعلوك



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٤ / ٦ / ٤

قلق خليجي من تروى العلاقات بين قطر والبحرين

الفيصل يطالب إسرائيل باحترام سيادة لبنان واستقلاله

جدة - محمود المناوى - وصالح خيرى:

أجاب مجلس التعاون الخليجي، بالجمعية الدواي السعي لانتاج اسرائيل بن هدف السلام الشامل والامن لا يمكن تحقيقه الا بالتزام مسارات التفاهي العربية والشامل معها على نحو متكامل . مؤكدا ان الصعوبات التي تواجهها صافية السلام في الشرق الأوسط تعود الى تمت صوف الحكمة الاسرائيلية وعدم استجابتها لخطوات العملية السلمية في الوقت الذي يواصل فيه العرب تسكهم بهدف السلام كخير

استراتيجي. ويعد ان هذا المجلس لبنان شعبا وحكومتها على تحوير الجنب من الاحتلال. دعا الى ضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله بحيث لا تجعل اسرائيل على أمن صحتها الشاملة ليرة لشن اعتداءات ومجمعات على أرض لبنان وتضميه حملة هذا البلد مسئولة أمنية شراك مسيلا الا قبل له بها في غياب السلام الشامل والشامل والشامل في الخلافة.

جاء ذلك في كلمة الأخير سموة للفيصل وزير الخارجية السعودي ورئيس الدورة الحالية - الخامسة والسبعين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في افتتاح الاحتفالات في جدة أمس. وأعرب المجلس عن بالغ القلق فيما يتعلق بتروى العلاقات بين قطر والبحرين . ودعا في هذا الصدد البلدين الجارين الى ضرورة العمل على تجاوز الخلافات بينهما بما ليهما من حكمة ومصالحة.

وفيما يتعلق بسياسة مجلس التعاون تجاه العراق قال الأخير سموة للفيصل في كلمته ان سياسة دولة تجاه العراق مازالت مستندة الى القاعدة الرئيسية للتعاطي في ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن . مؤكدا ان دول المجلس تعمل دائما على بيل كل ما من شأنه الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وأمنه من أجل رفاه لأماناته من شعبه . وبالنسبة للعلاقات التي تارة الخليجية دعا للفيصل إيران الى التعاون مع جهود اللجنة الثلاثية المشكلة من قبل مجلس التعاون على تتكمن من أداء مهمتها في تهيئة الاجراء من أجل وضع أية يتم بموجبها التفاهي بين دولة الامارات العربية للتحفة وإيران لحل نزاع الجوز بين الجانبين..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٤ / ٦ / ٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتصال هاتفى بين أميرى قطر والبحرين

التمامة - قطر : أجرى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير البحرين اتصالا هاتفيا أمس مع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر أعرب فيه عن شكره لما تشتملته كلمته لإبقاء الصوب القطري أمن من حرص على العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين. وتكررت وكالة أنباء الخليج أن أمير قطر كان قد عقد اجتماعا مع أعضاء الأسرة الحاكمة والوزراء وأعيان البلاد أظهروا خلاله على إشر تطورات الخلاف القطري - البحريني المبروش حاليا على محكمة العدل الدولية. وأكد أمير قطر حرصه على العلاقات الأخوية بين دولة قطر والبحرين، مشددا على عمق الروابط وتقدمها بين البلدين.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ٥

البحرين نظام اى محكمة العدل الدولية والخمس الخليل وتلقى ثبتت خطتها فى منطقة الزبارة

ويذكر أن قطر كانت ترفض حتى وقت
سريه إدخال «الزبارة» ضمن نطاق
الحدود المزمومة على المحكمة غير أن
تسمية محكمة العدل استجابتها أطلب
البحرين بأن تشمل القضية جميع نقاط
الحدود بين البلدين وتشمل مناطق
الحدود الزبارة على الساحل القطري
ويوزع حوافر وضعت الدليل وقطعة جرامة
بالإضافة إلى مصائد التزلزال والأسماك.

التاريخية فى مناطق النزاع بين البلدين
وأكد محضر بحرينى «المعلم» أن
المنطقة مستخدم إلى المحكمة اطة فاطمة
ويأتى وصفاً ملكية تلت حقوقها
التاريخية فى منطقة «الزبارة» التى يلازم
البحرينيين أن السلطات القطرية تمتعت
عند استقلالها عليها فى الثلاثينيات من
الخمسين الماضى إزالة كسالة الحكم
البحرينية فيها.

المقامة - من سماهى كمال:

تواصل محكمة العدل الدولية بلائهاى
اليوم الاستماع للمرافعات النهائية فى
الحدود الحدودية بين قطر والبحرين
حيث تستكمل قطر مرافعاتها لليوم وغداً
ثم تبدأ البحرين يوم الخمس القادم
وتلقى مدى استيعاب الجوزة الأولى من
مرافعاتها والذى يتركز على حقوقها



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦/٦/١٩٤٨

النشر والخمسات الصحفية والمعلومات

قطر تؤكد أن البحرين لم تعارض أي سيادة على منطقة «القطرة»

الوزير وكيل دولة قطري، محكمة العمل الدبلوماسية بأن للبحرين القطري استكمال مرامته حول قرارات الحكومة البريطانية خاصة القرار الصادر في ١٩٣٩ الذي بموجب تم منح موارده البحرين والتي اتخذ لاعتبارات سياسية ومن مراعاة للإجراءات القانونية. كما ركز على إثبات أن البحرين لم تعارض في يوم من الأيام السيادة على منطقة «القطرة».

للوجهة من العرب الطليع الظاهر: استكملت قطر مراملتها لمس أمام محكمة العمل الدبلوماسية بالأعلى حول قضية نزاعها الحدودي مع البحرين بعد استراحة أربعة أيام قررها المحكمة، وتركز المرافعات القطرية على موضوع منطقة «القطرة» التي تطالب بها البحرين وبعض الجند الصليحية الآخرين، وصرح الدكتور عبد الله النسماني الأمين العام لمجلس



المصدر: الحياة

للتش والنخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/٦/١٩٦٠

السعودية - الكويت: مفاوضات الحدود تركز على حقل الدرة النفطي

يكون السبب في تعجيل ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والسعودية هو بدء إيران أعمال الحفر في حقل الدرة البحري. وأكد أن مجلس العائلة المالكة كان مقدراً منذ وقت وأنه خاصاً بشؤون الأسرة، نالاً أن يكون له أي دور سياسي.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي عقده الأمير نايف عقب رعايته حفل تخرج بقاعة من طلاب أكاديمية الأمير نايف العربية للمعلوم الأمنية وأعد خلاله أن

وزير إلى فريقه الفني، وسأود الوزيران الاجتماع لمدة ٢٠ دقيقة. في غضون ذلك، قال النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز في شأن المفاوضات الحدودية أن لميسمت هناك مشاكل في الاجتماعات بين المملكة والأردن في الكويت، كل ما هناك هو التظلم، معتبراً أن هذا ما سيتم في اللقاء بين الإخوان السعوديين والكويتيين.

ونفى وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أن

الرياض - تركي النخيل

تواصل اليوم المصادقات السعودية - الكويتية للاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بينهما، عقب التوصل إلى ترسيم الحدود البرية والاتفاق على التمسك الثروات النفطية في المنطقة المقسومة بين البلدين.

وعقد وزيراً النفط السعودي علي النعيمي والكويتي الشيخ سعود الناصر الصباح اجتماعاً استمر زهاء ساعتين، فيما اجتمع في الوقت ذاته فنيون في شؤون الحدود من البلدين، ثم اجتمع كل

AL-AHRAH ALEXANDRIA

الأهرام الاسكندرية



المصدر: الحياة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٧/٧٩

«المملكة والكويت بلد واحد» وتعني أن تكون المصادقات التي تجري في الرياض (اليوم) أمس بشأن ترسيم الحدود البحرية مرفوعة للمطالبة في وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن «المصادقات تجري في أجزاء أخوية حميمة» وأن لقاء وزير النفط سيمهد للقاء قريب للمسؤولين السياسيين.

وقالت المصادر أن السعودية تطالب بأن يكون خط الحدود الفاصل هو خط كميلارين، والكويت تطالب بأن يكون الخط هو شل لاين، وبين الخطين يقع ملكة مائي مغمور يقع داخله ربع حقل الكرة النفطية الذي يقسم البلدان الثروات النفطية الضخمة المستخرجة من كلتي مساحته الجنوبية، كما تقع ضمن الملكة المائي للمنطقة التي قامت إيران في كانون الثاني (يناير) الماضي حصاراً للتخليق عن النفط فيها، وأزالته الشهر الماضي بعد احتجاجات سعودية - كويتية.

وكان وزير الخارجية السعودي والكويتي اتفارا في تصريحات لهما قبل أيام، إلى المفاوضات، فقال الأمير سعود الفيصل إن «مسألة الحدود البحرية بين السعودية والكويت ستتم تسويتها وأن حقل الكرة يشكل جانبا من المصادقات» فيما اعتبر الشيخ صباح الأحمد أن مفاوضات وزير النفط تهدف إلى وضع صيغة اتفاق على ترسيم حدود منطقة الجرف لقاري البحري.

وقالت مصادر دبلوماسية عربية لـ«الحياة» إن «التباين في مواقف البلدين حول الحدود المائية واضح، لكن مشكلة التخليق إيران في الملكة الذي يفصل بين خطي المطالبة السعودي والكويتي ستكون دائما مهما لكل منهما للتوصل إلى صيغة ما لا بد من تنازل أحد الطرفين أو كلاهما للتوصل إليها».



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٤٢٦ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطر تنهي مرافعاتها أمام المحكمة الدولية والبحرين تستعد للترافع غدا

لهايي: عبد الحميد الجيجياني

والمسائل الإقليمية. وبذلك تكون قطر قد أنهت امس الجولة الأولى من المرافعات، واستمعت المحكمة إلى البروفيسور جون بيار كوندك استاذ القانون الدولي في جامعة السوربون الفرنسية وأحد أعضاء هيئة النقام القطرية الذي ركن في مرافعته على مسألة ترسيم الحدود، مستنداً على رغبة البحرين في السيادة حتى على أصغر الصخور والغشوات والمخالفات الطبيعية المختلفة في المنطقة المتنازع عليها بالاستناد فقط إلى القوانين الأرشيفية. وأكد البروفيسور كوندك خلال مرافعته وتركيزه فيها بمصلحة خاصة على خط 47 الذي يقسم قيعان البحار بين البلدين أن قطر لا تعتمد هذا الخط الاعتيادي، لأنه رسم بغية تحاشي الصراعات بين شركات النفط في تلك المياه مشدداً على أنه ليس لذلك الخط أية قانونية أو شرعية يمكن للمحكمة أن تستند إليها.

واستعد البروفيسور جون سالون الاستاذ في القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة أي ثمة لغز في الحدث عن مشاريع مشتركة في مصائر اللؤلؤ وخطط التنمية في البحرين ما لم يجر الانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين. وأعرب عن مخشيته من أن تتعامل المحكمة مع البحرين على أنها دولة أرخبيلية وتحتكم بذلك مزاجياً لصالحها وإن اضطر في عين الاعتبار أن قطر ليست عضواً في اتفاقية قانون البحار الخاص في الجزء الرابع منه بدول الأرخبيل لأن ذلك النص من القانون لا ينطبق عليها.

يذكر أن الجولة الأولى من المرافعات المخصصة لدولة البحرين سوف تبدأ غداً، كما تقرر أن يكون لكل دولة الحق في إجراء جولتين من المرافعات تعدد كل ولحده منهما على مدى ثلاثة أيام.

أكد عبد الله بن عبد الطيف المسلماني أمين عام المجلس الوزاري القطري ووكيل بلاده أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي التي انضمت فيها امس الجولة الأولى من المرافعات القطرية بشأن النزاع مع البحرين حول حدودهما البحرية وأن الحجج القطرية كانت قوية وأن الجانب القطري كان واضحاً كل الرضى عن جولة المرافعات الأولى التي يضمن أن تؤدي إلى استعادة حوار (الأ) بحوزة البحرين) وتثبيت ملكية الزيارة لقطر، واعتبر المسلماني لذي كان يتحدث إلى «الشرق الأوسط» أن تصريحات أملي بها أخيراً كبار المسؤولين في البحرين وأن تخدم مصالح البحرين أمام محكمة العدل الدولية.

ودعا المسلماني البحرين إلى الحفاظ مع الخلاف مورد وديون استنزازه مجدداً على أهمية وضع مصالح الأجيال المقبلة في كل من قطر والبحرين فوق كل اعتبار مضيفاً «لا يجب أن تترك الأجيال القادمة هذه المسئلة التي عجزنا عن تسويتها خلال الستين سنة الماضية ولشئت في حلها جميع الوسائل».

كما دعا المسؤول القطري شعبي وحكوماتي البلدين إلى تقديم الحكم الذي سيصدر عن محكمة العدل الدولية مهما كانت طبيعته مؤكداً أن النواجة تهدف من خلال تسوية هذه القضية إلى «الاستيلاء على إرث الأسماء الحديثة من الثقة والتعاون بين شعوب الخليج» واستمعت محكمة العدل الدولية صباح امس في خامس جلساتها العلنية للمرافعة الشفوية لدولة قطر في النزاع القائم حول الحدود البحرية



المصدر: الرابطة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٦

«الشرق» القطرية: احالة الخلاف

الى لاهاي وسيلة محبادة

اعتبرت صحيفة الشرق ان احالة الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الى محكمة العدل الدولية «يؤكد اهمية الفصل في النزاعات الحدودية بين الدول عن طريق مؤسسات دولية محايدة، وهو ما يعني ارتقاء مستوى الفصل في النزاعات من الاسلوب الارتجائي الى الاسلوب المؤسساتي الذي يحفظ لهما في النزاع حقوقهما بعيدا عن الرغبات او الامنيات».

وقالت الصحيفة انه وبالأحكام التي مؤسسة دولية كبرى كمحكمة العدل، فإن الشعور بالثقة او الغضب او حتى تجنب الحرج يزول، مما يعني تكريس مبدأ تعامل الدولة مع النزاعات بصفتها كعضوية كمجموعة مؤسسات لا أفراد، فالأفراد قد يستبد بهم الهوى او الشعور بالخرج او ربما الغضب والإنفعال لدى النظر في قضايا النزاع الحدودي».

وأضافت: «أما الدول فيلترض بها التماطي مع قضايا النزاع الحدودي من منطلق كونها دولا، وهو ما يعني ترك مسافة كافية بين من يقومون على امر مؤسسات هذه الدول وبين القانون الذي ينصف الطرفين ما ان يقول كلمته، فالقانون على ما جاء التعريف داعي وهو لا يرى الا الحق».

وتابعت الصحيفة «وفي انتظار صدور قرار محكمة العدل، يتعاظم الواجب بضرورة فصل للشاعر عن حكم القضاء للقوة، ذلك ان تغليب للشاعر يعني فعليا عدم الاحتكام الى القانون، وهو ما ترفضه الدول، فبقائها قائم على القانون وشرعيتها كذلك، ورفضها قانونا دوليا فاعتمادا تشكك في مجمل القوانين الوضعية التي استلزم الرأي على تلافيا على الجميع».

وشددت الصحيفة على ضرورة الدفع باتجاه تيريد للشاعر وعدم الاحتكام الى الإنفعال، فالقانون حتى لو كان حكمه بعيدا عن الامنيات يظل المصلح بكثير من ترك النزاع معلقا ومفتوحا على احتمالات يكتنفها الغموض».

وأعربت الشرق في ختام المتكلمتها عن الامل في ان تزداد العلاقات متانة بين قطر والبحرين على اسس صحيحة وبعيدا عن ذبول النزاع الذي هو خلاف بين دول ونهاية مطافه هو الحل الذي يحفظ للطرفين حقوقهما».



المصدر: الدماغ

التاريخ: ١٦/٦/٢٠١٧

في اليوم قبل الاخير للمرافعات القطرية امام محكمة لاهاي
الدوحة: لا سجلات تؤكد الدور
الاداري للبحرين في حوار

لاهاي — من خالد الزيانى:

[illegible]

وقال إن قطر تضرت نتيجة قرارات الحكومة البريطانية عام ١٩٦٩ بشأن دلف البحر، حيث أن بريطانيا كانت متعطله في شبكة تسقيتها بمتاهة وانها لم تكن في وضع يؤهلها ان تقرر موضوعي أو حكم حايدي في هذه القضية.

وهاجم القرار البريطاني آنذاك وقال ان هذا القرار كان يجب ان يتخذ على اساس التسامح البريطانية حيث ان هذا القرار لم يكن الاول الذي عسر عنه للسعوديون في بريطانيا في هذه القضية.

وعد سكينسر بتكاسلها عدة ادعى انشده اذلة الام بهيا
البروتستانتون لصالح الجيرمنين بين 28 و ١٩٣٦ و
اشفاق البريطانيين على اطلاق لهم بمحتوياتها للبرني
القيضية جزو جزو وان كان ذلك ضلطة على الحكم
الزود بسرعة الى امامه بالاعلانات الجيرمنين في الجرائد
وواصل سكينسر مرافقته بالاعلان بان لم يحصل على
جواب عن الاطلاق في كل الوقت وانها كانت القدر بكثير من
الجيرمنين. حيث ان الامور انتهت الى ان الايطاليين منحت الى
الجيرمنين التي استسلمت من عوائلها التناك. و مع ان
الجيرمنين كانت اموالها الجيرمنية ايطاليان وهذا ما
اسباب الانفصام الجيرماني الى جانب الحرب وازداد هذا
النفوذ حسب اذلة عندما بدأ اجواء الحرب العالمية الثانية
وتمكنت الاطالات من الجيرمانيات مع الهند عبر الخليج و مع ان
هذا الامر ادى الى ازدياد عائل من قبل السياسيين
البرطانيين.

المزاعم البديلة

من جهة واصل المحامي شكري داس حديثه عما اسماه بالزاعم البديلة المخلقة بقرار بريطانيا في يوليو ١٩٩٩ وهو الأساس التاريخي للذي استندت اليه البحرين للسيطرة على خليج البحرين و شبه جزيرة قطر.

وقال ان قطر ستحاول في مفاوضاتها الثبات عكس ذلك حيث ان البحرين لم يكن لها اي سيطرة على هذه الاماكن، وقال ان مطالب البحرين التي اوضحتها في اكثر من سبعين مثالا كانت تقتل الى (١) بلعل حسب وعه.

وأشار إلى الإدانة القانونية التي لوضعها البحرين حول ملكيتها لجزر حوار والتي منها أن سكان حوار كانوا يلقاضون أمام محاكم البحرين ومن أن البحرين كانت تمنح التراخيص للإقامة في جزر حوار منذ عام ١٩٠٩ وقال لها أدلة غير مقنعة.

ولم يأت الشكوك بس مجيد في مرفعاته اسن حيث كرر ما قاله في مرفعاته السابقة عن الموقف البريطاني والقوانين التي تميمها البحر بن لتأكيد ملكيتها لهذه الجزر ومنطقة الزبارة.

كما تحدث عن القِيال العربية الجريدية التي سكتت جزراً
جوار اللّقاء مختلف لوائس، وأشار إلى أمثلة اللّوائس في جزر
بحر العرب التي منحها إمام القاضيين الشرقي في منطقة الجزيرة
التي كانت تحت حكمه البحرين اللّقاء، وأدعى أنه في هذه الأثناء
تواضعية على منح اللّوائس في ملكية لّوائس على أنه
جوار وأدعى أن هناك في مستأففات مع وديت
من الحديث عن القلم اللّوائس في البحرين (أما الحديث عن
أسماء بأحلال اللّوائس شرعي موضع الخلاف وأصالح
تحويل جزر القار والبحراني إلى إمارة اللّوائس العربية
في ظلّ القار، وقال إن الظروف التي أصبحت بذلك هي محل
شك حسب زعمه حيث إن البحرين لم يكن لها سيادة على تلك
الجزر.

الوضع الراهن

بعدها أعطيت للرافعة مرة أخرى الى سكتكيز الذي اثارها اسماء بالقضية للتصلة عن خرق البحرين للالتزامات الوضع
الذي يعود الى العام ١٩٣٨ وقال ان قطر لم تحتد في



المصدر: **الأسبوع**

التاريخ: **١٧/٦/٢٠٠٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لوائحات الكتابية.

وفي الجلسة للسلبية وإصابت المحكمة الاستماع الى البروفيسور ديفيد الذي زعم فيما يتعلق بملكية قطر للزيارة بأنه أمر مرتبط بحق قطر في ملكية شبه جزيرة قطر كلها وأن هناك اعترافا بملكية قطر للزيارة من قبل دول أخرى لم يسمها ولكنه أشار الى أن بينها البحرين وبريطانيا، وأشار الى الاتفاقية البرية بين البحرين وقطر عام ١٩٤٣ والتي تضمنت على احترام الحاكمين في البحرين وقطر للوضع القائم وأن قطر والقطر بموجب هذه الاتفاقية على سحب حراسها من الزيارة نزولا عن رغبة البحرين وأنها قبلت عام ١٩٥٠ يدخل عدد من البحرينيين الى الزيارة ولكن بعد أحداث عام ١٩٥٢ فرضت قطر حظرا على الوصول الى الزيارة. وأشار الى أن بريطانيا وضعت ترتيبات جديدة لكنه عاد وكمر ما جاء في اللوائحات القطرية المسابقة بأن للوفد البريطاني كان موقفا سياسيا وليس قانونيا.

الدلائل التاريخية

بعدما تحدث شكرياس وقال أن مهمته أمام المحكمة هو أن يستدعي انتباهها الى ما اسمها بالدلائل التاريخية التي تخص حق البحرين للهيمنة على الزيارة وإدعى أنه لا يوجد أي سند قانوني لسيطرة البحرين على الزيارة. وإدعى أن الوثائق البريطانية سجلت أن حاكم البحرين لم يطلب أي حقوق للسيادة على منطقة الزيارة وبالتالي فهي جزء من دولة قطر طبقا للخطة للحدود عام ١٩٤٧ والذي يشكل الخط البحري للسواحل القطرية بما فيها الزيارة وقطعة جراد.

وتحدث عن نقاط الخلاف بين البحرين وقطر والتي بينها ترسيم الحدود البحرية وتحديد الضواحي بين البلدين بأغراض هذا الترسيم. وقال أن هناك تعارفا بين البلدين بشأن المرتفعات التي تظهر أثناء الجزر في البحر. وجزيرة جنان وأن مجموعة للعالم البحرية وخصائصها وقيل للعالم معها يجب التعامل مع بقية القضايا في عرض متصل. وقال أن الطرفين يختلفان في طريقة ترسيم الحدود وهو الرسم الخاص بالخط الحدودي البحري. ولذلك لا اختلاف للقواعد القانونية التي ينظر إليها البلدان ونظرة كل منهما الى الوضع الجغرافي في المنطقة للتنازع عليها.

أي وقت على وجود البحرين في جزر حوار. وكشف السيد إيان عن تقارير البحرين في السجلات والتي تؤكد أن البحرين قامت للعديد من المنشآت في جزر حوار وتكلفة هذه المنشآت وإلّا أن عام ١٩٣٦ هو العام الذي بدأ فيه الاهتمام بجزر حوار على أنها جزء تابعة للبحرين أما قبل ذلك التاريخ ففي جزء من قطر حسب قوله. في حين أن مرافعة شكرياس أشارت الى أن البحرين كانت يدها على الجزر منذ فريين مما يشير الى التناقض القانونية في اللوائحات القطرية.

وقال أن قطر ترى أن نشاطات البحرين على جزر حوار لا بد أن ينظر إليها على أنها احتلال رسمي وغير شرعي للجزيرة وأنها تطلب من المحكمة تحديد السيادة على جزر حوار والنظر الى اعتبارات مدى الوضع الراهن التي تطرحه البحرين. وإدعى شكرياس أن البحرين قامت بعدة غرور في الجزر المتنازع عليها مثل بناء جزر صناعية في الجانب الغربي لجزر حوار واحتجاج قطر على هذه النشاطات. وقال أن البحرين قامت أيضا بإنشاء ميناء في حوار وكلفت وجوبها العسكري في الجزر بالإضافة الى بناء فندق وممسك وعدد من الشاليهات وزعم أن ذلك يعد دليلا لا تقوم به البحرين لاحتلالها بجزر حوار. وإدعى أن البحرين تكسر بالتواريخ الجارية على جزر حوار خاصة ما يتعلق منها بمشاريع التنمية الاقتصادية. وقال أن هذه محاولة أخرى لتأكيد سيادة البحرين على الجزيرة.

منطقة الزيارة

أما البروفيسور أريك ديفيد الذي ترافع هو الآخر لقد خصص مدخله عن الوضع في منطقة الزيارة وقال أن مطالب البحرين في الزيارة هو أمر غريب الى حد كبير حسب زعمه. وقال: أنني أضع أمام المحكمة الفين من الوثائق المختصة بهذا الموضوع والتي تقسم حسب قوله. عدم أحقية البحرين في الزيارة لأن ادعاء البحرين في الزيارة لم يكن إلا على القبطان التي تردت على المنطقة وهي سيادة شخصية على الدولة القديم وأن للسؤال فيما يتعلق بهذا الشأن في مسألة تكتيكية لاجرائية مقصود بها زعزعة الوضع حسب تأويله. وأوضح أنه بإمكانه أن يخصص سجلا بأكمله عن الزيارة مبينا عدم رغبة المدفوع في التفصيل التي وردت في



المصدر: الكس

النشر والذمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٨

مرافعتها تبدأ اليوم بعد «استفراء» الدوحة بالحكمة لاسبوع كامل البحرين: المرافعات القطرية حول نزاع الحدود «فانتازيا تاريخية»

الدوحة - الخامة - لاهاي -
«القدس العربي»:

بدأ البحرين اليوم الخميس مرافعاتها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، بشأن نزاعها الحدودي المعروف على الحكمة، وذلك بعد أن انتهت قطر من الادلاء بمرافعاتها في الجولة الاولى من محارب الفرائط والوثائق، وستحتاج الفرصة للبحرين للترافع اسبوعاً، كما كانت الحال بالنسبة لقطر، ثم ترفع المحكمة جلساتها، على أن تستمع الى محامي البلدين في الجولة الثانية والأخيرة من مرافعات شفوية تغطي الايام الثلاثة من شهر ايار (مايو) الحالي، تنهيدا لتدليس ما عرض على المحكمة واصدار الحكم قبل انقضاء السنة الحالية.

وكانت المرافعات القطرية في اليومين الاخيرين قد تركزت على تفنيد الادعاءات البحرينية بشأن الحدود البحرية، بينما لم تتوقف المصنف الصادرة في الخامة طوال فترة المرافعات القطرية، من تفنيد وني وانكار ما تضمنته من معلومات وبهايات.

منطقة الزيارة

وبالإضافة الى مسألة الحدود البحرية، التي محامي قطر السيد شكرداس مرافعة حول منطقة الزيارة الواقعة في شمال قطر والتي يبينو أن البحرين قد تلقت بمطالبتها بها وما على مطالبة قطر بجزيرة حوار الواقعة حالياً تحت السيادة البحرينية.

وقال شكرداس إن الزيارة له ليست موضع خلاف حقيقي، مشيراً الى تخلي البحرين وانكارها في بعض الأحيان أية حقوق سيادية لها على الزيارة، مشيراً الى أن البحرين تخلت من الزيارة عام 1868، وقد نلى شكرداس نظر المحكمة الى

والعلل الدامغة التي يؤكد أن البحرين قد تخلت وفي بعض الأحيان التكرت صراحة أية حقوق سيادية لها على الزيارة، وأن ذلك يعتبر دليلاً على أن مزاعم البحرين ليست موضوعاً مهماً في هذه الدعوى، وقال أنه لا يوجد أي أساس قانوني لمزاعم البحرين حول سيادتها على الزيارة، وأن هذه المزاعم لم تخطأ باعتراف بريطانيا أو أي طرف آخر.

واضاف أن أول حدث تل على تخلي البحرين عن أية مزاعم لها في السيادة على الزيارة تمثل في الاتفاقية البحرينية-البريطانية لعام 1868 والتي غوّي حاكم البحرين بموجبها لاعتدائه على قطر وتم إقناعه بقبول تعهد خطي يقضي بعدم التدخل في شؤون شبه جزيرة قطر مرة أخرى، وقد كان ذلك مجرد تطبيق للتعهدات البحرين ضمن معاهدة 1861.

ولفت الصامي شكرداس نظر المحكمة الى أن هذه المساعدة قد وضعت أساساً لكبح جماح نشاطات البحرين التي كانت تعرض الاستقلال البحري للخطر إضافة الى ضمان أمن البحرين، وبناء على ذلك فقد تصهد حاكم البحرين به بالامتناع عن القيام بأية اعتمادات بحرية من أي نوع، طالما انني المتفق بدعم الحكومة البريطانية للصالحات على الأمن في المناطق الخاضعة لسيادتها.

واضاف ولي عهد البحرين قائلا: سوف يكون إشيخ عيسى سعيداً بعدم ذكر الزيارة ثانية، لذا ما وعدت حكومة صاحبة الجلالة بعدم التصاح لأن سمود بإنشاء ميناء في الجبيل، وهي شكرداس قائلا في الحقيقة فإن حاكم البحرين لم يمسح مصالحة الزيارة التي أوضح النوروسبور ديليد أنها لم تكن أكثر من دليل على

ممارسة حاكم قطر لسلطاته على الزيارة، الى أزمة الام 1937، وكما أوضحنا سلفاً فقد شعر الحكام بالاهانة لأسباب غير مجزرة وقام بعدد من



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجراءات غير المعكمة، والتي تضمنت فرض الكثير من المحدثات على حركة انتقال البضائع والأفراد بين قطر والبحرين، وهو الامر الذي ردت عليه قطر بالنكس.

تدخل بريطاني

وبعد ذلك تدخلت السلطات البريطانية، لتهدئة التوتر في العلاقات بين البلدين، الا ان محاولات البريطانيين اموام 1944، 1950، 1954، لم تفلح الا بدهاج محدود، وقال انه رغم ان البحرين تدعي انها لم تتنازل عن مطالبتها بالزيارة منذ عام 1947، الا ان الوثائق والمصادر تفسر بدين ان حاكم البحرين، وان كان قد ادعى في بعض الاوقات بوجود حقوق خاصة له في الزيارة، فإنه انكر مرارا وتكرارا أية مطالب له بالسيادة على الزيارة. خلال جهود الوساطة البريطانية، والمفاد، ولكنه في 9 كانون الاول (ديسمبر) 1943، وبعد مناقشات مع حاكم البحرين، كتب لممثل السياسي القديم تقريرا يقول فيه ان حاكم البحرين كان مزاجيا من فقدان ماء الوجه نظرا من انزعاجه من خسارة ممتلكاته، وبانه واثق من امكانية القيام ببعض الترتيبات اعتمادا على البريطانيين. وربما يكون ابلغ ذي رسمي لسيادة البحرين على جزر حوار والاعتراف بسيادة قطر عليها، قد دور، في اتفاقية 9 حزيران (يونيو) 1944 التي كانت الوحيدة التي تم التوصل اليها بين حاكمي قطر والبحرين وذلك بعد تدخل بريطاني.

وتقول هذه الاتفاقية ان حاكمي قطر والبحرين قد وافقا على اعادة علاقات الصداقة بينهما كما كانت في الماضي، ويتعهد حاكم قطر هذا بعدم اضافة الى شيء على الزيارة لم يكن موجودا في الماضي، تقديرا لآل خليفة، في حين يتعهد حاكم البحرين من جانبه بعدم فعل اي شيء من شأنه الاضرار بمصالح حاكم قطر، علما بان هذا الاتفاقية لا تؤثر على الاتفاقية مع شركة النفط العاملة في قطر، وقال ان آل خليفة ينظرون الى الزيارة باعتبارها موطن اسلافهم، كما يذكر ان الاسلاف قد بدأوا التمان وبثوا فيه ويستخلص من ما يلي: رغم ان زيارة شعوب آل خليفة الى الجزيرة كانت قليلة خلال السنوات القليلة الماضية، الا انهم مستقرون من ابناء قطر حول ان البحرين لا تملك أية حقوق في الزيارة، وبما ان سبب الخلاف هو حول ابناء ابناء للعواطف سيجعل من الصعب التوصل الى فهم مشترك.

ولا شك ان الكلمة ستريه ان مثل هذه الضغوط او الاستسداء لا يمكن ان يشكل اساسا لاتخاذ السيادة.

والفاد شكرايس في مرارته انه عندما بدأت البحرين في عام 1938 مفاوضات مع شركتين بريطانيين حول الامتيازات التي تغطي المناطق غير المخصصة لم تكن هناك ادنى إشارة الى الزيارة. وبعد ان عدد شكرايس العديد من الوقائع التي قال انها تثبت عدم تولي أي عنصر من عناصر

المصدر:

التاريخ: 17 / 7 / 1954

الاستنادة للبحرينيين على الزيارة، انشأتها للافادات التي جرت بين حاكم قطر والبحرين في الاعوام 61 و 69 ولترسيم الصدود البحرية بينهما، حيث ان البحرين لم تكن ابدا اعدائها بالسيادة على الزيارة طوال تلك المفاوضات التي تمت على اساس ان الزيارة جزء من الأراضي القطرية.

وقال شكرايس ان قطر قد بينت في مرافعاتها السابقة انه رغم ان حاكم البحرين قد ادعى في عدة مناسبات بان له حقوق في البحر الرئيسي، الا انه قبل في الواقع القطر البريطاني بعدم التدخل

في الزيارة لمدة 200 عام، وبالتالي فقد التزم بتجديده النصوص عليها في المعاهدات مع بريطانيا، بهدف التمتع بمزايا المملة البريطانية. وقال: الحقيقة للتصديق ان حاكم البحرين نفسه لم يكن يعتقد مزاعمه حول الزيارة موضوعا جديا، وبانه كان يلجأ الى هذه المزاعم في بعض الاوقات لاهداف سياسية، وافضة تماما ومدعومة بمثال واضح، وهذا المثال هو للحضر لكتوب بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 1920 للحمار الذي تاردين ولي عهد البحرين والوكيل السياسي حول الاقتراح البحرين للحصول على موافقة بريطانيا لاتخاذ ميثاق في الزيارة.

لحلل هذا الحوار ابلغ الوكيل السياسي، ولي عهد البحرين بان بريطانيا لن توافق على الرجوع على مثل هذا الاقتراح وكعب في تقريره يقول خدمتهني الشديدة، فقد اعترف عبد الله بمطالبة ملاخطاني، الا انه سرعان ما عاد ليقول دائما لا تريد الزيارة بشكل كبير، ولكن لديه ان اجمع مطالبنا في البحر الرئيسي وان تحصل على ميثاق هناك بهدف عدم ايجارنا بشكل تام في حال قيام ابن مسعود بنهاء ميثاقه في الجهيل (شمال القطيف).

البحرينيين ترد

وعادة ابناء الخليج التي توثق من الماسة علق على مضمون المرافعات القطرية بكونها ان تاريخ الامبراطورية البريطانية في الخليج فرض نفسه على الساحة للصحة في لاماي، وانه بدأ للحملة ان الحامين الذين التقبيلهم قطر للتدخل حثها وعن وجهة نظرها، قد جاءوا لكتوب حق البحرين في التنازل للامتياز حولها لان الحكماء في التنازل الى والادة ولقر الصحيح قد اوبعهم في التنازل الى حد ظهور فيه وكأنهم مفسرون روايات او تاروا مكررات وسير لدية لقادة عسكريين وبشارة مروا من هناك ذات مره، واشارت الوكالة الى مرافعات قوم الاتين الماضي وقالت انه كان طفت عليها اجوام الفالانكازي التاريخية والابن السياسي واب، الرحلات لمان الجانك القانوني والوثائق هو الذي سجل غياهه بامتياز ولو ان حكامي قطر انكروا قصوى ما كانوا يمرضونه على مجلس القضاء 17 فانهم كانوا سيتولون عن الكلام ان



النشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٧٨

المصدر: العربي

انهم واحوا يؤكدون باشتغال اخرى حق البحرين في ملكية تلك الجزر وتوابعها، والمطالبة ان دفاع قطر انه يقرط منذ البداية في شبهة الممتلكات البريطانية وراح يغسور شرارات وتصرفات بريطانيا التي قال انها اخطأت في حق قطر حين تعاملت مع البحرين على نحو تمييزي والتفاني، وما لم يؤسجحه الدفاع الذي اعتمد على تلفية القطر والتركيب والاقتلاء ان البحرين كانت في تلك الفترة في بحماية الدولة الوحيدة ذات السيادة التي اعتمدت على ساحل الجزيرة، ومضت الى كتابة تقول انه، حينما كان حاكم قطر حامي قطر وجود نشاطات بحرية رسمية في الجزر للانجاز عليها عاد مرة اخرى ليقايل نفسه حين قال انه لم تكن هناك أية نشاطات يمكن ان يعتمد عليها القانون الدولي في ذلك ملكية البحرين لجزر حوار، واضافت انه جدا ان الصيد كان هو بمثابة النشاط الاول والاكثر انتشارا في تلك المناطق فانه ما كان لهم بدون موافقة حكومية وهذه الموافقة كانت تصدر دائما من قبل حكومة البحرين مما اعطى البحرين حق استقلال تلك الجزر ثم اصطفاها حق ارسال الصيادين اليها، وطبيعي ان يقع ذلك النشاط وجود بشرى دائم احتياج الى حفر ابار ارتوازية لتزويد وجوامع للصلاة لاصحابها دولة البحرين باعتبارها لخدمة لمح الصيد والمراقبة، وتاريخ الوسيلة انه صا يزيد من تفويض الحق لنزوع لقطر في هذه الجزر انها لم تقدم بأي نشاط

مواز لنشاط البحرين كما هي لم تلتزم لنشاطات البحرين على انه شيء معارض لاحتلالها، وهذا ما قاله محامو الدفاع انفسهم الذين قد يكون قائلهم ان السيادة تتبع بالاساس مع المصلحة المعقدة للامة بين السكان وحاكمهم في البحرين، وان ما يشير الى التخصيص الاخير من الموافقة يؤكد ان سلطة البحرين على هذه الجزر كانت موجودة ولكن بصفة اسمية وعلى القبايل فقط لا على الارض، ويمكن ان يتساءل المراقبون هنا عما يقصده دفاع قطر بالسلطة الاسمية، ولواقع ان لخدمة السكان في اصل السلطة بما ان السكان يقيمون على تلك الارض ويتخللون من تلك الارض والخبر لم تكن الارض الا موضوع تعاقب بينهم وبين حاكمهم، ولان ما محامي الدفاع عن قطر داسيو بالعمى للوقت في لمرأة التاريخ حيث قالوا ان بريطانيا اصحت للبحرين جزر حوار، لكنهم لم يذكروا ما اذا كان البريطانيون قد اخذوا، او التفتلوا جزر حوار من دولة اخرى في المنطقة، ولا يتكلمون بتفسير تلك القرارات البريطانية بدوى ان رسم الخطوط البحرية اسهل بالنسبة للبحرين لهم في جزر حوار من انما كان ذلك القرار حيزا بريطانيا للبحرين او هو نتيجة القرار طبيعي بامتداد سلطة الى خليفة نحو تلك الجزر.

وخشى حذرنا ان لا نصلي العيون تسور ديارها، كما قالت، ان يؤكد سلطة آل ثاني على الجزيرة في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر لم يقدم اي دليل ملموس بل راح يغسور بعض الرسائل في محاولة منه لتفسير الواقع مما اوقعه في الخطأ حين كان اعراض البحرين على السلطة العثمانية على الجزيرة الامر الذي يؤكد حق البحرين الذي ينبع من صحتها في ممارسة الاحتشاش، ولو ان البحرين لم يكن يبعها وضع الجزيرة او لم ينقص من سيادتها على قبائل الجزيرة فانها ما كانت لتقوم بالاعتراض على احتلالها من قبل قوة اجنبية، وقد اتضح ذلك حين وضع بعض حكام آل ثاني انفسهم تحت سلطة الازار لاجامعة البحرين وحسب البروفيسور ديبديب نفسه فان وضع الجزيرة قد اتسم باربعة ازمات هي شكوك بريطانيا واعتراض البحرين وجمهايا حكم آل ثاني ولم الجبول بالتحكيم في وضع الجزيرة وهذه الابعاد التي من شأنها ان تشيع الغموض والتاويل الان فهي قد اطلقت في حينها ما عرف بحرب الشوك، واضافت بوجين يؤكد محامو قطر ان العلم التركي لم يكن مرفوعا في جزر حوار وان سكان القرى كانوا يتلقون الهدايا من حاكم البحرين وان احد شيوخ تلك القرى كان صهرا للعائلة المالكة في البحرين فهم لا يطلون سوى التاكيد مرة اخرى على حق البحرين في تلك الجزر، وان تلك الجزر لم تكن مستقلة عن اير البحرين في حكم البحرين في بسط نفوذه السياسي على الارض والسكان عن طريق علاقة الصامرة التي اقامها مع احد شيوخ جزر حوار وهذا من احد اساليب السيادة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في مقاطعات الخليج، وقالت وكالة انباء الخليج بولج الحرج الطيخ، وقالت وكالة انباء الخليج بولج الحرج بلسان دفاع قطر درجة اخرى بين اكد ان اهالي جزر حوار كانوا يتحاصون لدى حاكم البحرين، ويطلقون الهدايا منه ويرسلون ببعضهم اليه، وتكررت ان صراعات قطر التي كانت غالبة من الالة القاطنة قد قالت لهبة لخمدا اما ان حوار كانت جزرا مستقلة وموضع طلب من قبل البحرين، واما انها كانت بحرينية لتها في المائلين لم تكن ابدا لقرية لا اسما ولا رسميا، وضوما فقد امتلات لمرعات قطر بالمخاطات والتناقصات وقرارة للكرات والتاويلات مما جعلها تقوم بتقديم خدمات جليلة للسان دفاع البحرين حين بيدها من العالمة يوم الخميس (اليوم).



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩١ النشر والخدمات الصحفية والاعلامات

البحرين تبدأ اليوم مرافعاتها حول النزاع مع قطر أمام محكمة العدل الدولية

الثلاثاء: هناك يوم حرجي
لاهاي: الشرق الأوسط

تبدأ البحرين اليوم في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا تقديم مرافعاتها الشفهية حول النزاع الحدودي مع قطر. وكانت المحكمة قد استمعت إلى الجولة الأولى من المرافعات الشفهية في خمس جلسات متتالية انتهت أول من أمس بانتظار الجولة الثانية التي خصصت لقطر فيها ثلاث جلسات إضافية لإنهاء تقديم مرافعاتها. وخصصت المحكمة الجانب البحرينى حصصاً شفهية من الوقت لتقديم مرافعاته في خمس جلسات في الجولة الأولى لتعقبها ثلاث جلسات أخرى في الجولة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر تعجز للمرة الأولى في أبريل (نيسان) 1986 عندما أنزلت قطر قولتها على جزيرة لشت الدليل (كشت: كلمة فارسية تعني الأراضي المقصورة) البحرينية الواقعة إلى شمال شرق جزيرة البحرين الرئيسية واحتجزت 29 موظفاً وعاملين بناء كانوا يعملوا في إنشاء مخفر بحريني للسواحل. وأطلق سراحهم بعد 27 يوماً إلى وساطة سعودية.

وتم احتواء الخلاف ظاهرياً في الفترة التالية، وتشغلت اثر ذلك لجنة ثلاثية مكونة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وأمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وأمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني هدفها البحث في حل ودي للخلاف. وفي 1987 وافق الطرفان المختلفان على مبادئ إطار للحل الترشحه السعودية، على أنه إذا لم تتجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاقية شاملة يقوم الطرفان بالتفاوض لتقرير أفضل السبل للوصول إلى تسوية عن طريق القانون الدولي.

في 8 يوليو (تموز) عام 1991، تقدمت قطر بشكل منفرد لمحكمة العدل الدولية بهولندا، وهي أعلى سلطة قضائية في إطار منظمة الأمم المتحدة، تطالب فيها بإعلان سيادتها على جزر حوار، وسيادتها على جزيرتي لشت الدليل وقطعة جراديد، وأن ترسم الحدود البحرية الفاصلة بين قيعمان الأراضي والمياه الملاصقة لها والمائدة لكل من قطر والبحرين. في 8 أغسطس (آب) عام 1991 وفي 14 أكتوبر (تشرين الأول) من العام ذاته تقدمت البحرين بطليين تسجيل محكمة العدل الدولية تطعن فيهما بإسناد الاختصاص الذي استندت إليه قطر، وتعرض على قلم قطر بشكل



المصدر: المرمى لاوتو

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٦ / ٢٠٠٨

منطردة للمحكمة، ولقد تمت البحرين طلبا لتضمين القضية عددا من النقاط وهي منطقة الزبارة، وهيرات التلؤلؤ ومضائق الاسماك وبعض المناطق ذات العلاقة بالحدود.

في عام 1992 عاد الخلاف الى الواجهة بالتدخل امير قطر السابق خليفة بن حمد آل ثاني قراراً بلقيضي بتحديد حدود المياه الإقليمية لبلاده بـ 64 كم مما شمل حوالي 10 جزر واقعة تحت سيادة البحرين.

وحسنت المحكمة تاريخ 92/9/28 موعداً للفرع لتقديم وثائقها و 92/12/29 موعداً للبحرين لتقديم وثائقها.

في 2 يوليو عام 1994، اصدرت المحكمة الدولية حكماً حول الخلاف القائم بشأن الاختصاص، واعلنت قبولها النظر في قضية تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين الدولتين. وقامت المحكمة بتبني قضية البحرية المطالبة بالنظر في جميع نقاط الخلاف التي اصبحت 5 نقاط هي:

• جزر حوار - فشت النبيل وقطعة جرادة - خطوط اساس الارخبيل - الزبارة - هيرات التلؤلؤ ومضائق الاسماك وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالحدود البحرية

وحسنت المحكمة 30 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1994 كموعداً نهائي لتقديم الطرفين جميع امور الخلاف للمحكمة بعد ان صرحت النظر في الطلبات القانونية المتفرقة. في ابريل عام 1996 - قدمت البحرين طعناً في 82 وثيقة مزورة من حيث الاكثام والاحبار ونوعية الأوراق المستخدمة والتي قدمها قطر لتدعيم قضيتها ضد البحرين.

في فبراير (شباط) عام 1999 سجلت المحكمة تخلي قطر رسمياً عن الودائع التي ثبت انها مزورة.

في يناير (كانون الثاني) عام 2000 تشكلت لجنة مشتركة عليا برئاسة ولي العهد في البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وولي عهد قطر الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني للنظر في امكانيات الحل الودي الى جانب نقاط تعاون اخرى. وفي مايو (ايار) عام 2000 علقت البحرين اعمال اللجنة العليا بعد ان رفضت فكرة البحث في وسائل الحل الودي للخلاف الحدودي بينهما. وفي 29 مايو عام 2000 بدأت المرافعات الشفهية للقضية وتنتهي في 29 يونيو (حزيران) الجاري.

ويُنظر ان تصدر المحكمة قرارها في القضية في الفترة ما بين نهاية سبتمبر (ايلول) 2000 ونهاية ديسمبر (كانون الأول) 2000.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧٠٠ / ٦ / ٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين تبدأ يوم الثلاثاء اليوم أمام محكمة العدل الدولية

المنامة - من سامي كمال:

وسط توقعات بتقديم مفاجآت في الوثائق والأدلة التاريخية تبدأ البحرين اليوم الجولة الأولى من مرافعاتها الشفوية النهائية في خلالها المندوب مع قطر أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بعد أن انتهت قطر أمس الأول والثلاثاء مرافعاتها المتعلقة بمطالبتها في السيطرة على جزر حوار التي تخضع حالياً للسيادة البحرينية. وقال بيان بحريني إن المنامة ستقدم للمحكمة اليوم ملفاً موضوعياً يتضمن عدة وثائق تؤكد سيادة البحرين على المنطوق والجزر التي يسلمها الخلاف بالإضافة إلى مصادر الوثائق وحقوق السيد في المياه الإقليمية.



المصدر: الشرق الأوسط

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦/٦/٩

البحرين تطالب محكمة لاهاي بوضع حد للتاريخ التوسعي القطري في المنطقة

دفاع الدوحة، نشك في أن الوثائق المزورة مدسوسة

للإيقاع بنا

لاهاي: عبيد الحميد
الحيجاوي وروينز

أبلغت امس البحرين محكمة العدل الدولية في لاهاي التي تختلر في النزاع الحدودي البحريني - القطري أن قواها في حالة تأهب على جزر حوار تحسباً لأن تحاول قطر احتلالها، معربة عن أملها في أن تضع المحكمة حداً للنزاع التوسعي القطري في المنطقة. وأتهم جواد سالم العريض الذي يعمل البحريني في المحاكمة، قطر بمحاولة اغتصاب لث الأراضي البحرينية بزعمها الحق في الاستيلاء على جزر حوار. وقال العريض أنه لو لم تدرز (وجونا) على جزر حوار لكانت قطر احتلتها دون شك. وأضاف دون الإلاء بالزيد من التخاصيل وحتى اليوم استعدادنا عال على جزر حوار. وفي عام 1986 أوشكت قطر والبحرين على الدخول في حرب يشنان الجزر. وتم تجنب أواجه بتدخل السعودية. ورفضت قطر من جانب واحد القضية إلى المحكمة الدولية عام 1991، مما أغضب البحرين التي كانت تفضل وساطة دول الخليج العربية.

وألسائل الإقليمية بحضور وفد سياسي رفيع المستوى يتقدمه الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والبحريني جواد سالم العريض دفاع بلاده بكلمة أعرب فيها عن أمل البحرين في أن تضع المحكمة حداً للتاريخ التوسعي القطري من خلال تجنب الغوالب الوخيمة التي ستعود على البحرين إذا أصبحت قطر في استقطاط لث أراضي البحرين غير الماهول.

كما ركز وكيل دولة البحرين على 82 وثيقة مزورة جغرافياً التي قدمت قطر لتثبت للمحكمة أنها صاحبة الحق في هذه الجزر، مركزاً على أن جزر حوار هي جزء من البحرين وأن الخاذا أي فعل في ذلك سوف يكون امراً غير محتمل للبحرانيين لأن أهلهم وأقاربهم واجدادهم عاشوا وبنوا هناك، أما بالنسبة إلى قطر فإن الموضوع عبارة عن مغامرة دون مخاطرة.

كما طالبت البحرين أيضاً في مداخلتها موكلها البروفسور السير لوتريخت باستعادة منطقة الزبارة وتؤكد المحكمة ملكية تلك المنطقة إلى البحرين.

وكان البرلماسور لوتريخت ركز بصفة خاصة على مقارنة

جج القرب الجغرافي بالنسبة للجزر موضع الخلاف قائلًا: أنها ستستأط تماماً حينما تواجه قطر لثة البحرين على ملكية هذه الجزر، مضيفاً أن البحرين تسعى إلى تأكيد شين في هذه القضية المعروضة على المحكمة، أولهما استعادة ملكيتها للزبارة وثانيها رفضها التخلي عن جزر حوار بما فيها جزان وغشت البيل

وجزيرة قطعة جرانة. وشكل اكتشاف وثائق وخرايط مزورة كانت قد سحبتها قطر جوا من الشيك والخز حائل محامي الدفاع القطري سالمون في تصريح خاص له الشبوق الأوسط للخص منة قائلًا: نحن نتيك في أن لك الوثائق التي كنا قد اشتريناها من السوق الدولية للوثائق كانت مدسوسة من أجل



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٦/٩/٢٠

المصدر: السيرة العظمى

الإيقاع بطوره مضيقا من هو المستفيد من أن يتكشف أن تلك الوثائق مزورة؟

أما البروفيسور السويدي بان بولسون فقد ركز من جهته على أن البحرين التي اكتشف فيها النكبة عام 1932 قبل جميع الدول الخليجية كانت دولة بالمفهوم المعاصر تبسط نفوذها على الجزر.

من جهته أكد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين في تصريح خاص له الشرقي الأوسط في أعقاب بداية جولة المرافعة الشفوية البحرينية يوم أمس أمام محكمة العدل الدولية أن دولة البحرين متأكدة من كسب الاعتراف بأصليتها في ملكية الجزر المتنازع عليها مع دولة قطر وأن محكمة العدل الدولية بعد تمحيص الأدلة التي تقدمها دولة البحرين ستشهد للبحرين بحقها في تلك الجزر.

كما شدد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في تصريحه من داخل محكمة العدل الدولية على أن البحرين معقلة بوكيلها وزير الدولة جواد سالم العريض ونخبة المحامين الدوليين سوف تنجح بما تملكه من حجج في بسط سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية المتنازع عليها مع قطر.

ويشان انطلاق الجولة من المرافعات الشفوية لدولة البحرين بعد أن أنهت قطر جولاتها. أكد وزير خارجية البحرين أن الوثائق التاريخية والأخرى الموثقة التي عرضها المحاميان البريطاني والسويدي على هيئة المحكمة أمس كشفت بدون لبس أن ما قلصته قطر لا يستند إلى التاريخ ولا إلى الحقائق التاريخية.

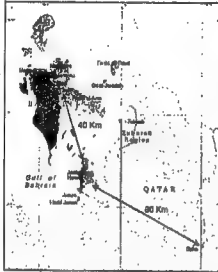
وكان المحامي ايلي وهو لوريان أحد أعضاء هيئة الدفاع البحريني ركز بصفحة خاصة على تلخيص الأدعاء القطري القائل بأن القاتلون الدولي يعتمد على مبدأ الاقتراب لضم جزيرة حوار إلى قطر وأورد للمحامي 14 مثالا يثبت فيها العكس من بينها جزر في مياه القمعة تابعة لتامبيا هي ملكية لجنوب أفريقيا وكذلك جزيرة كورفو اليونانية الواقعة في المياه الإقليمية اليونانية.



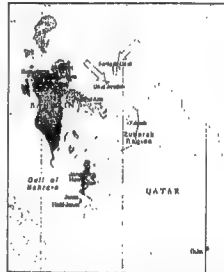
المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٩

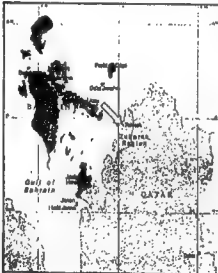
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



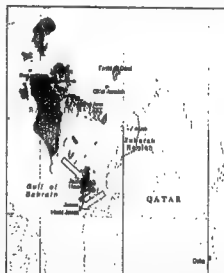
خارطة توضح موقع مجموعة جزر وبنات وحد جنات
للشار إليها بالسهمين العريضين.



خارطة توضح موقع جزيرتي فشت النجيل
وقطعة جرداة للشار إليهما بالسهمين العريضين.



خارطة توضح موقع منطقة الزيارة موطن آل خليفة
الاصلي والشار إليها بالسهم العريض



خارطة توضح موقع جزر حوار وبينهما مسافة 80 كلم
عن العاصمة القطرية الدوحة بينما تبعد 40 كلم عن
المنامة عاصمة البحرين.



المصدر : البيان

التاريخ : ١٦/٩/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين وتطرق

كثراً نتشبعني الا يصل النزاع
البحريني بين كل من قطر
والبحرين الى الغرض اسام
مخكمة العدل الدولية اذ كان لابد
من وجود وساطات عربية قوية
تحاول حل هذا النزاع وبما
تقلقه جرت وساطات لكن للأسف
الشديد لم يصب كل طرف بموقفه
وولفس ان يبدى مرونة من ثباتها
ان تستاهم في الحل
ان خرجت خلاف حنوي عربي
على مخكمة دولية سابقة يحصل
العديد من المعايير وقد كنا نتمنى
الاتطور الاصور بهذا الشكل وان
تعمل الازمة داخل نطاق الاميرة
العربية لان انجال طرف ثالث من
امانة تقييد الاصور وجعلها
مناخية بصورة يستحيل معها
الحل
ان سنخورا بالاملي يسنود الراي
القيام البحرين من جراء تضيق
الامور على شخص لا تحتلعه
الافتتاح المساعدة لكن على كل
احال المحكم الفصل بكنجر جدا
من جعل السلاح والقتال

عربي اصيل



المصدر : الأناضول

التاريخ : ١٦ / ٩ / ٢٠٠٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين تعلن في بداية نظرتها معها مع قطر أمام محكمة العدل الدولية، رفع درجة الاستعداد في جزر حوار خشية قيام قطر بغزوها

مكتب العدل الدولية في عام ١٩٩٢ مما اغضب البحرين التي كانت تؤيد التوصل إلى حل من خلال وساطة مربية خليجية.

وتقدم قطر خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ يونيو الحالي بدمجها منطقة في جولة ثانية يطبقها البحرين التي ستفعل نفس الشيء في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو، وبعد فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر من انتهاء الجلسات ستصدر محكمة العدل حكمها الذي سيكون نهائياً دون حق الاستئناف بطرما للطرفين.

أولهما استعادة ملكيتها للزيارة وثانياً رفضها التخلي عن جزر حوار. بما فيها جنان ولشت الديبل وجزيرة قلعة جرادة.

واضاف أن جزر حوار جزء من البحرين وأن اتخاذ أي فصل في ذلك سيكون أمراً غير محتمل للبحرينيين لأن أهلهم وأقاربهم وأجدادهم عاشوا وعملوا هناك. وأضاف إن هذه الجزر تحيط عليها بلاده من كل الثلاثين. وشكك الدفاع البحريني في الوثائق التي قدمتها قطر.

وكانت قطر قد أحالت من جانب واحد قضية النزاع على هذه الجزر إلى

لاهاي - رويترز - و.أ.خ.

أعلنت البحرين محكمة العدل الدولية بأنها أعلنت حالة التأهب في جزر حوار المتنازع عليها مع قطر خشية قيام قطر بممارسة أعمالها.. جاء ذلك في لفرافة الشبهة التي بدأتها البحرين أمس.

وقال جوار سالم المريخي وزير الدولة وكيل دولة البحرين في الكلمة التي بدأ بها المرافعة أن لا تريد لحدوثاً مع قطر أن تضيي في ظل العدل والفضيلة.. وأكد أن أهمي إلى تأكيد شهيته في المروضة على المحكمة



المصدر : الأهرام المصري

التاريخ : ١٦ / ٩ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لن تفسد للود قضية

لجوء البحرين وفطر الى القانون الدولي لتسوية الخلاف الحدودي نموذج طيب لتسوية الخلافات بطريقة مختصرة وحضارية تناسب روح العصر.. والخلاف لا يعني العداء ولا هو عورة ينبغي سترها والتستر عليها ، إنما يعني قيام وجهتي نظر مختلفتين على مصالح وطنية ترى كل منهما أنها صاحبة حق قانوني في موضوع الخلاف وبالتالي للقانون الدولي هو المخول بالبت فيه مادامت لم تتيسر تسوية ثنائية.

لذلك سيقطع الطريق على مفاوضات الدعوى والدعوى المفسدة ، التي كثيراً ما تنزلق عن الشرح الموضوعي الى شحن استقطابي لا محل له في علاقات دولية قائمة على جنود عميقة من المصلحة المشتركة كالتي بين دول الخليج هذه العلاقات والمصالح مكون اساسي من مكونات المصلحة الوطنية للبحرين وفطر وكل دولة من الدول الست.

وما يحسب للقيادتي الوطنيتين انهما حصرتا الخلاف في توصيفه الثائمين ، فوضعتاه في حديه محاملاً ببرقة الرعاية الكبرى السلطة في علاقات ذات طبيعة تاريخية مبنية من الماضي ومصيرية تتصل بالمستقبل ، وتقول أهميتها بكثير كيان مثرات هنا أو هناك.

التمايز الاخرى يعني الخلاف كما يعني اللفة ، فالخلافات والآلة ليستا متناقضتين إلا في اللبلة ، وهما لصيقتان في واقع الحياة ، يحترهما مما يعيش المشترك والتعامل مع الواقع بأسلوب حضاري هو ما يحجم الخلافات ويحمي العيش المشترك وإذا كان الأفراد الممانين لم يتعلموا بعد مناهج التوصل بين القضايا يتقون به السماح لمحبة الرمل بأن تضر الجبل فإن الدول تجاوزت للمعدات التقنية التي تنفي الزرود من سلوك الأفراد وجمست درجة اعلى من النضج.

(المدينة) - السعودية



المصدر: الشرق

التاريخ: ١٩٩٦ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين تعلن تأهب قواتها في جزر حوار استعدادا لمواجهة مع قطر

الفاصل حتى أمس استعدادا حال على جزر حوار، وفي مساء 1996 أوشكت قطر والبحرين على المخلول في حوب بشأن الجزر. وتم تجذب للواجهة بتدخل السعودية. وولعت قطر من جانب واحد القضية الى المحكمة الدولية عام 1991 مما انفضت البحرين التي كانت لتفضل وساطة دول الخليج العربية. ومن التوقيع أن يستمر نظر القضية في محكمة العدل الدولية في لاهاي خمسة اشهر من بدايتها الى نهايتها. ومرشد قطر بدورها حتى اتسدت من حزينان (يونسو) وبدأت بعدما البحرين.

أراضيها. وبدأت المحكمة في 29 من ايار (مايو) للناسي جلسة علنية للخطر قضية النزاع السعودي بين الدولتين الخليجيتين. ويتعلق النزاع بجزر حوار الصغيرة التي يحتمل أن تكون غنية بموارد النفط والغاز والتي تسيطر عليها البحرين منذ الثلاثينات من القرن الماضي، لكن تطالب قطر بحق السيادة عليها. وتطالب البحرين كذلك ببلدة الزبارة الواقعة على أراضي قطر. وقال العرايش انه لو لم تعزز (وجودنا) على جزر حوار لكادت قطر قد احتلتها دون شك. وأهتاف دون الاذلاء بالمزيد من

■ لاهاي- رويترز: ايلت البحرين محكمة العدل الدولية امس الخميس ان قواتها في حالة تأهب على جزر حوار تمسبا لان تحاول قطر احتلالها. واتهم جوارء سائم العرايش الذي يمثل البحرين في المحكمة للتعطلة بالنزاع القطري البحريني الحدودي قطر بمحاولة اغتصاب ثلث الاراضي البحرينية يزعمها الحق في السيادة على جزر حوار. وأضاف لو لم تعزز وجودنا في جزر حوار لكادت قطر بدون اي شك احتلتها. وأكد ان اعطاء الحق لقطر في هذا الخلاف الحدودي سيتركب عليه حرمات البحرين من حوالى ثلث



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦/٦/٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين في مرافعتها ضد قطر: القرب الجغرافي لا يعطي ملكية

□ النامة - حسن اللطيس

الوثيقة ستهرض اليوم بالاتفاق مع الوفد القطري كما وصف المطالب القطرية في قضية الحدود بأنها

لا تستند الى التاريخ وحالته (راجع ص ٢).

وحضر وفد بحريني رفيع المستوى الرفاعة

البحريني وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك وقال

البحريني ان اول مطابقة لقطر بجزر حوار كانت منذ

اكثر من ستمائة عاماً وقد احيطت بريطانيا هذه

للمحاولة لظهورها من اي ايلة دامنة مشيراً ايضاً الى

محاولتها الاخيرة في الاعتماد على وثائق مزورة

لثبات دعواها واحقيتها في جزر حوار لده اجهضتها

بريطانيا ايضاً عندما كتبت زيف هذه الوثائق.

واوضح ان البحرين دولة صغيرة للغاية يتلصص

بل كيلومتر مربع فيها ٩١٤ شخصاً ما يعطها

■ اعرب السيد جواد سالم العريش وزير الدولة

وكيل البحرين امام محكمة العدل الدولية في اليوم

الاول لرافعات البحرين في النزاع القائم بينها وبين

دولة قطر عن املة في ان يمكن قرار المحكمة سحب

البحرين من ان يتطلع الى المستقبل باطمئنان.

مشيراً الى التاريخ التوسعي لقطر والعواقب

الوخيمة التي ستعود على بلاده اذا نجحت قطر في

استطاع لث اراضي البحرين غير المأهولة.

وتتمثلت الجلسة امس نصف ساعة امضتها هيئة

المحكمة بالتشاور مع ممثلي البحرين وقطر. لحسم

القرار بخبريني بتقديم وثيقة عن الزيارة وجزر حوار

هي عبارة عن شريط فيديو. واكد وزير الخارجية

البحريني الشيخ محمد بن مبارك له الحياة ان



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٩/١١/١٥

الدولة الخامسة من حيث الكثافة السكانية، كما أن سكانها ضعف سكان قطر التي تلتصق بمساحة أكبر ست عشرة مرة ومع ذلك فهي تريد أن تجرد البحرين من أراضيها.

وقال أن قطر حاولت دائماً انتهاج سياسة تصفية داخل الأراضي البحرينية، مشيراً إلى أن ما قامت به عام ١٩٣٧ وعام ١٩٨٦ من هجوم عسكري على أشتات البديل وهي أحد معالم البحرين معتبراً أن الاحتلال القطري للفعلية لمنطقة الزيارة غير مقبول والقوة لا تعطي الملكية ولا تعني المنزل، وأضاف أن قطر حاولت الإغواء بأنها سيدة هذه الجزر في ظل رفض بريطاني للاعتراف بذلك وخجبتها كلها قائمة على أقرب الجغرافي.

وأشار العريض إلى محاولة قطر جمع ٨٢ وثيقة مزورة جغرافياً للتحقيق لتحميها بأنها صاحبة الحق في هذه الجزر (...) لكن البحرين صاحبة الحق في هذه الجزر ويجب عليها أن تدافع عنها، فملكية البحرين لهذه الجزر لا يمكن أن يفسدها طمع جغرافي للجار.

وأوضح أن البحرين تعتبر أن ضم الزيارة بالقوة لا يمكن أن يستمر، فقد كانت لنا ولاجبالنا السابقة ونطلب من المحكمة أن تؤكد ملكيتها لنا.

وقال البروفيسور السير ايليهو لوريانخت في مراحته أن وجود البحرين في هذه الجزر ليس له ما يخالف أي بند وإن رنود قطر الكتابية جاءت بوثائق مزورة لتمتصها إلى المحكمة لتفوق غيرها أنها مارست السلطة على جزر حوار. وعندما اكتشف أمر هذه الوثائق اعطت قطر من دون خجل أنها استولت من سجلات بريطانيا ثم قالت أنها موجودة في وثائق أخرى.

وقال «أن قطر تريد بذلك أن تثبت أن التكامل الإقليمي الذي يضم شبه جزيرة قطر بأسرها وجزر حوار يعود إلى اعتراف لبريطانيين والعثمانيين بأن قطر مارست السيادة على جزر حوار، لكن مثل هذه العناصر كانت تعتمد على ٨٢ وثيقة وقد تميت كلها مع الريح لأنها مزورة» وأوضح أن حجة أقرب الجغرافي «تتساقط تماماً عندما تواجه قطر أدلة البحرين على ملكية هذه الجزر».

وأشار البروفيسور لوريانخت إلى «الغياب الكامل لأي سلطة لـ ثاني على منطقة الزيارة» وقال أنه لم يكن للقطريين أي سلطة حكام في تلك المنطقة الواقعة بين الساحل الغربي والساحل الشرقي لهذه الجزيرة لأنها كانت أراضي جرداء. وشدد على «أن الوحدة الطبيعية كانت قائمة بين حوار والمقامة وليس بين حوار والبوحة عبر وحدة جيولوجية متكاملة» وأن حكومة البحرين مارست سلطتها على جزر حوار بتدليل أنها منحت تراخيص بالصيد وصيد اللؤلؤ بالإضافة إلى توليها المرافق العامة وكل هذه للشواهد تعود إلى العام ١٩٣٠.

وأضاف أن قطر دلت فمارس أية سلطة على جزر حوار ولم تملكها على الإطلاق ولا يوجد أي نشاط قطري في العام ١٩٣٦ في هذه الجزر، وقد مدت بريطانيا قطر لتقديم قرينة على مدى هذه السلطة التي تدعي فيها امتلاكها هذه الجزر إلا أن قطر لم تقدم شيئاً في هذا المجال، وعلى أساس القرائن الأساسية البحرينية وفي ظل غياب قرائن قطر قررت بريطانيا أن هذه الجزر تابعة للبحرين.



المصدر: القيس

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٧/١١/١١

قطر تندد بـ «الاستنفار» في حوار البحرين: حكم آل ثاني غير موجود قبل ١٩٤٥

«الشرق» القطرية أن كلام المنوب
البحريني عن تعزيز القوات على
جزر حوار هو «تصعيد» قد يؤدي
إلى إبعاد النزاع عن مخصص
القانوني، واستثارت الصحافة
دعائي الإعلام البحريني مع
قضية الخلاف السعودي، ومن
الصحف التي تزرع الكراهية.

حكم آل ثاني لقطر لم يكن له
وجود قبل عام ١٩٤٥، وفي المقابل
كانت سلطة الشيخ البحرين
معتزاً بها عليها بحسب تعبير
البروفيسور رايزمان (صحافي
بحريني) الذي اعتبر أن «مسألة
سيادة البحرين على جزر حوار
حسنت منذ ١٩٦١»
وامس اعتبرت صحيفة

لاماي، الدوحة، وثلاث، شنت
قطر بما أعلنت عنه البحرين أمس
الأول من استنفار لقواتها في جزر
حوار، فيما تابع الجانب
البحريني واليوم الثاني مراقبته
الشبهية أمام محكمة العدل
الدولية وقدم معطيات تاريخية
مناقضة لما قدمه الجانب القطري
في مراقبته قبل أيام، معلناً أن



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦/٦/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واصلت مرافعتها الشفوية أمام محكمة العدل

البحرين: الاتفاق البريطاني - العثماني لم يؤكد ترسيم الحدود مع قطر

[١] لامي، المنامة - الحياة

استمعت محكمة العدل الدولية امس، في اليوم الثاني للمرافعات البحرينية للشفوية في شأن الخلاف الحدودي مع قطر إلى البروفيسور يان بولسون الذي اعتبر أن دولة قطر هي بشاح التسوسع وضع الأراضي، ووسعها مبني على الوهم، وذكر أن قطر -تعلق أصلاً على الاتفاق العثماني-، موضعاً أن البحرين احتلت هذه المعاهدة البريطانية - العثمانية عام ١٩١٤، التي لم تؤكد ترسيم الحدود، ولا يوجد فيها أي اعتراف بال ثاني في شبه جزيرة قطر، وقال إن -ال خليفة جازوا من الحوت المبروية اليوم، عام ١٧٦٠، ووسوا الزبارة التي انتعشت فيها

مصادد اللؤلؤ، وبعد ذلك تحركوا إلى البحرين وغلوا مسيطرين على الزبارة التي استوطنتها لاحقاً قبيلة النعيم

وفي سرد تاريخي قال بولسون إن حصاكم قطر زار للمرة الأولى الجزء الغربي لشبه الجزيرة عام ١٩٢٨، للإطلاع على بحر نفط وكانت جزر حوار آنذاك مسكونة من البحرينيين منذ أكثر من قرن ونصف قرن وكانت سلطة شيخ البحرين عليها محترماً بها.

كما قدم البروفيسور وايزمان مراجعة ركز فيها على حكم التحكيم الصادر عام ١٩٣٩ وما يترتب من آثار قانونية، وقال إن -مسألة سيادة البحرين على جزر حوار من أبسط المسائل المطروحة في هذه القضية،

لأنها جمعت منذ ٦١ سنة عن طريق تحكيم مسحيح ومزم أصغر قراره مصلحة البحرين.

وتابع وايزمان أن حصاكم قطر في ذلك الوقت وافق خطياً على إجراءات التحكيم في وثيقة أودعها البحرين مفك دفعها، الأمر الذي يتعارض مع ما يحاول حصاكم قطر ادعائه من أن قرار التحكيم الصادر عام ١٩٣٩ لا يمكن اعتباره حكم تحكيم، وأن إجراءاته كانت مسببة، ولغت إلى أن محكمة العدل الدولية كانت انتعشت في ثلاث سابقات قضائية إلى -أرساء مبدأ يتمثل في عدم إمكان مراجعة حكم تحكيم صادر عن محكمة تحكيم دولية أخرى أو إبطاله أو حتى توقيده من دون مواءمة صريحة من طرفي الخصومة.



المصدر: الحياة -

التاريخ: ١٠/٦/١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل قطر: البحرين ما زالت تخرق اتفاق ١٩٩٠

□ النوبة - محمد المكي أحمد

الانتهاكات البحرينية (في حوار) التي لا يترتب عليها أي أثر لأن كل ما قاموا به يعتبر باطلاً.

وعن تأكيد البحرين أمام محكمة العدل ممارسة السيادة في جزر حوار قال وكيل قطر: «بصفة عامة تعدوا عن ممارستهم السيادة قبل عام ١٩٦٩ لكننا فندنا ذلك، وقالوا في مرافعاتهم إن قاضي فريزارة أصدر حكماً في ١٨٠٠ منح بموجبه الدواسر (من قبيلة الدوسري) جزر حوار، وكنا فندنا هذه المصج وقالنا إن القاضي لا يملك في الشريعة الإسلامية الحق في أن يمنح جزراً للأدراء، وهو (القاضي) مستثنى في الفصل في الخصومات، وهل من المنقول أن يعطي قاضٍ قبيلة الدواسر جزيرة في البحر؟ هذا لا يُلزم».

وفي شأن موضوع الوثائق التي كانت قطر اسقطتها ووصفتها البحرين بأنها «مزعومة»، قال المسلماني: «إنهم (البحرينيون) يهاولون من خلال إثارة هذا الموضوع تزييف قضيتنا (من مضمونها) تماماً، كلنا القضية لا تعتمد سوى على هذه الوثائق التي قمنا بتجميعها، لدينا الكثير من الوثائق حتى إن الجانب البحريني اشتمك من كثرة الوثائق التي قمتمنا قطر، ولدينا قالوا أمام المحكمة أن المرافعة تنحى منحاً جديداً بعد تقديم وثائق جديدة، واعتقدوا بأن القضية اتخذت منحى جديداً، أثارتم موضوع الوثائق (التي جمدت) من ربط لمائة القضية وموتها بها».

إلى ذلك وأصل تلغزين قطر أبس بث المرافعات البحرينية في محكمة العدل على الهواء مباشرة، مع ترجمة بالعربية من دون أي حذف.

■ قال وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله المسلماني له الحياة، في اتصال هاتفي من النوبة أن المرافعات البحرينية أمام المحكمة في الخلاف الحدودي مع قطر تتسم بالعمومية والتناقض والمغالطة، والإدعاءات التي ساقوها في مرافعاتهم سمعناها ولقناها سابقاً.

وذكر أن قطر «كانت تطرقت لهذه الادعاءات وبحفتها بالتفصيل، كانوا (البحرينيون) لم يقرأوا ما قلنا في ما يتعلق بحوار والزبارة والحدود».

واعتبر أن البحرينيين في مرافعاتهم «كانوا يفسرون بعض الأمور في شكل منسوخ وتحريفي لا يقوم على واقع أو قانون، وهو تفسير ذاتي يحاولون من خلاله خدمة مصالحهم. لكن المحكمة لن تأخذ بمثل هذه التفسيرات الذاتية».

وتحدث المسلماني عن أمور «أهملتها» المرافعات البحرينية مثل «مخرق البحرين التزاماتها بموجب ما اتفق عليه البلدان عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠، وهذا المخرق مستمر وهم يواصلون بناء المنشآت وتغيير الواقع في حوار تصوراً منهم أن ذلك سيعزز وضعهم القانوني، وللأسف لم يردوا بكلمة واحدة في المرافعات البحرينية عما اعتبرت المرافعات القطرية انتهاكاتاً للوضع القائم في حوار».

ورأى وكيل قطر أن «لا جديد» في المرافعات البحرينية وإنها «تفاضت عن كل منكراتنا التي قمناها ولم تتطرق إلى



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٦/٦/١٩٦٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليوم الثاني للمرافعات أمام المحكمة الدولية

البحريين: سيادتنا على حوار حسمت قبل ٦١ سنة

واعترف وكيل قطر الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبدالله المسلماني في تصريحات إلى «الحياة» أن «البحريين لا تزال تضيق القزاسمنا» بموجب اتفاق ١٩٨٧ و ١٩٩٠، وتشير الواقع في حوار، (راجع ص ٢).

ويبدأ بولسون مرافقته مستنداً إلى وثائق تعود إلى عام ١٩٢٩، تؤكد بوضوح الوجود الفعلي لأن خليفة في جزر حوار والزبارة. واستشهد بوثائق تؤكد هذا الوجود نهاية القرن التاسع عشر وأن الجزر سكنت وطورت في ظل آل خليفة وأل نعميم الذين يمتنون بالولاء والطاعة للبحريين.

وتطرق إلى «الرفض القطري للمطالب البريطانية الذي سلم بسيادة البحريين على جزر حوار والزبارة من خلال المراسلات التي جرت بين الحكومة البريطانية وحكومة قطر والبحريين، وتضمنت

□ إمامي - اسماعيل زاير
□ البوچه - محمد المكي احمد
□ النامة - حسن اللقيس

■ في اليوم الثاني من مرافعاتها القضائية في الخلاف الحدودي مع قطر، أمام محكمة العدل الدولية، وأصالت البحريين رثماً على المرافعات القضائية القطرية، وترافع عنها اثنان من خبراء القانون هما السويدي يان بولسون وميخائيل رايزمان استلذا القانون في جامعة ييل الأميركية. وقال بولسون أن دولة قطر هي نتاج التوسع وضم الأراضي، وأن البحريين «لم يصبحت الاتصالية البريطانية - العثمانية (عام ١٩١٤) التي لم تؤكد برسم الحدود، ولا يوجد فيها أي اعتراف بالثاني في شبه جزيرة قطر» فيما أشار رايزمان إلى حكم التحكيم الصادر في ١٩٣٩، مؤكداً أن سيادة البحريين على جزر حوار حسمت منذ ٦١ سنة.



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩٦٨/٦/٢٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نصوصاً واضحة باعتبار بريطانيا حامياً وحكماً في النزاع على الجزيرة. وأشار إلى وثيقتين كتبت لهما إلى جون سكريبوس أحد الناشطين في التثقيب عن النفط وبون الثانية وكيل بريطانيا ويتمان في تقاريره إلى حكومته عن الأوضاع السياسية في المنطقة. وأضاف بولسون أن خريطة بحث بها سكريبوس إلى بريطانيا، ووقع عليها شيخ قطر تشير إلى تابعة حوار وجزرها للبحرين.

وقال ويتمان أن القطريين ليست لديهم حجج أو أدلة تثبت ملكيتهم لحوار. وذكر مندوب آخر من مكتب الهند في الخارجية البريطانية أنه «يلك في ما إذا كانت الخرائط الملحقة بالمطلب القطري مما يُعَدُّ به». واستشهد بولسون بمواقف أخرى عبرت عنها قطر أثناء الخطب من بريطانيا حل النزاع عام ١٩٦٨، واقتطف من الوثائق البريطانية ما يشير إلى أن الاحتلال القطري للزيارة لم يدعم بأي وثائق أو حجج كافية. وعاد إلى نصوص «تؤكد فيها بريطانيا أن حاكم قطر، الشيخ عبدالله آل ثاني ما كان يجب أن يكون في الزيارة».

وأشار بولسون إلى أن ويتمان قال عن اجتماع له مع الشيخ عبدالله أنه طلب منه تقديم وثائق تدعم حقله في الجزر «لا أن الشيخ عبدالله غير وجهة النقاش وكان واضحاً أنه لا يمتلك حجة قوية حول ملكيته حوار». وخلص بولسون إلى الاستنتاج الوارد في تقرير ويتمان إلى حكومته عام ١٩٦٩، والذي يؤكد أن «ليست هناك أي إشارة إلى وثائق قطرية تثبت ملكية قطر لحوار». وخاطب محامي البحرين هيئة محكمة العدل مؤكداً أن قطر اعتربت ويتمان كاذباً، وهاجمته لأنها لم تتمكن من فحص شهادته، ووجهت إليه اتهامات بكراهية آل ثاني وسوء الدية والإنحياز. وشدد على أن تلك المواقف لا تعتبر من طبيعة القضية لأن قطر اشلت في تلبية قضيتين أساسيتين هما: إقناع الحكومة البريطانية بحججها، وعدم تقديمها عناصر إضافية إلى تلك الحجج.

وقد ميخائيل رايزمان الدبلوماسية على سلامة المواقف التي اتخذتها بريطانيا بصدد النزاع ومواقفة البحرين على قبول المواقف البريطانية. وعاد إلى نصوص ووثائق ولعبها حاكم قطر عام ١٩٦٩ «تخول التي بريطانيا للحكم في كل المآزعات» كما دخول إليها في رسالة كتبها عام ١٩٦٨ اتخذ أي قرار في شأن النزاع والعمل لتجنيب الطرفين المواجهة من خلال اتخاذ كل ما هو ضروري لذلك.

ورد رايزمان على قول محامي قطر إيان سكفير أن تلك المواقفة «قصت تلويط المعلقة المتحدة التحليل وليس التحكيم» مشيراً إلى أن التشريعات الواردة عام ١٩٦٨ من قبل قطر مواضعة في تأكيد الثقة بعدالة بريطانيا في سمعها إلى تثقيب الحق والعدل ولم تسمح للجانب البحرين في محكمة العدل أمس الفرصة لعرض شريط الفيديو الذي كان قد تم قبل يومين للمحكمة.



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٩٦٦ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاهاي: قطرتهم البحرين بالاستفزاز العسكري

التمامة تنفي استنفار قواتها وتشكك في خرائط الدوحة

لأهاي: عبد الحميد الجحاوي

فلت البحرين أمن أن تكون قد استنفرت قواتها المسلحة في جزر حوار لصعد إمكانية قيام قطر بمحاولة للاستيلاء على الجزر بالقوة.

جاء ذلك في تصريح خاص به للشرق الأوسط على لسان وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الذي حضر أمس جلسة المرافعات الثانية للبحرين أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي التي تنظر حالياً في النزاع الحدودي بين التمامة والدوحة.

وبدا على خير بهذا المعنى أوريته وكالة رويترز قال الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة إن البحرين لم تصرح بذلك أمام المحكمة ولا خارجها وإن الخبر هو عبارة عن سوء فهم للوكالة.

من ناحية أخرى ذكرت عبد الله المسلماني وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية للشرق الأوسط إنه لا

توجد لدى بلاده دية للجوء إلى القوة لوضع يدها على جزر حوار. موضحاً أنه ما كانت لنا أية ضم جزر حوار بالقوة لقمنا بذلك منذ زمن ولكن رغبتنا في التسوية السلمية هي التي تقف وراء إصرارنا على تسويتها أمام محكمة العدل الدولية.

ولتهم المسلماني البحرين بأنها «تنتهك الوضع الراهن في تلك الجزر وتستفز قطر ببناء إنشاءات عسكرية في جزر حوار» مضيفاً أن البحرين «تفكر البحر وتطلق جزراً صناعية جديدة في المنطقة».

وشكك البروفيسور يان بولسون محامي الدفاع البحريني في القضية أمام المحكمة أمن بالخرائط التي تقدمتها قطر واعتمدها وثائق رسمية، موضحاً أنها خرائط إسكوتلاندية لا وجود لقطر فيها على الإطلاق. وقال البروفيسور السويدي إن القطريين سلموا أنفسهم بإعادة كتابة التاريخ.



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠ / ٦ / ١٤

البحرين تنفي زيادة قواتها في حوار وقطر تتهمها بـ «الاستفزاز» وردم البحر

لهاي: عبد الحميد الجبالي

نفي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين لـ «الشرق الأوسط» أمس أن تكون بلاده استخفرت قواتها المسلحة في جزر حوار المتنازع عليها مع قطر، تحسبا لاستكثاف استيلاء قطر بالقوة على تلك الجزر ويسيطر سيادتها عليها.

وقال وزير خارجية البحرين الذي كان يرد على خبر بذلك البعض، كانت اورده رويترز ونسبته إلى المصادر البحرينية أمام محكمة العدل الدولية في مرافعة أول من أمس «أن البحرين لا تصرح بذلك لا أمام المحكمة ولا خارجها وأن الخبر هو عبارة عن سوء فهم للوكالة».

من جانبه أكد مصدر دبلوماسي بحريني ضمن الوفد الرفيع الموجود في لهاي لـ «الشرق الأوسط» أن الوجود العسكري البحريني في حوار لم يتغير لا من الناحية العددية للقوات ولا من ناحية العدة القتالية التي بحوزته.

وكانت هذه القضية أثارت الجاذب القشري الموجود في محكمة العدل الدولية الذي شك من ما ساء الاحكام البحرينية لسيادة. وأكد الدكتور عبد الله السليمان وكيل نوبة قطر لدى العدل الدولية في تصريح خاص بـ «الشرق الأوسط» أن قطر لم ولا تملك أية اللجوء إلى القوة لوضع يدها على جزر حوار. وأضاف أن قطر حريصة كل الحرص على التوصل إلى حل عبر محكمة العدل الدولية لتسوية هذا الخلاف سلميا بين البحرين مستطردا «لو كانت لنا أية ضم جزر حوار بالقوة لقمنا بذلك منذ زمن».

ولكن ريفتنا إلى التسوية السلمية التي تلقى وراء اصصاراتنا على تسويةا أمام العدل الدولية. من جهة أخرى أنهم وكيل قطر في لهاي الخاتمة بأنها انتهكت الوضع

الراهن في تلك الجزر وتستفز قطر ببناء منشآت عسكرية في جزر حوار. مضيفا أن «البحرين تدفن البحر وتخلق جزرا صناعيا جديدة حول حوار متخلفة بذلك اتفاقية الوحدة لعام 1990 التي تصد على الطرفين عدم تغيير الوضع القائم في المنطقة وتختلف بذلك أيضا وجوبها الراهن أمام محكمة العدل الدولية».

واستأنفت البحرين صباح أمس مرافعتها الشفوية أمام محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بينها وبين دولة قطر بشأن الحدود البحرية والمسائل الإقليمية. وقال محامي دفاع البحرين البروفيسور يان بولسون «أن دولة قطر هي لتجاسد التوسع وضغ الأراضي» مستندا على أن «الخرائط التي قمتها قطر واعتمتها كوثائق

رسمية تضم العديد من الخرائط الاسكولائية ولا وجود لقطر فيها على الاطلاق» مضيفا «اننا قانون على اليات أن قطر لا وجود لها لانها في تلك الحقبة كانت مكانا يقيم عليه

القطر الخلف. وعاد المحامي السويدي مرة أخرى إلى التشكيك بقوة في كل وثيقة أو مستند قطري مقدسها فكرة لتحدد المؤرخين التي تقبل «أن القطريين سلخوا أنفسهم بعادة كتابة التاريخ» كما تركزت مرارعة يان بولسون على تأكيد ملكية منطقة الزبارة (الواقعة الآن تحت سيادة قطر إلى البحرين، موضحا أن آل خليفة (شيوخ البحرين) جاءوا من الكويت عام 1869 واستحووا الزبارة التي انضمت فيها مصادا للؤلؤ وندحروا منها إلى البحرين ويقوا

مستجربين على الزبارة التي استوطنتها لاحقا قبيلة النعم. من جانبه ركز المحامي الأمريكي البروفيسور ميكائيل الكرمان على إبراز سندات وأبشانات ملكية جزر

حوار إلى البحرين مؤكدا أن «له ملكيتها إلى البحرين تعتبر من أبسط المسائل لمطروحة حاليا، أن المسألة سبق لها أن حسمت قبل 61 عاما عن طريق تحكيم نزيه وصحيح وملزم وكان لصالح البحرين وصدر عن وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت وصدر مكتبها استنادا إلى مذكرة مفصلة تضمنت كلا من نقاط الوقائع والقانون وهو أمر لم يرد عليه محامو قطر».

وطالبت البحرين محكمة العدل الدولية في لهاي بحصول مشكلة جزر

حوار إلى قياس قانوني محدد عليه في فصل المنازعات. ولكنه من خلال عدم تمكن مراجعة حكم تحكيم صادر من محكمة تحكيم دولية أخرى أو إبطاله أو حتى تأكيد بموافقة صريحة من طرفي النزاع.

ومثل البحرين في اليوم الثاني من مرافعتها الشفوية في لهاي وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير الدولة وكيل البحرين جواد سالم العريض وعبد الله حسن سيف وزير المالية والاقتصاد البحريني إلى جانب عدد كبير من المسؤولين البحرينيين بينهم محمد جابر الانصاري مستشار أمير دولة البحرين فيما مثل قطر أمس وكيلها الدكتور عبد الله السليمان أمين عام المجلس الوزاري وأريق بكاعة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

النشر والخموات الصحفية والمعلومات

معركة العدل الدولية تستأنف نظراً لظروف الطوارئ - الجبهة

المنامة - من سامي كمال - الدوحة - من العزب الطيب الظاهر:

ترأس البحريني ٢٠٠٠، للعدل الجبهة الأولى من مرافقتها الثانية حول خلاف المبرور مع قطر أمام محكمة العدل الدولية في أماني لمرور قتلها وثالثتها التاريخية للتحلة بأحقيتها في السيادة على مناطق النزاع بين البحرين ومن لظهور أن تستمر مرافقات البحرين حتى الخميس المقبل قبل أن تبدأ الجبهة الثانية من المرافقات والتي ستتبع المحكمة فيها الجاهزين لتقديم الجور. الثاني من مرافقتها على مدى ٢٠٠٠ يوم لكل منهما، ومن لظهور أن تتبنى المرافقات في التاسع والعشرين من يونيو الحالي، قبل أن تستمر المحكمة، وكانت البحرين في مرافقتها أمام المحكمة خلال اليومين اللذين على تقديم ما ركز عليه قطر حول الدروب الجغرافية لمناطق النزاع من سواحلها وجزرها وأقاليمها الاقليمية. ومن ناحية أخرى الدكتور عبدالله السليمان الأمين العام لمجلس الوزراء، وكفى دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية أن المرافقات التي قدمتها البحرين أمس الأولى لم تصف جيداً وأنه سبق لقطر أن قامت بتقديمها بشكل تفصيلي في مذكرات مكتوبة قدمت لها المحكمة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١/٦/٢٠٠٢

وزير خارجية البحرين يعرب عن ارتياحه لمرافعات بلاده في لاهان



محمد بن مبارك

اضطر كود أمن المنطقة واستقرارها في حالة تدهور الوضع القائم، وأوسع أن بلاده تمارس سلطاتها على أراضيها ومياهها الإقليمية بما فيها التزاور، وأقل إن التصرف الفوري والفعال الذي حرمه فريق القانونيين البحرين أمام محكمة العدل الدولية، أكد سيادة البحرين وممارستها لبحر السواحل على هذه المناطق، ويذكر أن التزاور تقع على السواحل القطرية، وتخضع حاليا لسيطرة القطرية وتتبع البحرين كجزء من المنطقة المحتلة في الثلاثينات من القرن الماضي، وهذا تطلب إجراء بالسفارة على جزر حوار وبحث القبول وقطعة جرداء التي تسيطر عليها البحرين، بالإضافة إلى ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وقد انتهت فترة الأسبوع الماضي، الجولة الأولى من المرافعات، التي حاولت خلالها تقديم الأدلة على مطالبها، ومستمرا للبحرين بعد غد الثلاثاء، يحثي الخصم القادم الجولة الأولى من مرافعاتها التي بدأتها يوم الخميس الماضي ومن المقرر أن تبدأ في الجولة الثانية والأخيرة من المرافعات في العشرين من يونيو الحالي بأداء ثلاثة أيام، وتُعقد البحرين في الصباح والعشرين من نفس الشهر عدة معالمة، ثم تعلق المحكمة باب المرافعات في التاسع والعشرين من الشهر الحالي، وتحتجز القضية للمحك.

الخامسة - من سياسي كسالة أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك أن خاتمة إن مرافعات البحرين أمام محكمة العدل الدولية خلال الأيام القادمة، ستكون حلق في بلاده في السيادة على منطقة التزاور التي تخضع حاليا للسيادة القطرية، وقال إن المرافعات التي ستواصل في لاهان بعد عدة مستخدمين أدلة وأسماء وشهادات لسيادة البحرين على أراضيها ومياهها الإقليمية، وأعرب الوزير البحريني - في تصريحات له أمس - عن ارتياحه لما تضمنته مرافعات البحرين أمام المحكمة يومى الخمس والجمعة للخصمين، وأشار إلى عمالة قضية بلاده في الخلاف المحدث، مع قطر، وقال إن الطام القانوني للبحرين سيبرز الحقائق التاريخية والوثائق التي تؤكد حلقها في الأراضي التابعة لها ومياهها الإقليمية. وأكد أن بلاده تكتف في مرافعاتها خلال الأيام الماضية من تمديد ما يصعد بالامعان القطرية وما تضمنت من مطالبات تاريخية وسياسية وقانونية، مشيدا إلى عدم شروعية المطلب القطرية في الأراضي وإنهاء الاتفاقية الشاذة للبحرين بما فيها منطقة التزاور، وما تشكك منه المطالبات من استمرار استراتيجيتها والاقتصادية واجتماعية للبحرين، قد يترتب عليها



المصدر: - السبع الايام -

التاريخ: ١١/٢/١٩٥٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين مرتاحة لمرافعات طاقمها القانوني أمام محكمة العدل الدولية حول الخلاف مع قطر

للخاتمة والشرق الأوسط

خاضعة لدولة البحرين بما فيها منطقة الزيارة والاضرار الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية التي تكسبها دولة البحرين جراء هذه المطالبات، إضافة الى ما قد ينجم عنها من أخطار تهدد أمن واستقرار المنطقة في حالة تغيير الوضع الراهن.

وقال الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ان الراد الطاقم القانوني لدولة البحرين الذين تحدثوا على مدى اليومين الماضيين ردوا على ما اعتمدت عليه مرافعات دولة قطر لاثبات ادعاءاتها ومطالبها.

واكد وزير الخارجية البحريني ان التعريف التاريخي والجغرافي الذي عرضه الفريق القانوني لدولة البحرين للعلاقات بين دولتي البحرين وقطر يؤكد سيادة دولة البحرين وممارستها لسلطانها على اراضي دولة البحرين ومياهها الإقليمية بما فيها منطقة الزيارة.

وأعرب الوزير عن ثقته بان الإجماع المهيمن الذي سنسجم فيها المحكمة الى ما تبقى من مرافعات دولة البحرين ستؤكد بصورة أشمل وأوسع سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية، كما انها ستؤكد حقوق دولة البحرين في السيادة على منطقة الزيارة.

عبر وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة عن ارتياحه العام لما جاء في المرافعات التي قمتها دولة البحرين أمام محكمة العدل الدولية حتى الآن، مجدداً ثقته بالعدالة وقدره طاقمها القانوني على إبراز كل الحقائق التاريخية والوثائق والصحيح القانونية التي تؤكد حقوق دولة البحرين الثابتة والمحرولة على جميع أراضيها ومياهها الإقليمية.

ورداً على سؤال لوكالة أنباء الخليج قال الوزير البحريني ان دولة البحرين ومن خلال هذه المرافعات استطاعت ان تدارك ان ترد على الادعاءات القطرية وتقدم ما جاء فيها من مغالطات تاريخية وسياسية وقانونية.

وأضاف ان كلمة وكيل دولة البحرين وزير الدولة جواد سالم للعريض امام المحكمة داعيت الى الانهاض صوت التاريخ والحق الذي نادت دولة البحرين على اسماعه للاشقاء والاصدقاء وجميع المهتمين بموضوع الخلاف الحدودي بين دولة البحرين ودولة قطر بشأن عدم شرعية المطالب القطرية في اراض ومياه الإقليمية



المصدر: الصحافة الاموية

التاريخ: ١١ / ٦ / ١١٠٠ هـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحمد الزمعي

لاعزاء لأهل الخليج!!

استمعت الى بعض من مرافعة قطر امام محكمة العدل الدولية ولم استطع ان اكمل، بل لم احتمل ما سمعته. وانتظرت حتى جاء الدور على البحرين فاستمعت الى بعض من مرافعتها امام نفس المحكمة ولم استطع ان اكمل، بل لم احتمل ما سمعته.

بالتأكيد، اعتقد ان معظم الناس الذين لديهم عقله ولديهم رغبة صادقة في حل المشكلة المعلقة بين البلدين سواء كانوا في الدوحة او المنامة يشاطروننا الشعور بالالم والاحباط مما سمعناه.

البلدان الشقيقتان استخدمتا كل مدفيعتهم الثقيلة في المحكمة، ولم يتركوا شيئاً للدبلوماسية الهادئة، ولا للمباحثات المباشرة او غير المباشرة. وما زاد الطين بلة التصعيد الكلاسيكي، بل والتصريحات العسكرية التي سمعناها، والتي يعرف أهل قطر وأهل البحرين قبل غيرهم انها تصريحات مرفوضة ومسدانة، وان المصير من الجسم العسكري، والاعتمادات هي احاديث خارجة على القانون وعلى الذوق العام، بل انها اعتداء على عقولنا، وعلى قلوبنا، وعلى كل ما هو انساني فنيًا.

لأننا نحب قطر والبحرين، ولأننا كنا وما زلنا ندافع عن هذين البلدين العزيزين ضد كل محاولات الاساءة، فان على اشقاتنا ان يحتملونا عندما نرفض الاسلوب شرس الحضاري الذي يمارسناه، بل والاساءة الشخصية لكل مواطن خليجي من خلال الاحاديث التسميمية والتهديدية التي نسمعها من

العاصمتين. ولقد حزننا من الوصول الى هذا المستوى من لغة الضلال، وحزننا من الانتفاخ الذي قد يصل الى فقدان فضيلة الحوار، لكن هذا ما حدث، بل حدث ما هو اكبر منه.

اشقاتنا في قطر والبحرين، نتقدم لكما بخالص الشكر على حيلة الاحباط التي قمتم باداتها بقليل من الاحتراف، وكثير من الاثارة غير المبررة، ونقول لكل المحيطين مثلنا «لا عزاء لأهل الخليج!!»

أخيراً.. هل سمع اشقاتنا في قطر والبحرين بهيئة تسوية للنازعات في مجالس التماون الخليجي؟.. سؤال موجه للجميع!!



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأسيوط

التاريخ : ١٤ / ٦ / ٢٠٠٠

رؤية مصرية

قبل صدور الحكم

إننا لا اقرا الطالع.. ولا استقريه الخبيث.. ولا اسبق الأحداث إن قلت وأكثرت أن أزمة حدود البحرين وقطر المعروضة الآن أمام محكمة العدل الدولية لن تنتهي كما يتخيل الخليجيون والعرب. فالعصر والعم سواء لفت المحكمة لصالح البحرين أو لصالح قطر، ومضاعفات الأزمة وأزمة ايا كان القرار.

ومن المؤكد أن الخصائر لن تلحق بقطر وحدها أو بالبحرين وحدها بل بمجلس التعاون الخليجي أيضا ذلك التفتت الذي يجمعهما مع أربع دول خليجية أخرى منذ عام ١٩٨١.

ولعل هذا ما جعل البحرين منذ بداية الأزمة، خصوصا في الفترة الأخيرة، تقصد على ضرورة حل الخلاف ويدا، وفي إطار جهود الوساطة الخليجية، وعدم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية إلا باتفاق الدولتين وليس من جانب قطر وحدها بصلة متفرقة. ففي إطار الحل ثنائي سيتم التراضي بين الدولتين على إجراءات إنهاء الخلاف ايا كان الحل. بينما لن يتحقق ذلك من طريق المحكمة ايا كان القرار.

كما أنه ليس من المتصور في حالة صدور الحكم لصالح البحرين - مثلا - أن تعمل قطر من موقفها حتى وإن قبلت بالقرار مضطرة باعتبارها صاحبة الدعوى أمام المحكمة، وإلا ما استمرت في نزاعها على الجزر الثلاث موضوع الخلاف منذ أكثر من خمسة عشر عاما إلى حد التهديد بالمواجهة العسكرية منذ عام ١٩٨٦.

وليس من المتصور أيضا أن تعمل البحرين من موقفها أو صدر الحكم لصالح قطر. فالبحرين لا تستطيع التخلي عن الجزر الثلاث التي تمثل ثلث مساحة أراضيها. أو أن تقلل بإلغاء قرار هيئة التحكيم الذي أصدرته ١٩٣٩ والذي يؤكد حقها في ملكية جزر الحوار وجزيرة «الزيارة» التي استولت عليها قطر بالقوة كما تؤكد البحرين ولأسباب كثيرة أخرى فندما دفاعها أمام المحكمة.

مع هذا التعارض الشديد في المواقف ومع الاقتناع الكامل لكل من طرفي النزاع بموقفه ويطالون الموقف الآخر. هل من المتوقع أن تنتهي الأزمة بالقرار المتناظر من محكمة العدل الدولية ؟

أغلب الظن - ما لم يكن لدول مجلس التعاون دور في نفس هذا النزاع - ستتمكن منهما أصحاب الحق والضيعة التي قاروها الاثنان لسنوات طويلة، حفاظا على علاقات الجوار، والانتماء إلى المجلس والاتحاد بين الشعبين بصلات قرابة وصداقة وما لم تكن للجامعة العربية ودولها المؤثرة دورا إيجابيا في التوفيق بينهما لن تنتهي الأزمة بقرار المحكمة لأن المهم ليس صدور القرار وإنما تنفيذه.

من تابع دفاع البحرين وقطر أمام المحكمة قد ينجح إلى أي منهما وقد يفتتح بمبررات الأولى أو الثانية. ولكن ما يهم ليس المتعاطف أو الاستئناس.. المهم هو الحل الذي لا يقطع الأوصال ولا يسوي العلاقات ولا يزيد الخلاف اشتعالا. ففي النهاية الخلاف بين دولتين شقيقتين وجارتين خليجيتين وهنئيتين. وإذا كان العالم يسعى لتصفية الخلاف العربي الإسرائيلي من أجل السلام.. ألا نسمى تصفية الخلاف فيما بيننا قبل اشتعال النار.

مرة أخرى يؤكد أنني لا اقرا الطالع.. ولا استقريه.. ولا اسبق الأحداث

أحمد الجندى



المصدر: الفرسان

التاريخ: ١٤/٦/٢٠٠٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان وباكستان تستعدان لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بينهما

ومن جهته، أعلن مشرف إلى الصحافيين أن بلاده تهتم بدرجة كبيرة بتطوير وتوسيع علاقاتها مع السلطة خاصة في المجالات الاقتصادية.

وقد مشرف من طوران حيث كان يمثل بلاده في القمة السادسة للظمة التعاون الاقتصادي.

وتضم للظمة عشر دول هي إيران وباكستان وتركها (الدول التي أسست للظمة عام 1985) وانضمت إليها لاحقا عام 1992 ست جمهوريات سابقة في الاتحاد السوفياتي في آسيا الوسطى هي طاجيكستان وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزستان إلى جانب أفغانستان.

■ مسقط- أ. ب: أعلن الوزير العماني المتكف الشؤون الخارجية يوسف بن علوي أن عمان وباكستان ستوقعان اليوم اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين المناسبة لزيارة حاكم باكستان العسكري الجنرال برويز مشرف إلى مسقط.

وقال بن علوي لوكالة فرانس برس أنه سيوقع مع نظيره الباكستاني اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين البلدين من دون اعطاء المزيد من المعلومات حول الاتفاق الذي يشار إليه للمرة الأولى في مسقط.

ووصف بن علوي زيارة مشرف التي تستغرق يومين بالهمة، مشيها أنها تهدف، في نظره، إلى تعزيز التعاون الثنائي.



العدد: القديس

التاريخ: ١٤ / ٦ / ٢٠٠٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين

■ مسقط، ١٤ آب: وقعت عمان وباكستان امس الاثنين اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما بمناسبة زيارة حاكم باكستان العسكري برويز مشرف إلى مسقط. ووقع الاتفاقية الوزير العماني للتكليف الشؤون الخارجية يوسف بن علوي ونظيره الباكستاني عبد الستار، كما افاد مراسل وكالة فرانس برس. وقال بن علوي ان الاتفاقية ستحل الكثير من المشكلات التي كانت موجودة في الماضي وخاصة بمصادق الاسماك والكروات البحرية وستعطي الفرصة لاستغلال هذه الثروات. وأضاف ملك ولعملا الاتفاقية بعد جهود طيبة وفي وقت قصير لم تواجهها خلاله أي مشكلات في تحديد الخطوط

البحرية على اساس قانون البحار الدولي. ويبلغ طول الخط الفاصل بين البلدين في بحر عمان 270 كيلومترا، ويتضمن سبع نقاط لترسيم الحدود البحرية بينهما. ومن جهته، اصرح الوزير الباكستاني بن امري في ان يشغل الاتفاق مضطرة على طريق تعزيز العلاقات بين البلدين. وقال الوزير العماني ان بلاده يتوقع اتفاقية الحدود البحرية مع باكستان تجرت جميع اتفاقياتها الحدودية مع الدول المجاورة. وكانت سلطنة عمان وقعت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ايران عام 1974 واتفاقية مماثلة مع الصومالية عام 1990 واليمن عام 1992 والامارات العربية المتحدة عام 1999.



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٢/٦/١٣

عمان وباكرستان توقعان اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية

□ مسقط -

محمد سيف الرحبي

المملكة بالتعاون للتطفي سياحيًا
والخصمانياء. وزاد بن علوي أن
مشرف أكد أن بلاده تملك كل
بوسمها يهتف تخفيف حدة
التي في المنطقة وجنوب آسيا.
وأعرب الوزير العماني عن دعم
بلاده الجهود الباكستانية
وإشار بن علوي إلى أن بلاده
انجرت ترسيم كل الحدود البحرية
مع الدول الشقيقة للجوار، كما
وقعت في بداية التسعينيات مع
إيران الاتفاقاً لترسيم الحدود
البحرية، مشيراً إلى أن «علقتنا»
كانت أكثر استقراراً وتعاوناً
أكثر فائدة مع كل تلك الدول التي
تم تحديد الحدود السياسية
والجغرافية معها.
وكان مشرف مسقط أمس
مختماً زيارته للسلطنة التي
استمرت يومين

بشان البحار العالية، سيفتح
الباب لنا لكي نخدد خطوط
الفصل في الوسط بالنسبة
للمناطق الاقتصادية مع الدول
المجاورة الأخرى وسجل الكثير
من المشاكل المتعلقة بمصادد
الأسماك والشروات البحرية
والحدود بشكل عام، كما يعطي
الفرصة للاستغلال الأمثل للثروات
البحرية.
وبمناسبة زيارة الفريق أول
بروز مشرف الرئيس التنفيذي
لباكستان للسلطنة قال يوسف بن
علوي أن مشرف يتطلع إلى
دعمتين العلاقات بين باكستان
والسلطنة مستنداً لعلاقات
تاريخية قوية تربط البلدين.
وأضاف أن المصالحات التي
أجرها السلطان قابوس مع
مشرف تناولت كل القضايا

■ ثم في مسقط أمس التوقيع
على اتفاق لترسيم الحدود
البحرية والمنطقة الاقتصادية
الخاصة بين عمان وباكستان.
وبعد توقيع الاتفاق صرح وزير
الدولة العماني للشؤون الخارجية
يوسف بن علوي بن عبد الله أن
اتفاق مسقط يمثل علامة بارزة
في العلاقات العمانيّة -
الباكستانيّة، مشيراً إلى أن
تحديد خط الوسط للمنطقة
الاقتصادية الخاصة في خليج
عمان بين البلدين الذي رسمه
على القانون الدولي للبحار، لم
يواجه أي معصية. وقال إن هذا
الاتفاق، وهو الأول من نوعه الذي
توقعه عمان مع دولة مجاورة



المصدر: الهيئة الوطنية

التاريخ: ١٣/٦/٨٣ للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

سلطنة عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود

مسقط: سامي حامد
جنييف: ق. ن.

مع الدول المجاورة الاخرى وفي المقابل فانها ستحل الكثير من المشكلات الموجودة في الماضي الخاصة بمصادد الاسماك والحدود البحرية والحدود بشكل عام، وتعطي الفرصة للاستغلال الامثل للثروات البحرية سواء كانت على المستوى الثنائي او اللامحدود.

واكد ان توقيع الاتفاقية يحسبوا لهدد بن محمد آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء والفرق اول، برون مشرف ورئيس تنفيذي لجمهورية باكستان الاسلامية دلالة على قوة العلاقات بين البلدين، ولكن الوزير العماني وان السلطة انجزت ترسيم جميع الحدود البرية مع الدول الشقيقة المجاورة كما وقعت في بداية التسعينيات مع ايران اتفاقية ترسيم الحدود البحرية.

مشيرا الى ان تجرية السلطة في هذا كله دليل على ان علاقاتنا كانت اكثر استقرارا وتعاوننا واكثر فائدة مع كل تلك الدول التي رسمت الحدود السياسية والجغرافية معها، ويبلغ الخط الفاصل بين عمان وباكستان حسب الاتفاقية التي تم توقيعها امس، نحو 146 ميلا بحريا حيث تم الاتفاق على 9 نقاط على الخط لتحديد المياه الاقتصادية الخالصة والى نقطة تبعد تقريبا 103 اميال بحرية عن الرب نقطة على اليابسة في

الخليج.

وقع يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية وعبد الستار وزير الخارجية الباكستاني امس بطنيق قصور البستان في عمان اتفاقية الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين سلطنة عمان وباكستان.

وقال بيان عماني ان هذه الاتفاقية ستسهم في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وتنمية المصالح والمناخ المشترك من جانبته قال يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية عقب توقيع الاتفاقية ان اتفاقية مسقط تمثل علامة بارزة في العلاقات العمانية الباكستانية التي كانت على الدوام جيدة وتتمتع بقوة مقابلة. واضاف في تصريح للصحافيين: ان تحديد خط الوسط للمنطقة الاقتصادية الخالصة في خليج عمان بين السلطنة وباكستان لم تراجعه اي صعوبة وبالتالي فان الاتفاقية هي اول اتفاقية توقعها السلطنة في البحار العالية مع دولة مجاورة. وأشار بن علوي الى ان الاتفاقية ستفتح الباب لنا لكي نحدد خطوط الفصل في الوسط بالنسبة للمنطقة الاقتصادية



المصدر: الأنباء

التاريخ: ١٢ / ٦ / ١٩٧٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين سلطنة عمان وباكرستان



السلطان قابوس لدى توقيع معاهدة امين الاول. (أ.ب.ب.)

وكان الجنرال مشرف قد أكد في تصريحات صحفية له القبول لمفاد معاهدة ان الانتخابات المقبلة ستجرى في بلاده في الموعد الذي كان قد ابلته من قبل أي في العام ٢٠٠٢ مستهدفا أي دور لرعيمة المعارضة بنائز بنوتو.

وجهوها لتخفيف حدة التوتر في المنطقة وجنوب آسيا وأشر إلى دعم السلطنة لتلك الجهود. وكان بن علي قد وقع الاتفاقية مع الجانب العماني بينما وقعها من الجانب الباكستاني وزير الخارجية عبدالعزير.

مسقط - حمود الطواقي

■ التوقيع الجنرال برونيز مشرف رئيس السلطة التنفيذية في باكستان امين زياره لسلطنة عمان استقرت يومين التلى خلالها المامول العماني السلطان قابوس بن سعيد وجرى فيها التوقيع على اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين وإنشاء للمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في خليج عمان.

وقال يوسف بن علي بن عبدالله الوزير العماني المسؤول عن الشؤون الخارجية عقب توقيع الاتفاقية انهما تفتح الباب لزيادة تحديد خطوط الفصل في الوسط بالنسبة للمنطقة الاقتصادية مع الدول المجاورة وسجل الكثير من القضايا المتعلقة بمصائد الأسماك والثروات البحرية.

وعلمت ان الاتفاقية ان الكيفية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين تشمل المنطقة التي تقل فيها المسافة بين عمان وباكستان عن ١٠٠ ميل بحري وتقسيمها بالتساوي بينهما.

وقال بن علي ان الاتفاقية انجزت في وقت قصير ودون أية صعوبات لتحديد الخطوط البحرية الفاصلة بين البلدين التي رسمت على أساس قانون البحار الدولي.

وتشمل الاتفاقية الوضعية بين البلدين ما بدأ وتنتج لهما استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة، كما تمكن كل طرف استغلال المنطقة الخاصة به للصيد البحري دون السماح لأي طرف لك استغلال مياه المنطقة.

وأكد بن علي ان مشرف طلع الجانب العماني على الأوضاع في بلاده



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ / ٦ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الإعلامية والمعلومات

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين عمان وباكستان

مسقط - من محمد محمود عثمان:

وقعت سلطنة عمان وباكستان اتفاقية لترسيم حدودهما البحرية في المحيط الهندي وصرح يوسف بن علوي عهده الله وزير الشؤون الخارجية والسلطة بأن التوقيع جاء عقب محادثات السلطان قابوس بن سعيد سلطان أوس مع الجنرال برييز مشرف الرئيس للتفديني للسلطة الحاكمة في باكستان بأن الاتفاقية ستسهم في تعزيز التعاون الثنائي وتنمية للمصالح المشتركة.

وقال بن علوي إن السلطنة حرصت على الانتهاء من ترسيم حدودها مع الدول المجاورة بالإضافة إلى دعم وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وكانت سلطنة عمان قد انتهت من ترسيم حدودها مع اليمن والسعودية بالإضافة إلى جزء كبير من الحدود مع الإمارات العربية.



النشر والتمائمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٦/١١/٢٠٠٠

البحرين تواصل مرافعاتها

أمام محكمة العدل الدولية

القائمة . من ساهم كمال : تستكمل
البحرين اليوم الجولة الأولى من
مرافعاتها الشفهية في خلافتها
المعروية مع قطر أمام محكمة العدل
الدولية في لاهاي ، حيث ستواصل في
هذه الجولة التي ستتتبع بعد غد
تقديم الاتهامات القطرية حول السيادة
على جزر حوار والجزر البحرية
الأخرى التي يتنازع عليها البلدان كما
ستقدم إلى المحكمة أدلتها وثائقها
التي تثبت تبعية هذه الجزر ومنطقة
الزراعة الواقعة على الساحل القطري
لسيادتها منذ فترات طويلة .

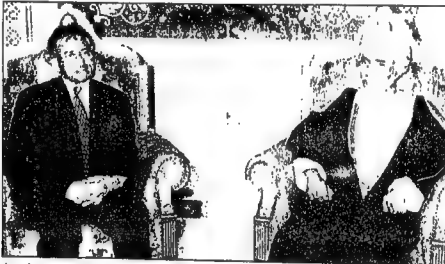
ومن جانب آخر أشار مصدر
بحريني مطلع في تصريح له مراسل
الأنباء ، إلى أن محكمة العدل الدولية
التي ستعقد باب المرافعة النهائية في
الخمسة يوم الخميس التاسع
والعشرين من يونيو الحالي ، قد
تصدر حكمها في الخلاف المعروية
بين البحرين وقطر في الأول من
يوليو المقبل .



المصدر: القبّح

التاريخ: ١٦/١٣/٨٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان وباكستان توقعان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية



(أ.ب.ب)

● فاروس مسنبهلا مشرف

الاتفاقية تصدّد خط الوسط في المنطقة الاقتصادية الخاصة بخليج عمان وباكستان، حيث تعدّ أول اتفاقية يتم توقيعها في البحار العالية مع دولة مجاورة مثل باكستان.

وأضاف أن الاتفاقية ستفتح الباب لنا مع الدول المجاورة الأخرى وسوف تحلّ كثيرا من المشكلات الخاصة بمصادر الأسماك والثروات البحرية والحدود بشكل عام، وتحتفي فرصة للاستغلال الأمثل للثروات البحرية.

بن عبد الله ونظيره الباكستاني عبد أنستان.

ولكن مصدر دبلوماسي عماني لوكالة الأنباء الكويتية أن الخط الفاصل بين البلدين حسب الاتفاقية بلغ نحو ١٤٦ ميلا بحريا وتم الاتفاق على ٩ نقاط لترسيم المياه الاقتصادية الخالصة.

وإن أقل نقطة تبعد تقريبا ١٠٥ أميال بحرية في أقرب نقاط الأسس للولتين.

ونكر الوزير بن علوي أن هذه

مسألة. كونا، وقعت سلطنة عمان وباكستان أمس اتفاقية مسالمة لترسيم الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخاصة بينهما، بحضور نائب رئيس الوزراء لتبؤون مجلس الوزراء العماني لهد بن محمود آل سعيد والرئيس التنفيذي لباكستان الفريق أول برويز مشرف.

ووقع الاتفاقية التي جرت مراسمها في فندق قصر البستان الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٦/٤٤

استأنفت مرافعتها أمام محكمة العدل

البحرين: قطر تلاعبت بالخرائط وأوقات المد والجزر

□ لاهاي - إسماعيل زاير

ومصورة تشير إلى أن مجزئ حوار لم تكن خالية من السكان كما ادعى الجانب القطري، وفسد على تفنيد الوثائق القطرية بصدد مسألة قرب حوار جعفر إلى قطر. واستخدم وثائق مصورة، بالفيديو ليشير إلى أن القطريين ضلوا المحكمة من خلال التلاعب بمقاييس الخرائط وأوقات المد والجزر، وتأثير هذه العملية على طبيعة البحر الجغرافي الذي تستند إليه قطر. (راجع ص ٢). وعاد القانوني فتحي كميصة إلى نصوص المعاهدات الرسمية التي ربطت بريطانيا بكل من البحرين وقطر قبل الاستقلال ويعمد ليستنتج أن تلك النصوص تلزم البحرين القطري بالصدور السياسية المقررة لدى حصولهما على الاستقلال. واستشهد بمبدأ لكل ما في حوزته الذي أقرته محكمة العدل الدولية في نزاعات مماثلة.

■ واصلت البحرين أمس ردها على المرافعات الشفهوية القطرية أمام محكمة العدل الدولية، في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين. وترفع في الجلسة الصباحية الثامن من محامي البحرين هما استاذ القانون روبرت فولثيرا (كندي) والدكتور فتحي كميصة (تونس). وذكر فولثيرا أن قضية الدواسر توطئت في حوار منذ ١٨٤٥ وأقامت فيها تجمعات سكنية وهدأت للبحرين وحكامها إلى خليفه. وتطرق إلى المحاولة المعنانية لنزاع منطقة الزحانية في ١٩٠٩ واحتلالها، والمواقف البريطانية والبحرينية المناهضة لهذا الاحتلال الذي انتهى بتثبيت سلطة البحرين على كل الجزر التابعة لحوار. وعرض فولثيرا وثائق خطية



الحياة

المصدر :

١٤/٦/٢٠٠٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فندت ادعاءات قطر عدم وجود أدلة أسستها على الجزر

البحرين : جزر حوار لم تكن مناطق خالية ولا كيانا مستقلاً

[ل] لاسمي اسماعيل زهير

من قبل آل خليفة، وأثبت فولتيرا بوثائق مكتوبة ومصورة أن جزر حوار لم تكن مناطق خالية من السكان كما تدّعي بذلك الادعاء القطري، وعرض الدفاع البحريني فيلم فيديو يسجل التطور التاريخي والعمري في جزر حوار وما حولها وبقيت كثافة النشاط الانساني على الجزر منذ فترة طويلة.

وانتقل فولتيرا في دفاعه الى نقش الوثائق القطرية بصدد القرب الجغرافي بين حوار وقطر، وأثبت عبر استخدام وثائق ميصورة بالفيديو أن القطريين ضلّوا المحكمة من خلال الخلط بمقاييس الخرائط وأوقات المد والجزر، وتأثير هذه العملية على طبيعة الأدلة الجغرافية التي تستند اليه قطر، وأوضح خفيفة الإبعاد الجغرافية التي تربط بين شاطئ حوار وقطر، وهي ليست بضع مئات من الأمتار كما تدّعي الدولة.

واستكمل القانوني التونسي فحفي كمشية الدفاع البحريني بالارادة عن حقبة الدور البريطاني في التحكم في نزاع قطر - البحرين، واستند نصوص المعاهدات الرسمية التي تربط المملكة المتحدة بكل من البلدين قبل الاستقلال ويذكر، وأكد أن تلك المعاهدات ترمي للمولتين الواقعتين تحت الحماية البريطانية منذ ١٨٨٠، بضرورة عدم التنازل عن ملكيتها في الأراضي أو تخييرها، أو منح الامتيازات النفطية أو عقد الاتفاقات من دون موافقة البلد المضيف للملكة المتحدة.

ورمّز كمشية على أن إرادة النزاع البحريني - القطري الى بريطانيا للتحكيم كان متسجماً مع الاتفاقات البرية مع البلدين، كما أكد أن نصوص المعاهدات البرية مع المملكة المتحدة «تؤمّمها القبول

بالحقوق السياسية التي حازها عليها عند حصولها على الاستقلال» مستشهداً بمبدأ «كل ما يجوزته» الذي أقرته محكمة العدل الدولية في حادثة النزاع بين بوركينيا فاسو ومالي عام ١٩٨٦ والنزاع بين هندوراس والسلفادور عام ١٩٩٢.

واصطلح البحرين اسس ردها على المرافعات الشفوية القطرية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين وترافع في الجلسة الصباحية الثامن من محامي البحرين هما أستاذ القانون روبرت فولتيرا (كندي) والدكتور فحفي كمشية (تونسي).

ورمّز فولتيرا على رد الادعاءات القطرية، بصدد ملفات عدة منها اعتبار عشيرة الدواسر من البدو الرحل الذين قاموا في الجزيرة في شكل غير دائم، وأكد مندوب البحرين عبر وثائق بريطانية وعلمانية أن الدواسر تواجدوا في جزر حوار منذ العام ١٨٤٥ وأقاموا فيها تجمعات سكنية مستقرة و«دانوا» للبحرين وحكامها آل خليفة.

واستشهد بسجلات للشرطة والقضاء وخرائط الملاحة البحرية رسم بعضها قباطنة علمانيون عام ١٨٧٩، كما أوضح تابعية السلطات القضائية على حوار وجزرها الى حاكم البحرين.

ولقد المحامي الكندي ادعاءات قطر بعدم وجود أدلة على سلطة البحرين على حوار قبل عام ١٩١٣، مستنداً الى وثائق رسمية تعود الى بداية القرن العشرين بما في ذلك وثائق عن خلاف تقب بين دواسر البحرين والحاكم عام ١٩٢٢ حول الضرائب. كما استشهد بوثيقة بريطانية كتبها المجرى ديلي في ١٣ تموز (يوليوس) ١٩٢٢ تؤكد «أن الدواسر استقروا في البحرين مدة طويلة بما يجعل منهم مواطنين بحرينيين».

ورد فولتيرا على شهادات قنمها الجانب القطري ونسب الى سكان حوار ويقترح فيها أن حوار كانت «كياناً مستقلاً». ولقد محامي البحرين شهادات عديدة لمواطنين من دواسر جزر حوار، يؤكدون فيها نشاطهم الحيواني في الجزيرة وجوارها، وتابعيتهم البحرينية وتطوير بنية الإدارة المدنية على الجزر



المصدر: الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤٠٦/٦/١٩٨٩

البحرين تطالب المحكمة بتطبيق مبدأ استمرارية الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية

لهاي: عبد الحميد الجياوي

شكلت مراعاة الحامي قضية في جولة المرافعات الشفوية التي أقيمتها دولة البحرين أمس أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن نزاعها مع قطر حول الحدود البحرية والمسايق الإقليمية، متخطية كثيراً في سهر إثبات الحجج والبراهين بشأن ملكية جزر حوار والجزيرة وشتت الدليل للنتائج عليها بين البلدين. واعتبرت مصادر مطلعة من داخل قاعة المحكمة أن مراعاة الحامي الفرنسي كمسألة لصالح البحرين مقابلت الطالبة، على مطالب قطر ببسبب سيادتها على جزر حوار الواقعة حالياً تحت السيادة البحرينية عندما طالب كمسألة للمحكمة الدلائل على تطبيق نفس القوانين التي طبقتها في السابق على قضايا مشابهة واعتبار الأحكام الصادرة في قضايا بوركينا فاسو ضد مالي عام 1986، وكذلك قضية الهندوراس ضد السلفادور عام 1992 كدلائل ويتم في الحكم في الخلاف بين البحرين وقطر من خلال اعتماد قانون UTI Possidetis للتركيز على مبدأ استمرارية الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية والقاضي بمبدأ ما أملاكه في الماضي ستواصل امتلاكه في المستقبل.

وشددت كمسألة في مراعاة قوة شتت أسس انتباه القضاة الدواين الـ 15 لمحكمة العدل الدولية، خاصة في ما يتعلق بتطبيق هذا القانون مع القضية التي تنظر فيها المحكمة حالياً. وفي دفاعه عما اعتبره حق البحرين في جزر حوار ركن كمسألة على حق كل دولة كانت تحت الحكم الاستعماري أن تحافظ على التقسيم الحدودي القائم يوم استقلالها. وأكد كمسألة، والقدر الأوسط أن هذا القانون الدولي يوفق بين العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والافريقيا وحتى في أوروبا الشرقية، ويؤكد أيضاً من طرف محكمة العدل الدولية في العديد من القضايا، وهو يطلي البحرين الحق في ملكية الجزر لأن للثمة تستوفي شروط هذا القانون.

كما أكد كمسألة على أن الدلائل البحرينية حتى من دون اللجوء إلى المخالفات الكثيرة التي قدمتها البحرين لإثبات ملكيتها للجزر أصبح منذ اليوم أكثر قوة وأعلى اللجوء إلى مبدأ ما أملاكه في الماضي ستواصل امتلاكه في المستقبل للتعامل به دولياً حسب شكل شبه نموذج ملكية جزر حوار لصالح دولة البحرين.

وأوضح الحامي الفرنسي للمحكمة أن البحرين وقطر وقتاً عام 1971 من برونطانيا تقسما جنوبياً، وضع جزر حوار تحت سيادة البحرين بمحكم حكم تكيفي ملزم صادر عام 1939 من برونطانيا التي لجأت إليها قطر آنذاك لحل مشكلة السيادة على جزر حوار بينها وبين البحرين.

واعتبرت مصادر قانونية لفرنسية في محكمة العدل الدولية أن مراعاة الحامي الفرنسي خرجت بالقضية من الميول الإقليمية واستطاعت بدلاً دولياً، وكان تأكيداً لفرنسي على أعضاء المحكمة والمختصين من رجال القانون الدولي الذين كانوا يتابعون مجرى القضية منذ البداية لأن كمسألة قد ركن على أهمية الحفاظ على استقرار الدول من خلال تطبيق مبدأ UTI Possidetis لتجنب كل المضاعفات والحروب، التي تفرج على التغيير الحدودي والفرق، وكان الحامي روبرت فويارت من كندا رد من جانبته على الدفاع النظري الذي سبق أن قال جزر حوار خالية، مشدداً برأسه عرض فيلم فيديو أن تلك الجزر تعرف نشاطات ومعاليات عمرانية تعود إلى بداية هذا القرن، إلى جانب تقديم وثائق تاريخية تؤكد شرعية سيادة البحرين على الجزر. وشدد الحامي الفرنسي أن قبيلة الدواسر التي كانت تسكن جزر حوار كانت تسكنها سبعة أشهر سنوياً ولها بيووت ومساجد ومقابر داخلها، وكانت تلك القبائل تربي إمرأته إلى أن غلبت شعوب البحرين الذين كانوا يقدسون النزاعات في ما بينهم.



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٦/٢٠٠٠

الامارات تدعو البرلمانات العربية لساناتها في قضية الجزر

بعث محمد خليفة بن حبتور
رئيس المجلس الوطني الاتحادي
برسائل الى رؤساء البرلمانات الدول
العربية يدعوهم فيها الى دعم قضية
الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة من
قبل ايران وللقمة من قبل المجلس
الوطني الاتحادي كبند اضافي على
جدول اعمال المؤتمر الرابع بعد
المادة التي سيعقد في جاكارتا في
الفترة من 15 الى 21 أكتوبر المقبل.
وقد اشداد رئيس المجلس في
رسائله الى رؤساء البرلمانات
العربية بمواقف شعوبهم في
المؤتمر السابق والتي كان لها اكبر
الاثار في دعم القضية شاكروا لهم
بعضهم بمواقف الامارات في هذه
القضية وتضمنتهم لها في كلماتهم
الرئيسية.

كما دعا بن حبتور الشعب
البرلمانية في الدول الشقيقة
والمصديقة لدعم مواقف الامارات
والبنود العربي الموحدة والعمل على
انجاحه كما حدث بالنسبة لبند
السلاجين المقدم من الشعبية
الجزائرية في المؤتمر الماضي.
وكانت المجموعة العربية قد
التفتت في اجتماعها الذي عقد في
ابريل الماضي على هامش
اجتماعات مؤتمر الاتحاد الفاتت في
العاصمة الارمنية عمان بان يكون
بند الجزر هو البند العربي الموحدة
في مؤتمر الاتحاد المقبل بجاكرتا.



المصدر: القيس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٦/٤٠

الدفاع البحريني يؤكد لمحكمة العدل:

حوار لم تتبع قطر أبدا

المسافة الطويلة التي تصفها الرحلة من النوبة.

وتمسوا على أن التحالف الذي عرضتها البحرين واستنادا إلى سيرة التاريخ تمسها من جهة أخرى نتيجة التحكيم لعام ١٩٣٨/١٩٣٩ الذي انتهى إلى أن جزر حوار هي جزء من البحرين.

واستشهد الدفاع كثيرا بالقرآن الاستعماري الذي انتهى بتفويض وجود دول المعاصرة وهذه القضية في غاية الأهمية بالقضية لول القضية العربية لأنها خضعت لملاذات تعاقبية خاصة مع السلطات البريطانية التي انتهت بتوقيع اتفاقيات الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ وعلاقات الأمر الواقع عصبية الانسحاب. ولكن الدفاع بالانكسافية للوالة بين حكومة صاحب السيادة البريطانية وبولة البحرين للوالة في ١٥ أغسطس ١٩٧١ التي اعترفت جزر حوار جزءا من ملكية البحرين انطلاقا من الاعتراف بالأرض ومبدأ الأمر الواقع الذي يعد أساسا هنا حرمة لا تتكلم.

وأوضح لصاحبي للبروليسون ملك راي زمان خلال مرارته التكميلية بشأن الجانب البحري أن الأمر لم يورق في أية كانت تهم ممارساتها لوقر فاست البديل وإنه بدلا من ذلك أنها وأربما بشكل غير مقصود تمت أمة معدعة تؤكد سيادة البحرين بينما تحاول في الوقت ذاته أن تتخلف عن الاعتراف بالقانون الممارس في البحرين السيادة.

وبالنسبة لجزيرة جنان لشار راي زمان أن قطر تدعي بها من خلال خمسة أسس أولها مسألة القرب الجغرافي والقضية لتكون الجغرافي (الجيوغرافي) والتي تعد على أنه لا يعتبر أساسا للملكية اعتمادا على القانون الدولي.

أنه هذه المسار من النوبة كان علينا أن نمر بصحراء جرداء ولم تكن أية مصطاة أو أرى للوالة كما لم يكن هناك أية علاقة بين حوار وفلس.

ونقلت وكالة الأنباء الخليج عن الشاهد قوله أن النواصر كانتوا لخورين جدا لكونهم يعيشون تحت سلطة حكم البحرين هذا بالإضافة إلى أن الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين آنذاك كان يزور جزر حوار حتى أنه في إحدى زياراته استطاع اقتال بعض الجنود العمانيين الذين تعرضوا للفرق.

واعترفت الدفاعات البحرينية أن كل هذه الحقائق التي تدعمها الوثائق والقرارات وروايات الشهود إنما تبين على نحو جلي أن جزر حوار لم تكن لها صلة بشبه جزيرة قطر.

ومع أن شبه الجزيرة هذه لم تكن تعني قطر أو آل ثاني الذين علوا في محيط النوبة فإن الثقافة القرشانية في جزر حوار كانت تعكس سيطرة متخففة من خلال تواصلها مع البحرين وهي أكثر تفعلا وتحضرًا عما كانت عليه حال النوبة التي كانت تعيش حياة بدائية مقفرة لم تخلف خصوصية البدوة ولعل ظاهرة رابع

الاعلام البحرينية في جزر حوار في موسم الاعياد والقيام الأطفال بوضع الخناجر الصغيرة في وسطهم كانت مظاهر متطورة حلت بها عجايب اللقيم السباسبى البريطاني ويتمان الذي كتب له ألفرد ديبي عام ١٩٢٢ بأنه لاحظ في جزر حوار تطورًا صميميًا لا يتفهم عن الواقع الذي كان قائما في البحرين والذي يختلف تمامًا عما كانت عليه حال النوبة.

وتسائل محامو البحرين لو أن لمحكمة قد زارت جزر حوار لعرفت أن أقرب طريق للوصول إلى جزر حوار هي البحرين إذ أنها تستغرق ست دقائق بقطار الهليكوبتر عن تلك

الاصح واج- واصلت البحرين مرارعتها الشوية أمام محكمة العدل الدولية حيث قدم للتراحمون البحرينيون أدلة تؤكد للوالة البحرينية للامتوني بشأن أمور الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر بشأن جزر حوار ولشت الأدل وقلمة جزيرة وجزر جنان.

واعطت البحرين سلميعة من الوثائق التي أكدت استمرار سيادتها على جزر حوار منذ نشأة دولة البحرين بقيادة آل خليفة عام ١٧١٠ وحتى يومنا هذا، فهناك ثمانون وثيقة ثروية لخدمة التوصل للوضوعي والتاريخي والسياسي والطبيعي بين جزر البحرين الرئيسية وجزر حوار وهي وثائق تستند إلى تقارير لرسميين كبار كتبوا معايشهم لأرض الوال في البحرين ويبدأ ملكية جزر حوار وعائلتها إلى سيادة آل خليفة سواء كان هؤلاء الرسميون عمانيين أو بريطانيين.

كيفية صيد اللؤلؤ

كما قلمت البحرين بالإضافة إلى الوثائق والقرارات والفرلظ شهادات شهود عيان معاصرين لسيادة البحرين على جزر حوار ومنهم عبيدالله بن ثامر النوسري الذي ولد عام ١٩١٤ والذي روى كيف كان يتم صيد اللؤلؤ، وكيف أن البحرنيين كانت لهم قلعة في هذه المنطقة وما زالوا في منافع مصائد اللؤلؤ وجزر حوار حيث لم يكن لحد بناتفسهم في نشاطهم الاقتصادي ليس في جزر حوار فحسب بل في عموم البحرين وشبه جزيرة قطر برمتها.

وفي هذا الشأن أوضحت مرارعات البحرين تفاصيل الواقع الجغرافي والتاريخي حول حدود جزر حوار استنادا إلى شهادة شاهد عيان (عبيدالله بن ثامر النوسري) الذي ناد



المصدر: مجلة القدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٦/٢٠٠٦

جدل في محكمة العدل الدولية حول مقابر الجزيرة ولونها في الخرائط تناقض تام بين الروايتين القطرية والبحرينية لتاريخ «حوار» البشري

الخاتمة - الدوحة - «القدس العربي»

من مازن حماد:

البحرين لم تفحص في تلك الفترة أملاكها لتتقيد من الخط في البحرين... وبعد ذلك تزاغ ديمسان حيث استمر في الجرافيا الطبيعية والسياسية للبحرين وخصائصها حسب قانون الحدود البحرية الدولية ومبادئ السيادة حيث دعا إلى التمييز بين الدولة القارية والدولة للحدود الجزر والتي تحمي بالدولة الإقليم... مضى إلى أن البحرين دولة أرخبيل وأهم دولة شبه جزيرة وأما ما يميز هذه القضية عن سواها هو أن المسافات بين البلدين الواقعة في الجزء الأدنى من منطقة ترسيم الحدود لتشكل بينها القوية.

وقال أن قرار المحكمة بشأن المسائل الإقليمية وفي حوار الزيارة يؤثر بصورة كبيرة على الحدود البحرية وأكد أهمية السواحل في هذه القضية وأن تحديد مسألة مساح الثلاثين سوف تصعد إلى حد كبير موقع خط الوسط. وقال أن للبلاد القانونية المحكمة ليست تلك التي قد خسرها قطر لأن قطر شبه جزيرة وأنه بالنظر إلى جغرافيتها فإن تصديق البيانات الضوئية لترسيم حدود المناطق البحرية قبالة ساحلها الغربي مسألة بسيطة تماماً. وأشار إلى أنه على العكس من قطر فإن البحرين في مجموعة من الجزر تضم أجزاء من الجزر وبيها ومساحات طبيعية أخرى متداخلة بصورة وثيقة حتى أن مثل هذه الجزر والبيات والخصائص الطبيعية الأخرى تشكل كياناً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً واحداً. وقال أن الساحل القانوني لدولة متحدة الجزر يتألف من الخطوط التي تربط بين كل جزر الخارجية وبين المساحات الطبيعية الأخرى وأن هذا الخط الخارجي يشكل ساحلها القانوني.

وأما يتعلق بالفصل حول طبيعة منطقة شمس قطعة جرداء للتنازع عليها أيضاً في المياه الإقليمية فإن محامي الدفاع البحريني أن التليل العلمي يفضي للاختلافات الانشائية التي قطعها قطر وتفيد بأن قطعة جرداء ليست فوق سطح الماء له، مؤكداً بأنها جزيرة حسب القانون الدولي. وأن اعتبارها جزيرة يحرج السواحل؛ هو أن تؤل السيادة عليها؛ وأوضح أن المكتات للكتابة للبحرين

ركز محامو البحرين أمام محكمة العدل الدولية في مرافعاتهم الأخيرة على التاريخ البشري للجزيرة حوار وهي أهم المناطق للتنازع عليها بين البلدين، قائين أن هناك أدلة على أن «حوار» والجزر الصغيرة الواقعة حولها تنتمي للبحرين منذ أجيال عدة. وواصل المحامون من خلال تركيزهم على هذه النقطة انضمام حجة قوية لتكفيها بشأن الجزيرة التي تعتبر حالياً جزءاً من دولة البحرين. وهذه الحجة هي أن الجزيرة ملاصقة للسواحل القطرية بحيث أنها لا تبتعد عنه في بعض النقاط أكثر من 190 متراً. وأشار المحامون إلى أن هناك سفاب في حوار دن فيها مواطنون بحرينيون من قبيلة الدواسر، وإلى أن هناك فريق في الجزيرة يرجع تاريخها إلى عام 1820. وسعى المدافعون إلى إثبات السيادة على حوار خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مشيرين إلى أن كل خليفة هزموا السامية الفارسية على الجزيرة كركسية للبحرين عام 1783 ومداو سيمارهم إلى ما وراء شبه جزيرة قطر للتخمس الجزر الواقعة في خليج البحرين. وقالوا أن فرعا من قبيلة الدواسر التحسن من حاكم البحرين السماح لهم بالاستقرار في جزر حوار، وأن قاضي منطقة الزيارة لنعين من قبل حاكم البحرين وافق على الطلب واستقر الدواسر في الجزر.

وقد تنازل محامي البحرين بولسون شروط الخط في حوار المنطقة محل النزاع قللاً أن آل ثاني لم تكن لهم سيادة عليها. وركز في دفاعه على ضرورة عدم الاعتراف على ذلك الخرائط القديمة من قطر كدليل على عدم حق البحرين في السيادة على الحوار.

وأشار في هذا الصدد إلى خارطة لتنازع خلال فترة بدء المناقشات حول امتيازات الخط توضح أن الطريق المودعة في ذلك الوقت في شبه جزيرة قطر كانت المصرة على الجانب الشرقي ولا توجد طرق في الزيارة أو في حوار. ومضاً أن



المصدر: القدس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 14/1/1996

الدكتور عبد الله عبد اللطيف المسلماني وعبد دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية لكي أن تكون هناك أي دولة غير قطر مارست السيادة على جزر حوار قبل عام 1936 تاريخ صدور قرار الفصل السياسي البريطاني بضم هذه الجزر إلى البحرين، وقال ردا على ما جاء في مرافعات الجانب البحريني في الجلسات للصياحية والسلكية اللتين عقدتهما المحكمة أمس الأول، أن قول محامي دفاع البحرين بيان قطرات أن الخرافات لا تؤسس حقا قانونيا هو قول غير سليم، لذلك قلنا في مرافعاتنا أن الخرافات لا تعتبر الدليل الوحيد الذي يعتمد دائما ولهايات المحكمة.

ويشان حديث محامي دفاع البحرين عن ارتباط الاجتماعي بالتاريخ البشري في حوار، قال الدكتور المسلماني المعروف أنه لم يكن هناك ولا سياسي من قبل الدواسر لال خليفة في البحرين، بل بالعكس، والعلاقة التي استندت قطر في أن هذه الجزر لا يسكنها الدواسر وغيرهم وإنما يوزونها في موسم صيد السمك والصيد، كما أنه لا يوجد هناك أي ولا تكتبه للسجلات بين الدول وال خليفة، وأضاف أن الدواسر تمرروا على السلطة في البحرين وتركوها عام 1923 متجهين إلى ابن جلوي في السعودية ولم يعودوا إلى البحرين إلا في الثلاثينيات.

وبالنسبة لما افاد اليه محامي البحرين بشأن عدد من الشهادات من قبيلة الدواسر التي قدمت بها البحرين قال الدكتور المسلماني أنه من اللطوم أن مكر هذه الشهادات يمكن تقديمها بسهولة لأنها تخدم المرافعة الثانية ولا تعتبر حجة يمكن الأخذ بها، وعن الأول بأن حكام البحرين كانوا يتوزون الأرميه في حوار قال: إن زيارة حكام البحرين إلى حوار لا حجة لها في مفهوم السيادة.

وفيما يتعلق بمعارسة السيادة بعد عام 1939 بعد صدور القرار البريطاني، حيث ادعى أن البحرين أصدرت تراخيصا للبحارة والسمك والذين يجمعون الجيوس، رد المسلماني قائلا أن هذا الكلام ليست له قيمة قانونية بعد صدور القرار البريطاني كما لا تستعمل البحرين أن تقدم أي دليل مادي ملموس على هذه الانتفاضة.

تشير إلى أعمال السيادة التي مارستها البحرين تاريخيا على المنطقة جراداه.. وتحدث بعد ذلك المحامي لوثر باحث والاد أن البحرين لم تقدم العديد من الخرافات إلى المحكمة على عكس من قطر التي قدمت أطلس عديدة، مشيرة إلى أن الخرافات هو أن البحرين ليست في حاجة إلى خرافات لدعم قضيتها في حين أن قطر تحتاج إلى كل ما يمكنها من وثائق لتأييد موقفها، مضيفة بأن البحرين تدفع بأن هناك الكثير من الحقائق القانونية في هذه القضية التي تدعم حق البحرين وتلقي حق قطر في حوار دون استخدام الخرافات، وإن الأمر نفسه ينطبق على مطالبة قطر بأي وضع أساسي عكسيان سياسي في القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين قائلا أن الكثير من الخرافات التي قدمتها قطر تناقض وعواها وأن قطر في عام 1868 لم تكن تلاقن بأي حال من الأحوال كتيان، حيث كانت البحرين سلطة سياسية قائمة والتي أبرمت معها بريطانيا قبل سبعة أعوام أي عام 1861 معاهدة صداقة محترمة بسلطة البحرين الإقليمية من التكمية السياسية حيث تعهدت بدعم الحاكم في المحافظة على تامين ممتلكاتها، وأشار إلى أن قطر على العكس من ذلك لم تكن كيانا بل منطقة جغرافية يتفاوت حجمها من خارقة إلى أخرى.

وقال المحامي لوثر باحث أن بعض الخرافات التي قدمها الجانب القطري لا تظهر كبريات سياسيا يدعى قطر بل تظهر مجرد منطقة جغرافية لتطويق على شبه الجزيرة التي يطلق عليها الآن قطر تحت سميات عديدة بوصفها امتدادا لمنطقة غربية أو شاذية غربية لمنطقة تدعى عمان، ودا على رد قطر بأن لو خرافات جزر حوار هو نفسه لون خرافات قطر على التناقض من اللون الرمادي الذي تتكلم به للبحرين... قال أن اللون ليس هو ما يهم حيث أن ما يملك الانتباه هو أن قطر جزء لا يتكامل من عمان وفيما يتعلق بالخارطة القطرية رقم 58 أشار إلى أنه ليس هناك محور لتكمية قطر يكون جزر حوار منفصلة عن الجزيرة الرئيسية للبحرين أنه تقع داخل دائرة مرسومة حولها، حيث وصف ذلك الدائرة لتكمية بالبحرين بأنها غير مشروعة.



المصدر: السفارة الأمريكية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠/٢/٢٣

الدفاع البحري في لاهاي يركز على مبدأ «غلبة الأرض على البحر»

أجواء المحكمة الدولية تتأخر بنبا اتفاقية الحدود السعودية - اليمنية

لإمامي: عبد الحميد الجبالي

واصلت البحرين أمس تقديم مذكراتها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول نزاعها مع قطر حول جزر حوار.

ويركز الدفاع البحريني على أن جزر حوار جزء من الأرخبيل البحريني المتكامل حيث تبدو كل جزيرة وكأنها جزء من تايغ للأرخبيل الأهم وهو الطرج البحريني الذي دعا المحكمة إلى أن تقرر رسمياً لحدود البرية في هذا النزاع وليس اعتماد مبدأ تحديد المياه الإقليمية كما تطالب بذلك قطر.

وخيم نيبا توصل للسعودية واليمن إلى اتفاقية جنوية بينهما على الأجواء في محكمة لاهاي. وأكد الدكتور عبد الله المسلماني وكيل دولة قطر في رده على مسؤولي الدائرة الشرقية الأوسط حول إمكانات واحتمالات سحب هذه القضية من لاهاي فأكد أن القيادات السياسية (في قطر والبحرين) يمكن لها وحدها وقف هذه القضية والنهال

بها إلى التسوية الودية من خلال وساطات خليجية.

كما اعترف جون سالون استاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة الذي يترأس الدفاع القطري بأن الدفاع البحريني كان قويا واضحا في إبراز نقاط الخلاف بين الطرفين بشكل جلي يجعل المحكمة وحدها القادرة على الفصل بينهما وذلك في إشارة إلى استمرار تمسك قطر بالقرب الجغرافي للجزر إلى يابستها وبالتالي حقها في السيادة عليها وتمسك البحرين في المقابل بمبدأ التسمية التاريخية لتلك الجزر.

كما قال جون سالون أيضا في حديثه للدائرة الأوسط أن أهم نقطة قوة في مذكرات البحرين جاءت في مراجعة الإمامي للقوانين لصالح البحرين الدكتور فحسي كميشة الذي ركز على مبدأ ما استلزمه في الماضي مستواصل استمرارية الحدود الموروثة من الحقبة الإستعمارية متهديا على أن الدفاع القطري سوف يحاول مقارعة ذلك الجأأ التواهي وفي ذلك الصدد

أكد الإمامي أن له الحق في الدفاع القطري سيركز بشكل خاص خلال المراجعة الإستراتيجية المقبلة على تمهيد خاص وأن قطر سكتبت أن الجزر المتنازع عليها ليست ضمن الحدود الموروثة من الاستعمار البريطاني وبذلك تفقد قانون يوتي بوسيديس وتظهر عدم انطباقه على الجزر المتنازع عليها مع البحرين.

لكن الإمامي القطري ذاته لصيرف للدائرة الأوسط بأن مصداقية الملك الدفاعي القطري مهددة أمام المحكمة. مضيفا على القول: «إننا كنا ضحية محضين دوليين نسا لنا وثائق مزورة بعد أن كلفنا مبالغ باهظة مضيقاً بأن المحكمة لم تكن راضية بذلك أولادنا التي مصداقها، وتطلب منها الآن الأخذ بعين الاعتبار حسن نية قطر التي أوقعت في هذه المصيدة».

وكان البروفيسور مايكل ريزمان (دفاع البحريني) قد أعطى محكمة لاهاي مثالا من القرن العشرين



المصدر: السفيرة الأولى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٦/٨٨

اللائق، إن صيد اللؤلؤ الذي كان
يعتبر بقرى القرن الثامن كان
يوجد في جزر حواري وكان
البحريون هم الخبراء فيه بدون
منازع والمسلمون عليه في جزر
حواري، فمما لا شك فيه أن نفس اليوم
بكر نطف لؤلؤ تفقد السيادة على
أرضها، مما قد جاء وكيف تفقد
سيادة البحرين على حواري.

كما طرح المحامي نفسه بقوة
ومسيرة استلزام حجة القرب
الجغرافي لأن البحرين تمتد إلى آخر
جزيرة لها وليس في أول جزيرة،
مضيفاً: «منذ اتفاقية جنيف القانون
البحري عام 1958 أصبحت الأرض
في المربع وليس للبحر وأصبحت
الحدود البحرية تجد متابعها في
الحدود البرية وأن الترسيم الذي
يجب أن تأخذ به المحكمة ليس
بطبيعة الحال الترسيم البحري
وإنما الترسيم البري، ملصقاً أن
البحر تابع للبر وأن الجزء تابع للكل
وإن الكل هو أرخبيل للبحرين... وأن
ساحل الأرخبيل يبدأ من آخر نقطة
في آخر جزيرة من جزر الأرخبيل
وليس العكس.



المصنبر : الأهرام

الدشور والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ / ٦ / ٢٠٠٠

بدء المرافعات القضائية أمام محكمة العدل الثلاثة المجلد المحجرين قدمت ٨٠ وثيقة تؤكد سيادتها على جزر حوار، المنامة - من سامي كمال

تستأنف في ليلاء اليوم الجولة الأولى من المرافعات القضائية في القضاة المجلد بين البحرين وقطر أمام محكمة العدل الدولية ومن المقرر أن تبدأ الجولة الثانية من المرافعات يوم الثلاثاء المقبل يرد قطر على مرافعات البحرين ويطالبها رد البحرين قبل أن تطلق المحكمة باب المرافعة يوم الخميس التاسع والعشرين من يونيو الحالي وتمحور القضية للمحك وبأن طالوت البحرين محكمة العدل الدولية بتطبيق الأمر الواقع والتأكيد على مبدأ أن السيادة حرة لا تنتهك. وذكر الخبير روبرت فولكنر أحد أعضاء هيئة الدفاع عن البحرين في المحكمة أن اللامعة قدمت ٨٠ وثيقة تؤكد استمرار سيادتها على جزر حوار منذ نشأة البحرين بقيادة آل خليفة في عام ١٧٦٠.

وأشار إلى أن البحرين استمدت بعدد من شعور الدين للعالمين الذين اثبتوا بليغة جزر حوار البحرين وأنها لم تخضع لسيطرة آل ثاني في يوم من الأيام.

وقد أثار محامو البحرين في مرافعاتهم في أن التاريخ الاستعماري انتهى بتدريج وجود الدول المعاصرة والذي يندل قضية عامة لدول الخليج التي ارتبطت بعلاقات لمعادية خاصة مع السلطات البريطانية حتى فرارها لتفاريات الاستعصاف في عام ١٩٧١ وترسيم علاقات الأمر الواقع في أعقاب الانسحاب.

وقد استمدت البحرين أيضا إلى إعلان منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٥ والذي أرسى مبدأ الانحياز بالاراضي باعتبارها حالة الأمر الواقع كما استشهدت بقضية المصبرات بين تونس والمغرب عام ١٩٧٣ ويوركينا لمصر وملي عام ١٩٨٦. بالإضافة إلى قضية شيلي والأرجنتين.



المصدر: الراي العام

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٦/١٩٦٦

في ختام زيارة هين للدوحة بريطانيا تدعو البحرين وقطر لقبول قرار محكمة العدل الدولية

يتمحور تعليق الملاحظات مكتبة، ورفض من الاتفاقيات
الوجهة للغارات الاميركية والبريطانية شبه اليومية على
شمال العراق وجنوبه بمضام الرئيس العراقي صدام حسين
بالاستفزاز عبر لفته لثار عمدا على هذه الطلقات.
ودخل العلاقات البريطانية السورية عقب وفاة الرئيس
العموري حافظ الأسد أكد بختار هين أن مشتركة وزير
الخارجية البريطانية روبرت كوك في مراسم تشييع جثمان
الرئيس الأسد لهي مؤشر على منة الصداقة مع سورية
واحترام لندن للشعب العموري. وكشف هين عن أنه قام قبل
أسابيع قليلة بزيارة لدمشق حيث اجتمع مع الدكتور بشار
الأسد وتلقى منه مفاوضات شتى من بينها العملية
العملية في الشرق الأوسط. وأصر هين على لفته بأن سورية
بمساعدة بشار الأسد سيكون لا دور قيادي في السلام
والاستقرار واحداث الانتماء العموري.

الدوحة - أهدب، ق ن أ، دعا وزير الدولة البريطاني
للشؤون الخارجية بيتر هين لثار والبحرين إلى القبول بقرار
محكمة العدل الدولية في النزاع الحدودي القائم بينهما.
وأوضح هين في مؤتمر صحفي عقده مساء أمس الأول
في ختام زيارة لقطر «بالطبع أنا بنت محكمة العدل الدولية
نحده القضية فيكون ذلك من اختصاص القلق الدولي».
والهدف المسؤول البريطاني «مطلبا أن القضية رفعت إلى
الحكمة يجب احترام قرارها».
وفي ما يتعلق بالعراق دعا هين الدول التي تقبل علاقات
جيدة مع بغداد، مثل لثار، إلى خضها على القبول بقرار
مجلس الأمن ١٦٨١ الذي يندس على تعليق الحظر إذا
تعاونت السلطات العراقية مع ملثشي نزع الأسلحة.
وأوضح المسؤول البريطاني «أمل في أن تعمل الحكومة
القطرية على تشجيع العراق على احترام هذا القرار حتى



المصدر: البيان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٦/١٩٤٤

محكمة العدل تواصل الاستماع للمرافعات حول فشل «الدليل»

قطر تستند إلى الجغرافيا والبحرين تستعين بالتاريخ

لم تطرق في مرافعة المحققين عن جزيرة جنان التي قال إن قطر تطالب بها خمسة أسباب:

أولاً: القرب الجغرافي وهو لا يشكل أساساً بحق الملكية في القانون الدولي وإن قرب جنان من حواري التي تملك البحرين حق السيادة عليها.

ثانياً: إن مطالبة قطر بحق الملكية استناداً إلى دراسة تقصير الأرض، انضار إلى أنه من المصعب أخذ هذا الأمر بجدية حيث إن تقصير الأرض

المطلقة بكاملها بما فيها السعودية وإيران محتججة.

ثالثاً: اعتداد قطر على وثائق تظهر الاعتراف الدبلوماسي بسيادة قطر على جنان قال إن تلك الوثائق تم سحبها.

رابعاً: فيما يتعلق باستناد قطر إلى مبدأ (هوير) بشأن اختلاف مكونات الأريخيل بمعنى أنه لو كان لها الحق في حوار فإن لها الحق في جنان.. وأشار المصالح إلى أن مطالبة بالسيدة

على حوار انطلاقاً من مبدأ هوير يقوم عليه على وثائق تم سحبها من القضية.

خامساً: زعم قطر أن بريطانيا اعترفت بجزيرة جنان قطرية في الخطاب بتاريخ 1947 وهو ما ترفضه البحرين حيث تشير السجلات إلى أن قرآن 1939 يعترف بسيادة البحرين على جنان كجزء

من حوار مشفياً أن جنان اعترفت جزءاً من حوار خلال مفاوضات الامتياز البترول في الثلاثينات.

وذكر رايسمان أن حق البحرين في جزر أخرى عديدة ليست فقط بسبب ممارسة السيادة بل أيضاً كونها جزءاً من نظام الأريخيل الذي يشكل أراضيها أو خصائصها الطبيعية.

كما قال إن البحرين قدمت دليلاً على الممارسة التاريخية لسيادتها على تشكيلات الجزر وإن هناك تأكيداً على هذا الدليل من شهادة البحارة

للقاطنين ومصادي التواريخ من البحرين والسعودية وإن إيداع قطر بيان لقائمة مزارات جيرية لم يخرجه كدليل على حيازتها الأرض وإن

الدولة التي على شكل شبه جزيرة ربما لا تلاحظ على أهمية القامة هذه المزارات في حين أنها تشكل أهمية بالغة لمرادى البحر وسكان الجزر والملاحه البحرين.

لجأت قطر إلى الجغرافيا، واحتجت البحرين بالتاريخ عند تقديم دواعي حول ملكية جزر فشت المبيد وجنان المختار عليهما بين البلدين. وواصل كل بلد تقديم أسانيد أمام محكمة العدل الدولية مساء أمس الأول، حيث تطالب قطر بالجزر استناداً إلى قانون البحار وليس بالمبادئ الإقليمية، فيما لجأت للقائمة إلى براهمين للممارسة التاريخية لإثبات سيادتها على الجزر.

وميات الجلسة يترافع البروفيسور رايسمان الذي استكمل فيها مرافعة وأشار فيها إلى أن كلا الطرفين يتفقان على أن فشت المبيد هو نثوء بحري يظهر وفات الجحر فقط وإن قطر تصر على أن السيادة على هذه المنطقة محكومة بتصورها

للمانون البحار وليس بالمبادئ الإقليمية. وقال أنه معلماً كان الوضع بالنسبة لقطعة

جريدة فإن البحرين مارست تاريخياً سيطرتها على فشت المبيد والتي تشكلت في إجراء عمليات السحب ومنع الامتيازات البترولية وإقامة بئر ارتوائية

وإنشاء علامات مصغرة ومنح ترخيص لاصداد الاسماك وحل المشاكل الملاحة في المنطقة وتقديم المساعدة خلال أوقات الطوارئ.. علاوة على

تسيير دوريات بحرية في المنطقة. وأدعى رايسمان أن قطر لم تقدم دليلاً من أي

ذوع على سيادتها في فشت الدليل مضيقاً أن قطر ترفض الصلة القانونية بالممارات البحرية والإير التي قامت البحرين ببثها في فشت الدليل عام 1928 التي تمثل مظهر من مظاهر سيادة

البحرين. وأوضح أن اختبار بريطانيا للبحرين وليس قطر ليستة الممارات يعني أنها استلصحت أن البحرين هي الدولة المتكسبة لذلك كونها الدولة

التي تطبق في المنطقة آنذاك. وأشار إلى أن قطر ترفض أيضاً صلة اتصال

حل لشركة البحرين (ياكو) بحر في بئر ارتوائية في فشت المبيد في عام 1949 كما تدعى قطر استخدام فشت الدليل بصورة مصغرة من جانب

الاورب البحرينية وإن البحرين تمارس سلطة خفر السواحل في المنطقة دون أن تقدم دليلاً يدعم

دعواها.



المصدر: البيان

التاريخ: ١٦/٦/٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فرداً على ما ذكره محامى البحرين رايصمان من القنصوت وقتلوا عند البحرية يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند ترسيم الحدود البحرية وان البحرين استندت الى ان تلك القنصوت تعتبر ملكا للبحرين وان بريطانيا اعترفت بذلك وان البحرين تعارض سيادتها عليها وقال ان هذه القنصوت الصغيرة لا ينبغي ان تؤخذ فى الحسبان وان الخط الذى يجب ان يرسم عند ترسيم الحدود هو من الفصل القطري الى ساحل الجزيرة الام للبحرين.

واضاف ان ممارسات دول مجلس التعاون فى هذا الشأن لا يأتون عند رسم الحدود بهذه القنصوت وان البحرين انها لم تأخذ بهذه القنصوت عند ابرامها اتفاقيات مع الدول المجاورة. ولما يتعلق بممارسة البحرين السيادة على هذه القنصوت تلك الدكتور الاسلامي بان البحرين لم تمارس السيادة على القنصوت الصغيرة فى

شكل القامة مزارات بحرية وممارسة صيد او الأنشطة الاقتصادية او الالام او تسير دوريات موضعا ان دوريات قطر والبحرين كانت موجودة فى المنطقة وقد اوعت قطر لدى المحكمة تقارير تثبت ذلك، وان المزارات لم تكن لها اسلوايا لممارسة السيادة وان ممارسة الصيد كان مفتوحا للجميع لعل الخليج.

وبالنسبة للبحر فى تلك المنطقة اثبتت الاستندات البريطانية ان القنصوتات المعنية هي التي كانت تأسر تلك حتى ان العهد السياسي البريطاني لفت نظر الحكومة البريطانية الى انه لا يجوز ذلك، وليست هذه الممارسات فى مجملها وسيلة للسيادة وليست طريقة لاعتصاب الارض. وينتسب لرأفة البروفيسور فيل الذى ركز على مسائل مفاسات اللؤلؤ ومصائد الاسماك قائلا انما يجب ان تؤخذ فى الحسبان وان الخط الذى يقسم بين قطر والبحرين لا يجب ان يكون خط وسط بل يجب ان ينعرف مائرا الى لهو طيق تلك اسواق بيلتج اجزاء كبيرة من المياه الاقتصادية القارية.

ويج الدكتور الاسلامي انه وفقا لاستندات قدمتها قطر الى المحكمة وبشهادة الحكومة البريطانية ان تلك المفاصل كانت ملكا لاهل الخليج جميعا ولم تكن حكر على شعب دون غيره ولم تكن هناك تراخيص تصدر من الحكومة البحرينية بل ان اكثر ما فكر حاكم البحرين بتعطيل هذه المصنعة انما قامت الحكومة البريطانية بمنعه من ذلك.

وفيما يتعلق بانتمية شركات البترول التي وريصان ان قطر تدعى فى ملكيتها لعضدة ان تلك لا تشكل دليلا على السيادة مؤكدا ان الامر غير ذلك، وتذكر فى مرافعة الى مصائد اللؤلؤ فكر ان صيد اللؤلؤ بالنسبة لدول الخليج كان يعد فى القرن التاسع عشر معادلا للبترول وان قطر لم تقدم دليلا على ممارستها لاي سلطة حكومية على هذه المصائد وان الدليل الذى قدمته البحرين يظهر ممارستها لاسوى مناصب من السلطة الحكومية.

وختم رايصمان مرافعة بان ترسيم الحدود بين البحرين وقطر هو بين دولة شبه جزيرة ودولة اريخبيلية وان البحرين تقول بان الجزر وتلوات الجزر الواقعة داخل الارخبيل القلبي البحريني هي بحرينية نتيجة ممارستها السيادة عليها لفترة طويلة.

ويعد ذلك ترافع البروفيسور بروسبير فيل حول مسألة ترسيم الحدود البحرية موضعا للمحكمة بان كلا من قطر والبحرين كانتا تحددان معاييرهما الاقتصادية بخلاف اميال بحرية عام 1991م عندما قدمت قطر طلبها الى محكمة العدل الدولية. وأشار الى ان قطر قامت بمد بحرهما الاقليمي الى اثني عشر ميلا بحريا فى عام 1992م ولكنها البحرين فى خطوة مماثلة فى نفس العام مما اضت لتغيير اساسيا بالتشكيل الجغرى الى وترسيم الحدود البحرية بين البلدين حيث اصحت قطعة جرداة التي كانت تقع خارج منطقة النزاع داخل البحر الاقليمي لكلا الدولتين. أما فيما يتعلق بطلت الميديل اوضح البروفيسور فيل بان جزاء صغيرا اصبح داخل البحر الاقليمي لقطر والجزء الاخر داخل البحر الاقليمي للبحرين.

ولفت نظر المحكمة الى ان السؤال للمروح حاليا هو ما اذا كان لاهل المصائد التي تاصل بين حوار وجزيرة البحرين الرئيسية مالا يحكم تطبيق قواعد مختلفة عن تلك التي تم تطبيقها بشأن لبادا غير الاقليمية منها فى هذا الصدد بان القضاء الدولي يأخذ بقاعدة خط الوسط فى ترسيم الحدود البحرية لدول المخالفة.

وأكد فى ختام مرافعة ان الخط البريطاني لعام 1947م يمنح السيادة على حوار البحرين، داعيا المحكمة الى تطبيق مبدأ السيادة الاقليمية وقاعدة جليقية الساحل فى ترسيم الحدود. من جانبه، أدلى الدكتور عبدالله بن عبدالحظيف المسلماني وكيل دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية فى النزاع الحدودى بين دولتي قطر والبحرين بصريحات تضمنت ردودا على ما جاء فى لارافعات للسلطة الجانب البحريني.



المصدر: البيان

التاريخ: ١٦/٦/٢٠٠٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولمّا يتعلق بمسألة التقرب الجغرافي أوضح
المسؤول أن محاسن البحرين شتت في أقرب جزر
حوار من اليابسة للقطرية كما ذكره قطر في
مسألة (50) متراً ، وما ذكره محاسن البحرين من أن هذه
المسألة غير دقيقة لأن هناك خارطة جديدة صدرت
حيث ذه المسؤول على أن قطر اعتمدت أساساً
على خارطة البحرين في تدوير مسألة (150)
متراً وعندما انتهت البحرين إلى تلك لجأت إلى
إصدار خارطة جديدة للتشكيك في موقف قطر
القانوني وعندما تم حساب المسألة الجديدة في
الخارطة الجديدة وجد أنها تبلغ مسافة 300 متر
مما يبين أن البحرين أخفقت في إثبات عدم قرب
الجزيرة من اليابسة للقطرية.

ورداً على ما ذكره محاسن البحرين من أنه في
كثير من القضايا الدولية مثل غينيا ويساوي
واليمن وإريتريا بأن القشوت أخت في الاعتبار
عدد ترسيم الحدود قال أنه لم يتم أخذ القشوت في
الاعتبار عند تدوير المسائل البحرية بين الجانبين
وإنما ألتجتها بالحكمة الدولية القريبة منها
واعتبارها وحدة مرتبطة بالجزر الكبيرة، ق.ن.ا



العدد: ١٠٠٠٠

النش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٢/٦/١٦

استمكلت أمام محكمة العدل ردها على المرافعات القطرية

البحرين تتمسك بقانون البحار وتطالب بصفة "دولة أرخبيل"

□ استمكلت دولة البحرين أمس ردها على المرافعات القطرية في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين، وطلبت أمام محكمة العدل الدولية بأن يكون لها وضع «دولة أرخبيل» استناداً إلى أحكام اتفاق قانون البحار عام ١٩٨٢. ووجه القاضي فيرشتين، أحد أعضاء الهيئة القضائية الدولية سؤالين قانونيين إلى قطر والبحرين تلغي الاجابة عنهما بداية الجولة الثانية من المرافعات التي ستبدأ في ٢٠ حزيران (يونيو) الجاري.

□ لاهاي - استماعي زائر

والطفل في حساب مسئوليات والد والجزء، وفي ختام المرافعات البحرينية أمس قدم القاضي فيرشتين سؤالين طلب من قطر والبحرين الاجابة عنهما. الأول ذو شقين:

- هل كان هناك قبل عام ١٩٧١ (تاريخ استقلال البحرين)، أي الاتفاق دولي ابرمته بريطانيا مع البحرين وقطر غير اتفاق العلاقات الخاصة والحماية؟

- هل ابرمت بريطانيا قبل عام ١٩٧١، أي الاتفاق دولي مع طرف ثالث باسم دولتي قطر والبحرين أو نياية عنهما، وما موقفهما من هذا الاتفاق إن وجد.

السؤال الثاني وجهه القاضي إلى البحرين فقط لكنه ربح بتعليق قطر عليه أو ابدائها ملاحظات. وبريطانيا في، في الاتفاق ١٩٧١، وصلت البحرين به البحرين وتوايها، فما هو التحديد القانوني لدولة البحرين الآن؟ وما هو الوضع القانوني للتواي قبل عام ١٩٧١؟

وعلى الطرفين تقديم اجابة خطية قبل انتهاء المرافعات الشفوية. وطلب رئيس محكمة العدل قطر والبحرين بالتزام الوثائق المقدمة، وإن تقتصر الجولة الثانية من المرافعات على الرد على استفسارات كل طرف بصيغتها من دون اضافة أي وثائق جديدة.

وصف الدكتور عبدالله المسلماني وكيل دولة قطر، المرافعات البحرين بأنها متوازية لاتحاد المحكمة بمطالبها، ورفض استناد البحرين إلى مبدأ مثل ما في حوزته لأنه لم يرق إلى مفهوم العرف الدولي ولا يمكن تطبيقه، كما رفض قبول المنطق القانوني من قطر والبحرين كاتحاد مستعمرتين ينطبق عليهما منطق الإثبات الاستعماري.

وسبق قطر على المرافعات البحرينية بين ٢٠ و٢١ حزيران الجاري، وتحتل المحكمة جلساتها خمسة أيام للتحديد للبحرين إعداد ردها النهائي (٢٧) إلى ٢٩ الشهر الجاري).

■ قدم المرافعة اللطيفية عن الجانب البحريني في محكمة العدل أمس ميخائيل رايزمان، مشيداً على أحكام المادتين ٥١ و٥٢ من قانون البحار لعام ١٩٨٢ الذي يمنح صفة دولة أرخبيل، للدول إذا كانت جزرها والقمة ضمن أقل من ستة ميل بحري من الأرض، علماً أن أقصى مسافة في حالة البحرين ضمن ٤٠ ميلاً بحرياً.

ويعتمد قانون ١٩٨٢ كونه نسبة للياه إلى اليابسة في دولة الأرخبيل تسعة إلى واحد تحد أقصى، وفي حالة البحرين تبلغ ٣،٥ في حالة الجزر ٣،٤ في حالة المد. واستند رايزمان إلى سابقة جامايكا أثناء مفاوضاتها مع الولايات المتحدة للاستقلال، والتي منحت خلالها كدولة أرخبيل.

وعرضت البحرين في مرافعات اليوم الخامس والأخير من ردها، والتي قدمها البروفيسور برويسر وايل (فرنسي) ورايزمان (أمريكي)، مركزات قانونية تركز على الطروحات القطرية في ما يتعلق بمناهج حساب نقطة قاع البحر وخط القاع، وهي طروحات تنفكس على رسم حدود الخطوط الخاصة بين سيادة البحرين وسيادة قطر ولايتيها على لياح الإقليمية.

وشدد وايل مجدداً على مبدأ سيادة الأرض على المياه في حساب الحدود البحرية، وهو مبدأ يسمح بدمج الجرف القاري ويجعله استناداً للاحكام الأخرى.

وانتقد الموقف القطري من خط ١٩٤٧ الذي رسمته بريطانيا كأساس لتقسيم المصالح الاقتصادية قبل الاستقلال، واعتبره «موقفاً انتقائياً يرفض جزءاً هائلاً يقبل بآخر في حالة ثانية». وادّ أن «البحرين ترى أنه لا يمكن تبرير استبعاد جزء من خط ١٩٤٧ ورفضه كمرجعية لحساب خط ونقاط الأساس في الحدود البحرينية». ونبهه إلى رفض الثامنة خط الأساس الذي تضمنه قطر ولتعارضه مع الوثائق.



المصدر: الشرق الأوسط

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٦/٨٥

قطر: نرفض مناصفة الجزر مع البحرين المنامة اختتمت مفاوضاتها أمام العدل الدولية

لأهائي - الشرق الأوسط

في البحر مع البحرين لكنها لن تترك جزر حوار للمنامة.

وتركزت المفاوضات البحرينية أمس على بقاء جزر حوار تحت السيادة البحرينية، استناداً إلى اتفاقات دولية عديدة متشابهة لا تستند إلى مبدأ القرب الجغرافي وإنما تراعي شروطاً خاصة تخضع لحكم التاريخ والواقع الجغرافي والاقتصادي الذي يحدد عائدية وتملكية الأرض منها اتفاق بين الأرجنتين وتشيلي وآخر بين فرنسا وإمارة موناكو.

وقال استاذ القانون الأميركي البروفيسور بروسير فيل، عضو هيئة الدفاع البحريني في لأهائي «ماذا تريد قطر؟ انها لا تملك التراجع ولا الادلة القاطعة على ملكيتها لجزر حوار ولا تريد ان تعترف بتقارير الخبراء وإحكام لجنة التحكيم وترفض الوساطات لعقد اتفاق مع البحرين على أساس آخر نقطة من سواحل البحرين».

٢٥

قالت قطر أمس انها تريد في تسوية نزاعها الحدودي مع البحرين بشكل حاسم في محكمة العدل الدولية من دون العودة إلى الوساطات، لأنها لا تريد تسوية على شكل مناصفة، أي تقاسم الجزر المختارز عليها بالنصف مع البحرين.

جاء ذلك في تصريح له الشرق الأوسط إلى به وكيل الجانب القطري في القضية التي تنظرها محكمة العدل الدولية في لأهائي بهولندا، الدكتور عبد الله الإسلامي، وذلك في ختام الجولة الأولى أمس من المفاوضات التي قدمها الجانب البحريني.

وأكد المسلماني ان جزر حوار وحدة جغرافية متكاملة والمسافات بين الجزر صغيرة جداً لا تتعدى 150 متراً ولا يمكن عملياً مناصفتها.

لكن الوكيل القطري أوضح ان بلاده ستكون «مرتعة للغاية في ما يتعلق بالخلاف



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في النزاع مع البحرين أمام محكمة العدل نظر : دينا أدلة قاطعة تؤكد سيادة لنا على جزر «حوار»

الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

أكدت قطر أنها قدمت أدلة قاطعة لمحكمة العدل الدولية سواء قبل المرافعات المكتوبة أو المرافعات الشفهية على ممارستها السيادة على جزر «حوار» وذلك على عكس المزاعم البحرينية التي تضمنتها مرافعاتها الشفهية التي انتهت بوجوبها الأثري.

وأقر الدكتور حمد الله المسلماني الأمين العام لمجلس الوزراء وكيول بركة قطر لدى محكمة العدل أن من ضمن الأدلة التي قدمها الجانب القطري أن تسليق الطائرات فوق جزر «حوار» كان يتم والآن من حكم قطر وأمس حكم البحرين كما أن اتفاقية استئجار تقليب من البترول البحرية بين قطر وفرنسا قبلها خريطة ثبت حوار ضمن هذا الاتفاق. بالإضافة إلى أن اتفاقية شراء كيان القطري في ١٩٨٨ واتفاقية الحماية في ١٩٩٦ ترسخت بشكل قاطع أن قطر مارست السيادة على شبه الجزيرة القطرية وسيادتها اللاتينية.

وقال الدكتور المسلماني إن قطر قدمت كذلك أكثر من ١٠٠ خارطة حصلت عليها من الأرشيف البريطاني التركي والأيراني وغيرها من مصادر تؤكد أن جزر حوار تابعة لقطر.

وأشار في معرض تقديمه للمرافعات البحرينية في جويلتها الأولى إلى أنها قدمت مرشداً غير دقيق للوقائع والمستندات من خلال الاعتماد على جزئيات معينة وترك ما في الأجزاء فضلاً على محاولة استئصال المحكمة من خلال اعتبارات إقليمية ومالية وماجانية من قبيل حجم الدولة والايرادات والعنف والفقر والنظر إلى جزر حوار باعتبارها ما تفرقه من عائد استثمار وهي كلها معطيات لا تضمنها محكمة العدل الدولية في اعتبارها.



البحرين .. في مرافعتها امام محكمة العدل الدولية:

جزر «حوار» لم تكن كيانا مستقلا .. ولا مناطق خالية قطر تلاعبت بالخرائط .. وأوقات المد والجزر

لاهاي - وكالات الانباء : وأصلت البحرين وبها تطل المرافعات القطرية امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الجعدي بين البلدين .. وتراقب عن البحرين اثنان من المصامين هم استاذ القانون روبرت فولترا «كندي» والمكتوب لحنى كميشت «لونس».

القطري في بريطانيا للتسكن كان مضمونا مع الاتفاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والبريطانيات في جميع المجالات البرية مع بريطانيا في جميع المجالات البرية مع السامية التي خاض عليها عبر حضون على الاستقلال بمشاهدة منها لكل ما يشهده «بعد الهدأ الذي اقتره محكمة العدل الدولية في حاكم للزراع بين بريطانيا والفرنسا عام ١٩٦٢ والفرع بين سوريا والسلف عام ١٩٦٢.

جزر حكر لم تكن ملكا خالية من السكان كما قدم ذلك الادعاء ماضي قطر وبعض الداع البحرين فيهم فهدى بسجل التفرع التاريخي والمعماري في جزر حكر وبعدها وبيوت كثافة للبناء الكندي على الجزر منذ فترة طويلة. وأنتال لواترا في دفاعه عن قطر التناق القطرية بسجل القرب الجغرافي بين حواير واخر وايت غير استخلفم والفرع مصورة بالقطري ان القطريين بسجلها للكمية من خلال قتالها بملابس الخرائط والوقت لاد والجزر وتقال هذه القضية على طبيعة البرد الجغرافي الذي يستند فيه لفر وأرضع حوية الابداء الجغرافية التي تربط بين شاطئ حواير وشاطئ قطر بسطح منات من الأثر كما هي قطر.

الدور البريطاني استكمل للمضي للفرنسي كمشة دفاع البحرين بالرفعة من حوية الدور البريطاني في التسكن في نزاع قطر - البحرين وبعض تصوم للمساعدات الرسمية التي تربط بريطانيا بكل من البلدين حول الاستقلال وبسده واكد ان تلك للمساعدات تازم الدواير الوالبحرين تحت الحصة البريطانية منذ ١٨٨٠ بشورية هم التازل من ملكيتها في الأراضي في تقريبا أو مان التنازلات القطرية ان طر الاتفاقات بين مملكة الابداء المضي الى بريطانيا.

ركز كميشت على ان حالة النزاع الجعدي

ركز دوليترا على في الامتيازات القطرية بسجل طيات منذ مليا لملحيا مشيرة «الفرنسي» من اليد الرجل الذين التوا في الجزيرة في شكل غير واضح واكد من يلقا بريطانيا ومشاهدة ان الفرنسيين في جزر حواير منذ عام ١٨٤٠ والفرع فيها كميشت مشيرة دوليترا على ان حواير البحرين زكمتها من كل حوية.

استشهد لواترا بسجلات الشرطة والفرع وخرائط الملاحة البحرية رسم بعضها لوطاة مشاهدين عام ١٨٧٩ كما أريض حوية للسلطات القضائية على حواير وجزرها لاكم البحرين.

وقد للمضي للفرنسي لملحيا قطر بسطح يوم اذلة على سلطة البحرين على حواير قبل عام ١٩٦٢ مستندا الى وثائق رسمية تعود الى بداية القرن العشرين بما في ذلك

وثائق عن خلاف نفس بين دواير البحرين والحاكم عام ١٩٣٢ حول القسطن .. كما استشهد لوطاة بريطانيا كتيها للبحرين دلي في ١٢ يناير ١٩٣٢ كذا ان الفرنسي استشهد لوطاة حوية منذ حوية ما جعل ملوم من املين برطون ورو لواترا على دواير كتيها الجانب القطري وتسبب إلى سكان حواير ووقر فيها ان حواير كانت كيانا مستقلا ولقد ماضي البحرين مشاهدات حوية للقطريين من دواير جزر حواير لاكم دواير البحرين وتظهر دابة الادلة القوية على الجزر من قبل ال حوية وايت لواترا برقائق مكتوبة ومصورة ان



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢ / ٧ / ١٨

قبل بدء الجولة الثانية من مفاوضات البحرين وقطر تفاوض قضية الوثائق المزورة والجانبان يتسكان بعدم التنازل عن مطالبهما

الدوحة والمقاة في الوقت الذي تستعد فيه قطر لتقديم الجزء الثاني من مفاوضاتها ابتداءً من الثلاثاء القادم وعلى مدى ثلاثة أيام، قبل أن تستأنف البحرين المفاوضات في التاسع والعشرين من يناير الحالي، وعلى حين التح المسلسلي إلى رفض قطر لبدء مفاوضاتها مع البحرين، قدمت مصادر بحرينية التكذيب على ما أعلنته المقاة من عدم التفاوض في أي طور من الأملسي أو التنازل عنها فتمت أي طرف من الطرفين ومن ناحية أخرى بدأ الرئيس الاتونيسي عبد الرحمن عبد الواحد زيارته أمس لدولة البحرين حيث جرى خلالها محادثات مع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين. وأكدت مصادر اتونيسية في لائحة لن المحادثات سوف تتناول القضايا التي تهم العالم الإسلامي والعلاقات بين البلدين.

حول سبلاتها على مناطق النزاع يهمل من القسم الثاني بإمكانية صدور الحكم النهائي لصالح قطر في القضية التي تنظرها محكمة العدل الدولية منذ عام ١٩٩٢ ويتنازل صدور الحكم فيها خلال شهر ديسمبر القادم. ويذكر أن قطر سمحت الوثائق التي اتهمتها البحرين بتزويرها ويصل عددها إلى ٨٧ وثيقة من المحكمة، وأكد وكيل قطريه الله المسلسلي أن بلاده لم تكن تعرف أن الوثائق غير صحيحة وأنها حصلت عليها من مصادر مختلفة من الهند وسنغافورة وبيوطانيا. مختبرا إلى أن قطر ستعرض للمحكمة حسن نيتها في تقديم هذه الوثائق وقد أكدت مصادر بحرينية أن الوثائق المزورة التي تشكلت مجمل الأسانيد القطرية في مطالبتها بالمساعدة على حث حوار، قد أضعفت موقف قطر في القضية. وقد تصاعدت الصلوات الاعلامية بين

المقاة - من منامي كمال: مع توافد جلسات المحكمة استعدادا للجولة الثانية والمهاتية من مفاوضات الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر الثلاثاء القادم في لاهي، تفاضلت قضية الوثائق القطرية المزورة التي تم استبعادها من ملف القضية بالمحكمة خاصة مع إقرار القاضي البلجيكي جان سواون أحد أعضاء هيئة الدفاع عن قطر في المحكمة بالواقعة التزوير، وإشارته في تصريحات صحفية إلى أن الوثائق مستحقة على الطرفين إحدى المصائب الدولية التي باتتها لقطر، وقد اضطرت مصادر قطرية ومهمة إلى الرد على تصريحات المحامي البلجيكي والتخفيف مما ذكره بالإشارة إلى أن قطر حصلت على هذه الوثائق من السوق العامة. ومن ناحية أخرى ذكر جان سواون المحامي أن قوة الحجج والآلة البحرية



المصدر: القدس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٤ / ١٩٤٨

اليوم تبدأ الرحلة الأخيرة من المرافعات امام «العدل الدولية» قطر والبحرين: صراع التاريخ والجغرافيا يتحول الى الحماية والمستعمرة

لاهاي - القائمة - الدوحة -
والقدس العربي - من مآثر حمادة

يخلف النزاع الحدودي بين قطر والبحرين اليوم الثلاثاء، مراحله التاريخية الأخيرة، قبل أن تطلق محكمة العدل الدولية أبوابها للتداول والنطق بالحكم في موعد يتراوح بين شهر أبول (سبتمبر) وكانون الأول (نوفمبر) من العام الحالي، وستفتح قطر ثلاثة أيام لتختار الموضع البحري، لتنتهي يوم الخميس، كما ستفتح البحرين ولقاء مساهلياً بين 27 و29 من هذا الشهر لتلقيه الحجج القطرية.

ويعد الصراع بين التاريخ والجغرافيا الذي تميزت به المرافعات الأسبوع الأخير في لاهاي، ينصب للترافع اليوم في هذه المرحلة الأخيرة والأساسية على توصيف التكتلات القطرية والبحرينية في الصلابة البريطانية، فبقايا ركزت الترافعات البريطانية لتساقط على أن البلدين كانا مستعمرين، ترفض قطر هذا التوصيف بشدة، ولذلك أن قطر والبحرين كانتا متحيتين، وفي هذا الإطار يقول الدكتور غنبد الله السلمي وكيل قطر لدى المحكمة الدولية أن محامي الدفاع عن البحرين خطأ بين الاستعمار والحماية، والفرق كبير بين الحالتين، لذلك الاستعمار إجباري ويفرض فرضاً

أما الحماية فالتزم بالاتفاق بين المحامي والمحامي، ولهذا فإن الموروث الاستعماري للمحكمة الذي تقول البحرين أنه يجب أن يطبق، لا يسري على النزاع بين البلدين.

ويضيف السلمي أن المرافعات قطر اليوم ستتركز كذلك على ملكية جزر حوار، وستتم على محض قانونية قرار عام 1939 الذي أصدرته بريطانيا، واعتبرت فيه حوار تابعة للبحرين، ووصف القرار البريطاني بأنه قرار إداري معيب، ولا يمثل قراراً حكومياً في نزاع الحدود كما تقول البحرين.

وهكذا تكون قضية النزاع قد انتقلت من مرحلة الموضع الجغرافي إلى التاريخية إلى مرحلة توصيف الأرض للنزاع عليها، وكانت الترافعات البريطانية قد تناولت بأساليبها ما اعتبرته لهايا كغيرها كالعصر التاريخي من المرافعات القطرية، وفي هذا الصدد قالت الصحف البريطانية الصادرة أمس أن عنصر التاريخ لحساب من تلك المرافعات بسبب سحب متفهم وحقيقة مؤررة كانت قطر قد انضمت إلى المملكة، وتشن صفح القائمة منذ عدة أيام حملة متطرفة ضد الترافعات القطرية وتشن على صفات الوثائق للمسحوبة من سجلات المحكمة مع تعليقات مسيئة عليها، ويبدو أن الجانب البحريني يخلق أملاً كبيرة على دور هذه الوثائق

في الترافعات للحكمة، فيبر أن الجانب القطري يدافع عن نفسه بالقول أن هذه الوثائق ليست مزورة وإنما مشكوك فيها حيث يتنازع الخبراء حول صحتها، وأنه تم سحبها بموافقة قطر والبحرين، مشيداً بأنه تم تقديمها بحسن نية ضمن وثائق أخرى كثيرة تم الحصول عليها من مختلف المصادر العالم.

وتقول الصحف البريطانية أن الفكرة الأساسية من وراء تلك الوثائق هو إثبات تسمية جزر حوار ومنطقة الجزيرة القطرية، لقطر، ويضيف أن قطر سعت إلى رسم صورة عبر الوثائق المزورة لمفادها أن البحرين قد حازت على جزر حوار نتيجة مؤامرة بريطانية بحرها مستشار حكومة البحرين لشارلز بلغريف، وترى القائمة أن المرافعات القطرية في الجولة الأولى لم تخرج عن نطاق العامل الجغرافي، أي ملاصقة جزر حوار البريطانية لشاطئها قطر، وترى أيضاً أن عنصر الجغرافيا رغم أهميته الهام إلا أنه يجب حضور التاريخ الذي كفلت الوثائق المزورة وضعه، وفي الوقت الذي تحول فيه البحرين كثيراً على الوثائق القطرية لطمون في صحتها، تحاول قطر كسرها على حججها الجديدة التي ستقدمها اليوم وغداً ويعد غنبد الله وفي هذا الإطار يخبر المراقبون بامتصاص شديد إلى السؤال الذي وجهه القاضي الروسي في محكمة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٦/٣/٢٠٠٨

المصدر: (القدس)

العلاقات المتحيزة بين البلدين،
واضافت تقول بان العلاقات متحيزة
دون شك بين الشعبين والود المتجايل
بين الرجاءين اساسه هذه العلاقة
الشخصية الاممية، ولكن القلق عن هذا
لتفهم الاجتماعي للعارف عليه بين
الناس في مجتمعاتنا، التي تصوير
حقيقة الؤلف الناجم عن ادعاء قطر
فد البحرين في كثير من دولي على
لته ابتهامات ومهامات، هو مجرد
تضليل لم يعد يتخوع شعب البحرين
بعد ان اكتشف حقيقة التؤايبا ضد،
وقد ارزاقه ومستقبله، وقالت
الاباه: بالؤلف ليس بوس لى
وضعه على التؤوق، ولما هي مواجهة
توسع في منتهى الخطورة والسمية
للبحرين لا يمكن حلها بالابتهامات
للجامة، ولرى الصحفية ان منطق
حكومية قطر يريد ان يسلو لامل
البحرين: دعونا نطالب بكتب بالكم
بكل الوسائل، ولكن عليكم السكوت
والابتهام.
وفي المقابل يدعو الكتاب القطريون
الاجهزة الاعلامية البحرينية الى التكب
من المرة الخاططات ولهبج الناس،
والاقتداء بدلا من ذلك بالاعلام القطري
حيث يقوم تلفزيون الدولة الرسمي عبر
إثارة الشغبانية ببت للرافعات
البحرينية على الهواء مباشرة مع
ترجمة فورية لها، كما يتم التعامل تماما
مع للرافعات القطرية.

العزل الدوائية الى الطرفين المختارين
الاسيوع الماضي، حيث سألتهما عن
الاتفاقيات الدوائية التي تم التوقيع
عليها قبل عام 1971 (عام انضمام
بريطانيا من الخليج واستقلال
البلدين) وفيما اذا كانت لندن قد وقعت
اياهن هذه الاتفاقيات نهاية من النوبة
او المتابعة، وعندما سألنا الدكتور
للمصالح عن الغرض من هذا السؤال،
قال ان القاضي يرغب في التعرف على
الوضع التبالوئي للتؤالين لسيبل
الاستقلال، وقد جاء هذا السؤال بعد
التهام من الرافعات البحرين التي ركزت
على ان الحدود القائمة حاليا يجب ان
تحمزم وان تبالى كسا هي، اي ان تكون
حوار للبحرين، والزبارة لقطر، وبعد
وكيل قطر ان يكون هجوم فريقيه
التباسي اليوم على اللبوعات
البحرينية، هجوما شوسا معريا عن
اسفه لما وصفه بالاتهاكات البحرينية
المتسمة في جزر حوار بما يتناقض مع
اتفاقيتي عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٦ اللتين
وقعهما البلدان برعاية الملك فهد عاهل
السعودية.

وفي الوقت نفسه، تبادل الجانبان
القطري والبحريني التكمسات
الصحافية حيث سبقت صحيفة
الاباه من مصالوات الصحافة
القطرية تصوير سلطات وابتهامات
الجامة بين ملك البحرين وملك قطر
في محكمة لاهي، على انها تعبير عن



المصدر: الاتحاد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١/٦/٢٠٠٢

قطر تستأنف مراقباتها أمام محكمة العدل الدولية

■ لاهاي، ٢١ أيار، استأنفت محكمة العدل الدولية جلساتها في لاهاي أمس للاستماع إلى الجزء الثاني والأخير من مرافعات الجانب القطري بشأن الخلاف الحدودي القطري البحري المعروف أمامها. وقد استهل المرافعات البروفيسور جون سلاتون بالتعليق على مرافعة محامي البحرين الدكتور فتحي كميشة وخاصة حول مبدأ الكل ما بيده.. ولكن ما يجوز له أي انتهاك الحدود المروكة من عهد الاستعمار كما هي... معرباً عن رفضه لهذا البناء سواء من ناحية المبدأ أو القانون وإن هذا البناء يعني نشوء كيان شرعي جديد بعد زوال الاستعمار وأن كلمة لا يطبق على القضية المحلية ولا على الامارات القطرية بصفة عامة.

وأشار سلاتون إلى أن استقلال الحكم لم يكن مطلقاً محل اعتراف وأن ارتباطهم بمعاهدة مع المملكة المتحدة لم يكن على حساب اراضيهم أو حقوقهم الأخرى... وأن معاهدة ١٩٦١م التي انتهت العلاقات الخاصة للبحرين وقطر مع المملكة المتحدة لم تؤد إلى خلق كيانات قانونية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق

التاريخ : ١٦ / ٩ / ٢٠٠٢

الجامعة العربية تجدد عرض وساطتها لإنهاء الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين

كاتب - علي خميس

انتهى الخلاف الحدودي الذي استمر ٦٦ عاماً بين السعودية والبحرين، وبدأ للجلس في الاسراع باتسوية النزاعات الحدودية للحد من الاخطار الحدودية بالطرق البرية، وذلك حتى يمكن تهيئة الخطم العربي من جديد في مرحلة التحديث الاقتصادية والدينية، وفي تلك في الوقت الذي بدأت فيه نفس الثلاثة الجوزة الثانية والاخيرة من دارالاعتام البحرينية - القطرية اسم محكمة العدل الدولية للظفر في ذراعيها الحدودية، حول جزر حوار ومخافة الزنبرة، وهي الجزر التي تشكّل بها قطر، في حين تزك البحرين ملكيتها لها استناداً إلى وثائق ومعاهدات تاريخية ترجع إلى عام ١٧٨٠، ومن المعروف أن القضية الحدودية من السكّال لمسوية للدول والتي لا يجوز لتدخل ايها إلا بناء على طلب رسمي من الأطراف المعنية وهو ما لم تقدم به كل من قطر والبحرين بعد إلى محكمة العربية.

لمنت جامعة الدول العربية مجدداً من استعمالها للوساطة لتسوية الخلاف الحدودي للتفاهم بين قطر والبحرين، والتي لتستهل طاعت جسد للتحدث الرسمي للجامعة إلى الجامعة على اتصال مستمر مع الجانبين بهدف تهيئة الأجواء، مؤكداً استعداد الجامعة للقيام بدور رسمي وفعال لإنهاء الخلاف الحدودي إذا ما دلت قطر والبحرين من الجامعة العربية للقيام بهذا الدور. وأصرر للتمتع الرسمي من قبله إلى أن يتجاوز الجانبان مشكلة الحدود ويتوصلان إلى اتفاق نهائي على غرار ما اذنت عليه كل من السعودية والبحرين مؤخراً، وكان مجلس الجامعة قد عبر في اجتماعه لثلاثين في الأول برئاسة الدكتور عصمت عبد الجليل الأدين ليعلم من تقديمه



المصدر: السجلات الأولى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦٦/٦/٢٠

الدوحة تؤكد أنها ستلتزم قرار «العدل الدولية» حتى لو قضت بتنازلها عن الزبارة للبحرين

لهايا: عبد الحميد الجياوي

عدا في بعض الصلاحيات الخارجية. كما أوضح سالون كانت لبريطانيا القائمة ببلد دولة مستعمرة ليس بينها قطر أو البحرين.

وأشار المحامي القطري في ذلك الصدد إلى اتفاقية 5 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1916 بين شيخ قطر وبريطانيا التي تقول إنه ليس هناك أي نفوذ أو سلطة على شيخ قطر إلا بعض الترتيبات مثل عدم التعامل مع قوى عظمى عدا بريطانيا التي توافقت على حماية خارجية. وترأى لصالح قطر المحامي الهندي شانكر داس الذي اعترف أن البحرين كانت لها ممارسات سياسية عن طريق منح الان للقطري وممارسة سلطة الحكمة في جزر حوار، ولذهب إلى الإشارة إلى أن قبائل الدواسر كانت تمارس السلطة المستقلة وكانت تقوم برحلات إلى جزر حوار للصيد في الشتاء مشيدا على أن قبائل الدواسر لم تنصع قبل عام 1928 لأي ضوابط والتزامات لأنهم كانوا مستقلين عن أي سلطة بحرينية كما ركز المحامي شانكر داس على أن نشاطات البحرين قبل عام 1923 لم تكن لها صلة بسيادتها على جزر حوار مما لا يؤسس لها أي حق بإعادة السيادة على ذلك الجزر أو حتى سيادة قبيلة النعيم على منطقة الزبارة. وأكد وكيل دولة قطر للطريق الأوسط في ذلك القاض أن الدفاع القطري اثبت أمام المحكمة أن كسبه جزيرة قطر نشأت ككيان سياسي منذ عام 1868 تحت سيطرة أسرة آل ثاني، وهذا أنقذهم من بسطة ليشمل كلا من الزبارة وحوار.

أعلن رئيس هيئة الدفاع القطرية أمام محكمة العدل الدولية في لهايا بهولندا الدكتور عبد الله السطمان، أمين عام مجلس الوزراء القطري، أن بلاده ستلتزم بتخفيف قرار المحكمة بشأن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن منطقة الزبارة للمملكة.

وركزت دولة قطر أمس خلال مرافعتها الشفهية على محاولة نفي وعدم اعلية مدا يوتي بوسيدنيته الذي اشار إليه أحد أعضاء هيئة الدفاع البحرينية المحامي التونسي لفتح كميشة القائل بضرورة الاحتفاظ بالحدود الموروثة عن الاستعمار على طريقة ذلك ما بيده نكل ما يجوزته.

وشدد جون سالون محامي الدفاع القطري على أن قطر لا تتنازل ما ذهب إليه المحامي فتحي كميقة وترى أن الاستناد إلى ذلك القضا هو خروج عن الموضوع وأوضح سالون استناد القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة أن مدا يوتي بوسيدنيته لا ينطبق إلا على الدول التي ترحل حثونا استعمارية وإدارية قديمة، وهو الأمر الذي لا يستلوي مع الوضع القطري أو البحريني.

وركزت هيئة الدفاع القطرية كل جهدها على التأكيد أن قطر والبحرين لم تكونا مستعمرتين بريطانيتين وإنما محبتان بريطانيتان تتمتعان بالاستقلالية التامة



المصدر: الوثيقة الاسطى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٤٤/٦/٢٠

قطر: مطالبة المنامة بالزيارة كمطالبة العراق بالكويت وايران بالبحرين

لهاجى عبد الحميد الجيدوي

بخلت أمس المراسمات الشفافية لدولة قطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا حول نزاعها مع دولة البحرين بشأن الجزر المتنازع على ملكيتها، مرحلتها النهائية.
ويركز مستشارو دولة قطر في اليوم الأخير المخصص لسماع وجهة نظر الدولة على التأكيد على أن منطقة الزيارة وجزر حوار هي ملكية قطرية بالاعتماد على وثائق خرائط بريطانية وفرنسية.
ولعب المحامي البريطاني الذي سيقدم على حد الطعن في قرار بر سينكلير، إلى البحرين، ووصف ذلك بأن حوار إلى البحرين، ووصف ذلك بأن ذلك إلى عدم رضى حاكم قطر على تم توافيق أبداً على ما وصفه بالاحتلال.
وأبلغ الدكتور عبد الله بن عبد الشرق الأوسط في تصريح خاص رفعت أمام المحكمة للملايسات لا قرارها لعام 1939 الذي يعطي ح. حقيقة الاعتبارات السياسية وأل نفس البترول الذي كان قائماً بين الشركات الأمريكية والبريطانية التي أدت إلى إعطاء البحرين جزر حوار كمكافأة لها لحسم هذا النزاع، وكان السير إيان سينكلير قد قدم أمام المحكمة استعراضاً لتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة والظروف التي مر بها العالم في تلك الحقبة وأندلاع الحرب العالمية الثانية وتوقف امتيازات النفط في المنطقة، مشدداً على أن جزيرة جنان التي تعتبرها البحرين جزءاً تابعاً لجزر حوار ليست كذلك.
ونفى أيضاً أن تكون البحرين قد مارست السيادة على جزر حوار.

قبل عام 1937، مختلفاً أن جزر حوار تعود إلى قطر.
وشكك لسان دفاع قطر أمام المحكمة في الوثائق والصور التي قدمتها البحرين قائلاً: «إذا كانت الصور لا تخطئ، فإنها تعطي انطباعاً مضللاً» مشدداً على أن قطر تسيطر على المسافة بينها وبين حوار التي لا تزيد عن 250 متراً بعكس الصور التي تظهرها المنامة. كما أوردت هيئة الدفاع القطرية أيضاً وثائق للمحامين السياسيين البريطانيين في المنطقة وقتها وفيما ثور واليان اللذان قالا أن جزر حوار لا تتبع البحرين.

وخصصت مرافعة عضو هيئة الدفاع القطرية أريك ليفيد لإثبات ما وصفه بالملكية التاريخية للزيارة لقطر، مركّزاً على أن موكلاته (قطر) هي التي كانت تطالب بعرض حوار على التحكيم منذ عام 1964. في حين أن البحرين لم تقبل ذلك إلا في عام 1988 بعد أن عرضت الزيارة كخوذة مقايضة، وشبه المحامي أريك ليفيد (المحكي) وضع منطقة الزيارة بميناء انتويرب البلجيكي ومدى ارتباطه ببريطانيا، وماذا قال نايفيون في ذلك الميناء التابع إلى النيابة البلجيكية بأنه ضمه مسدس مشرع على قلب بريطانيا، كما اسهب في ذكر الاسئلة المشابهة لوضع الزيارة على يامسة شبه الجزيرة القطرية بشأن المطالبة بالزيارة كمطالبة للعراقية بالكويت ومطالبة ايران بالبحرين نفسها.



المصدر: العشيرة الابيض

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢/٦/١٤٤٢

واعلمد اريك بيلفند اسلوبا دفاعيا سائرا في محاولة منه للتأثير على المحكمة في ما يتعلق بملكية قطر للزيارة لاللا، من المنطقة البحريني يقود سكان منطقة الكوت دازور (جنوب فرنسا) على شاطئ المتوسط) من مواطنين الرياء من اميركا والشرق الأوسط الى المطالبة بان تصبح تلك المنطقة ملكا الى يندائهم. وحتى ملك بلجيكا الحالي الجير الثاني الذي يملك بيتا في تلك المنطقة، عليه ان يطالب بضمها الى بلجيكا.



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤/٦/٢٠٠٠

وفد من قبائل منطقة الزيارة أمام محكمة العدل

قطر تتهم البحرين بتحويل حوار "قاعدة عسكرية"

توضح لطرفين ما لهما وما عليهما، كما لم يحصل تحالف من تنفيذ تلك القرارات.

وتكر اتهام البحرين بأنها «الشارت موضوع الزيارة كترجمة وإداة تكتيكية لا تمتلك في الواقع صلاحة حقا مقننة ومشروعة».

ورفض المسلماني تأكيد البحرين أنها اضطرت لتحويل وجوبها العسكري في جزر حوار لمنع احتلالها من قبل قطر، كما رفض بشدة وصف الصادق القطري في المناطق المختلطة عليها بأنها «توسعية» مثيرا إلى أن الدولة «سعت في أكثر من مناسبة إلى الامتناع عن التصعيد العسكري وأقبلت بالوساطات السلمية». وأضاف أن «البحرين تلتزم بمبدأ الحيادة وسلطة الأمر الواقع لاحتلالها جزر حوار، وتمركز هذا المبدأ على مدار الساعات وحركات حوار إلى قاعدة عسكرية فقط».

وكرر إلى محكمة العدل وفد من القبائل المنتحبة إلى منطقة الزيارة يمثل مجموعة سكان الشمال والشمال الغربي لشبه جزيرة قطر، وضم الوفد ممثلين عن قبائل النعيمي والنعيمي والكنيسسي، وقال أحدهم: «لنصالحنا أنهم ياملون بأن يعود للمنطقة دورها كعامل توحيد بين شعبي البلدين القطريين والبحرين وأهل اللينين تربطهما علاقات قوية».

□ بلغت قطر محكمة العدل الدولية التي تنظر في الخلاف الحدودي القطري - البحرين، أن بريطانيا أخذت قرار التحكم عام ١٩٦٩، وأنهت البحرين بتحويل جزر حوار إلى «قاعدة عسكرية» فيما حذر وفد من «قبائل الزيارة» إلى المحكمة.

□ لاهي - اسماعيل زاير

الحكمة أن قطر يستسلم برودها على اسئلة القاضي قبل نهاية المرافعات القطرية. وأقر رئيس المحكمة القاضي فيرلنغتون نظم المواقف الرسمية للقطر، بانتظار الرد البحريني في ٢٧ حزيران (يونيو) الجاري.

وشارة في مرافعات اسمي عن الجانب القطري السير إيان ستكلير وجان لوك كينيديك وإيريك بيغيد، وركز ستكلير على «عدم شرعية القرار البريطاني منح جزر حوار للمبحرين عام ١٩٦٩» وقال أن قطر لم تقبل به ولم تعجزه تحكما في أوانه، ولم تتجلب به كي قبله أو ترفضه.

وانهم بريطانيا بأنها «أخذت قرار التحكم ورفضت قطر عندما عرضت به» وسعى جان لوك كينيديك إلى تنفيذ مقولة أن البحر يحق اليابسة معتبرا أن «الطائفتين البحرينيتين تقوي على مبالغة».

وعاد إيريك بيغيد إلى الطبيعة القانونية للتحكيم البريطاني الذي وصفه بأنه «ناقص» لأن موضوعه غامض ولم يكن مستقلا أو محايدا، وزاد أن «القرارات لم

دعت قطر محكمة العدل الدولية (مقرها لاهي) إلى رفض الاعادة البحرينية في شأن السيادة على جزر حوار وللملعة جزيرة وزارة وجنار، ورفض الدكتور عبدالله المسلماني وكيل قطر مداخلته في آخر أيام الجولة الثانية للمرافعات القطرية القطرية في الخلاف الحدودي مع البحرين داعيا المحكمة إلى إصدار حكمها «بما يتناسب والقانون الدولي».

وشدد على سيادة قطر على جزر حوار، واعتبار لفت النبيل ولفعة جزيرة حوار بحرية تحت السيادة القطرية، وزاد أن «لا سيادة لدولة البحرين على جزيرة جسنان وزارة، وأن انشاءها بوضع الأرضين عند التعامل مع خط الأساس وحقوق الصيد والذليل، يخالف مع المبادئ القليلة لحساب حدود المياه الإقليمية في القضية المرافعة».

ورسم المسلماني الصود القصصية للسيادة القطرية، واق الإبعاد والواقع البحرية التي تنصصك بها الدولة، وأبلغ



المصدر: (الفكس)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٣ / ٦ / ٢٤

اختتام المرافعات القطرية.. والمنامة

تتراجع 3 ايام ابتداء من الثلاثاء

قطر ترفض تهمة التوسع وتطالب

محكمة لاهاي برد «حوار» اليها

والبحرين تدفع الى تطبيق مبدأ

« لكل ما بيده »

عملا بالموروث الاستعماري



المصدر: البيان

التاريخ: ٢١/٥٣

لنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

لاهاي - الدوحة - القاهرة

«القدس العربي» - من مازن حماد:

نقل وكيل دولة قطر في محكمة العدل الدولية الدكتور عبد الله السليمان، وصف محامي البحرين جواد العريض لبلاده بأنها دولة توسعية، قائلاً: إن البحرين هي التي يمكن أن توصف بدولة توسعية، نظراً لانتهاكاتها وأعمالها على جزر حوار، ومطالباتها بمدينة «الزبارة» التي تقع في النير القطري.

وأعرب المسلماني في مرافحته الأخيرة أمام محكمة العدل الدولية أمين عن أسفه لقول محامي البحرين أن قطر كانت تمتد الندة لمهاجمة حوار عسكري، وأن الدعايات التي أقامتها بلاده على الجانب المواجه للساحل القطري هي لعل أي هجوم عسكري على الجزيرة. وقال: إن قطر لو أرادت اللجوء إلى القوة العسكرية لاستعادة الجزيرة لفعلت ذلك منذ الاحتلال البحريني: فيئر الشرعي لهذه الجزيرة في العام 1934، وأضاف أن بلاده سعت طوال الستة عاماً الماضية إلى حل سلمي، مشفهاً إلى الاحتجاجات القطرية على هذا الاحتلال والوساطات العربية والفليجية من أجل إنهاء الخلاف بين البلدين.

وقال أن ما يشعرنا بالازعاج هذا التكن من قبل محامي البحرين بأن قطر ستقوم بغزو حوار عسكري، وما يصدر من تصريحات مضاهية ومضللة من الجانب

البحريني في هذا الإطار، رغم أن القضية معروضة على محكمة العدل الدولية، وهي الجهة المختصة بالفصل في هذا النزاع.

وأكد الدكتور المسلماني إيمان بلاده بأن القوة ليست هي الحل الأمثل في مثل هذه النزاعات، ويجب في المقابل ألا تعاقب لأنها انتهكت السياسة السلمية في التعامل مع هذه القضية منذ نشوئها في العام 1933.

وسأل وكيل دولة قطر إن البحرين وأصلت انتهاكاتها للجزر من خلال إقامة منشآت وقواعد عسكرية في حوار، رغم وجود اللوائح موقعة برعاية الماهل السمووي محامي 1967، 1990 تدعو إلى عدم لحدث أي تغيير في معالم الجزيرة قبل البت في مصيرها.

وطالب للحكمة بالتشافي عن جميع الأنشطة التي قامت بها البحرين في جزر حوار، منذ صدور القرار البريطاني المؤقت عام 1936 بمنحها الجزيرة، وأن لا يتم توثيق أي وضع قانوني عليها، ولا يسمح للبحرين بالاستفادة من مطالباتها وانتهاكاتها في حل هذا النزاع.

وتقدم وكيل دولة قطر في ختام مرافحته التي ألقمت بها الجولة الأخيرة من مرافعات بلاده أمام محكمة العدل الدولية التي ابتدأت يوم الثلاثاء الماضي، بمطالب قطر في هذه القضية، والتي تلخص في ثلاثة: وهي إعادة السيادة على جزر حوار التي تخضع الآن للسيادة البحرينية إلى قطر، وإن فلتت النيبيل، وقطعة جردية للتنازع بينهما والقرابين من النير القطري مما من



المصدر: العدد ٥٨

النشر والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٣

والمنشآت وتلعب تحت السيادة القطرية والفتت هي أرض صحراوية شبه مغمورة بالماء تظهر أثناء الجزر فلا هي بر ولا هي بحره ورش مطالية البحرين بمنطقة والزيارة التي تطل جزءا من شبه جزيرة قطر، وتدخل ضمن حدودها الجغرافية وإن ما ينطبق على الزيارة ينطبق على جزيرة ميثان، ابهاما، كما طالب بالتسليم البحرينيين المقيمين على أساس خط بحري واحد للقاع البحر.

وقال وكيل دولة قطر انه سيقيم اجابة على سؤال القاضي التروسي بمشكرة مكتوبة، وكان القاضي وجه سؤالا مشتركا لقطر والبحرين، فيما اذا كانت بريطانيا وقعت الاتفاقيات دولية نهاية من التولتين قبل عام 1971 لتأكيد ما اذا كان البلدان يتعاملان باستقلالية، ولم تكونا مستعمرتين، وهو الدفع الذي قدمته الدائمة بهدف اقرار حدود والوروث الاستعماري. وقد ركز محامو قطر خلال الايام الثلاثة الماضية على بعض ادعاء البحرين بملكية حواري وجزان وادعموا وثائق بريطانية قالوا انها لا تعتبر الجزر للشار اليها من ضمن الجزر البحرينية، وتصدت لهامي رود بودوي من المساعدة الانظو-مثمانية للوقعة عام 1913 ولم يتم التصديق عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الاولى، وقال ان تلك المساعدة عكست وجهة النظر السائدة آنذاك تجاه الوضع الاقليمي وخضوع شبه جزيرة قطر لآل ثاني، مضيفا ان هذا الوضع لم يتغير منذ ذلك الحين.

حيث ان الاسرة ذاتها ما زالت هي التي تحكم قطر، ونبيه بودوي المحمكة التي ما وصله بالازواجية في ادعاءات البحرين حيث يركز محامو بلعها على ان معظم سكان قطر يعتمدون على الساحل الشرقي لكتهم يتجهلون في الوقت نفسه ان معظم سكان البحرين كانوا يتجمعون في مدن شمالية في حين خلت السواحل البحرينية الجنوبية والجنوبية الشرقية تماما من السكان، ورش الهامي بودوي محاولة البحرين بناء قضية من حافية ان معظم القطريين كانوا يسكنون الساحل الشرقي، لأن المهم في هذه لمسألة ليس التوزيع السكاني على الارض، وإنما سريان السيادة، والسيادة كانت سارية لآل ثاني على كل شبه جزيرة قطر. ولغت بودوي نظر المحمكة التي ان المعاهدة الموقعة بين بريطانيا العظمى وقطر عام 1916 هي مثال آخر يظهر قدرة آل ثاني على الحصول في اتفاقيات دولية، وبعبارة اخرى التصرف ككيان سياسي مستقل، سواء اطلق عليه في تلك الفترة دولة أم لا.

اما الهامي شتور داس فقد اعاد التأكيد للمحكمة بان هناك اربع وثائق بريطانية تعزز بلعاه بان وجهة النظر البريطانية عام 1933 (أي قبل ست سنوات من ملح حوار البحرين) كانت ترى ان جزر حوار جزء من قطر وذلك حسبما يبدو من تاريخ المفاوضات البترولية آنذاك، ومن مساحات الاراضي التي خصصت للتغلب عن النفط، واشهر الهامي للمحكمة خارطة للاستياذات



المصدر: العكس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٣٧ / ٦ / ١٠

الخطية قال إنها تلذد الرغش البحريني لها،
واضاف ان هذه الخارطة لم يتم اعتمادها
لشمديد مناطق الاستيلاء في الاراضي
البحرينية او السمودية او حتى الايرانية
فهذه الخارطة هو تقديم الاتفاق الجغرافية
للخط في قطر بما فيها جزر حوار، وأكد
الحامي ان البحرينين فسميت لفسر
المساحات المخصصة لها في مجال التقلب
من الخطط، فطانيت بالجزر، واهمال
شكر داس ان احكام قطر هو الذي منح
حقوق الاكتشاف والتون المسح في جزر
حوار عام 1935 اي قبل اربع سنوات من
قرار بريطانيا منح الجزر لبحرين.
وتناول السير ايان سينكلير في مراحله
الاخيرة سيادة قطر على شبه الجزيرة،
فان لا ان البحرين اعترفت بقطر ككيان
مستقل عنها في عام 1868 وان هذا
الاعتراف يتضمن بالضرورة الاعتراف بان
ال ثاني في قطر كانوا مطولين بمارسة
السلطة على كل شبه الجزيرة والذي لا بد
ان يتضمن جزر حوار التي تقع كلها او
جزئيا داخل حزام الشلالة امثال البحر
الاقليم، واهمال ان البحرين توقفت بعد
عام 1868 عن ممارسة اي نوع من انواع
السلطة على جزر حوار وان السلطات
البريطانية ملئت حاكم البحرين من انتهاك
السلام البحري عبر اي تدخل في الشؤون
القطرية.
وفي الوقت الذي تستمد فيه البحرين
لتقليد الحج القطرية يوم الثلاثاء لقلبه
لقد اعلنت صحتها حنة مغلطة على ما

تضمنته المرافعات القطرية وذلك من خلال
التركيز على الوثائق القطرية التي سميت
من الحصة والتي تسميها البحرين مزورة
وتسميها قطر المشكوك في صحتها، وكذلك
من خلال مقالات يكتبها اساتذة قانون
وتاريخ، وفي هذا الاطار نشرت صحيفة
الايام مقالاً للكتور حسني درويش قال
فيه ان محامي دولة قطر تصادفوا في
مرافعاتهم الفوضى في المسائل والقضايا
الاساسية التي يسهروها الخلاف وانهم
تناولوا على استبعاد ميدا الغرب الجغرافي
(في المارة الى ملاصقة حوار لغير القطري)
مضيفا ان هناك سوابق قضائية يستهدي
بها في كل هذه التنازعات، ويسمى درويش
الى تقليد الصفحة القطرية للركزة على ان
قطر والبحرين لم تكونا مستعمرتين
بريطانيتين وانما كانتا محميتين ذلك ان
الاستعمار يرفض بالقوة اما الحماية فلتتم
بالانساق، وقال درويش ان الحماية
البريطانية كانت نوعا من الاستعمار المباشر
وان الحماية والاستعمار سواء بسواء،
واضاف ان هذه المسألة تظهر ميدا الحدود
الغروقة من الاستعمار التي يحكم في
النزاعات وهو ميدا سبق ان اعتمدته المحكمة
في كثير من المنازعات باعتبارها حولا بونيا
استقر في وجدان المجتمع الدولي الذي
يهدف الى الحلول دون إثارة الخلافات
الحدودية بين الدول بعد استقلالها.
وحاول الجانب البحريني الطبع من
خلال مرافعاته، الى تطبيق مبدأ أكثر ما
يبيده وذلك من منطلق ان الحدود التي



المصدر: الكس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/٢٣ / ١٤٠٣ هـ

أرسلها المحلة البريطانية تيمثر موروثا استعماريًا وهذا الوروث معمول به كأساس في المعاهد من التنازعات وأنه مسا دام البريطانيون قد منحوا حوار للبحرين قبل أكثر من ستين سنة، فهذا يعني أن تيمثر حوار جزءا من البحرين، وإذا ما طبق مبدأ طلل ما يبدء فان منطقة الزبارة الناضجة للسيادة القطرية والواقعة داخل شبة الجزيرة ستثبت على أنها جزء من قطر.. وينتهي النزاع إلى الوضع السائد قبل المحكمة.

وستستمر دفعات البحرين ثلاثة أيام، أي الثلاثاء والأربعاء والخميس، حيث ستقبل للثلاث بعددها، وتبدأ مداولات القضية للوصول إلى قراراتهم وسالت بالقدس البحريه الدكتور المسلماني وكيل دولة قطر حول البية صدور الاحكام في المحكمة الدولية فقال انها تهتم بالصوت وان صوت الرئيس هو المرجح اذا جاءت النتيجة متساوية.. وبالمناسبة للنزاع القطري - البحريني، سيشتم صدور ثلاثة احكام في قضايا حواري وقوايعها، وجان، والزبارة باعتبار انها قضايا منفصلة. وبعد صدور الاحكام غير القابلة للتقش أو الاستئناف والالتزام للطرفين حسب القانون الدولي، ستكون الحدود البرية والبحرية وخطوط العرض والطول وملكات كل من البحرين وقطر لا ستثارت مما يطلب وضعها موضع التفتيش، ويتطلب صدور القرار في الريع الاخير من السنة الحالية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٤ / ٦ / ٢٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظر تطالب محكمة العدل الدولية بإعلان سيادتها على جزر حوار:

الوجهة من مراسل الأهرام : تلقت قطر من محكمة العدل الدولية إعلان سيادتها على جزر حوار، وذلك في ختام مفاوضات قضائية استمر الأمل حول نزاعها الحدودي مع البحرين .
وأكد عبد الله السلمان الأمين العام لمجلس الوزراء ويكيل دولة قطر أمام المحكمة أن بلاده على ثقة من أن قرار محكمة العدل الدولية سيحقق وحدة الأراضي القطرية وإعادة جزر حوار إلى سيادتها.
وقال السلمان في كلمة ألقاها أمام المحكمة مستنداً إلى قرارات الشرعية التي استمرت جارية على مدى شهر أن قطر لم تقبل مطلقاً بالاحتلال البحريني غير المشروع لجزر حوار أو بالقرار البريغاتي الصادر في ١٩٩٦ بفتح السيادة على جزر حوار البحرين.



البحر الأبيض المتوسط في أعين نجات داهي

الاعلان: إصرار الشقيق يجرع الكبرياء

تدلل شيئا، ولهذا فمن التطلع أن تشهد في الجهة الحالية من
الاربعاء، التي تنتهي خميس المقبل ما قد تشعرون منه الأبدان،
خاصة وأن البحرين تشعروا ما يمكن وصفه بـ «جرع الكبرياء» من
إصرار قطر على المطالبة بالجزر التي سيطر عليها للامانة منذ
أزمان قديمة وتخطي كل الحدود والأعراف بمجرى القضية على
المحكمة ومحاولة طرد كل المطالبة والتي يقولون الثاني فيقولون
والتي غير مصححة على المحكمة، ويريد من
عقل هذا الجرح ما يظهر فيه البحرين من
متشبهين قطر البحرين والى والى والاشغاف
السكابي في مطالب «الطاقة الجغرافية والمادية»
والزيادة السكانية البحرين، ولهذا تريد
الحديث الاستكباري من من الذي يعمل له أن
يلعب فيها لدى الآخر... وفي أسئلة رغم
تسويتها وحساسيتها تجسد ويهدد للآخر
الذي يعمشها الأبدان حاليا، وهو سابق أن
تضيقه بسهولة ويسكن سبها في اتجاهات
كثيرة في المستطيل وهي اتجاهات يري
الكثيرين أنها لن تلبث منذ جدد، ولعل معانيها
قد بدأت تنحس فيسما وراء الآن من لجانها
بصرفي لفتح جهة أخرى ثارا للكرامه
الجزيرة ويدا على ما يسوقه في اللامانة بطنه
الشقيق، والبحرين، «تطلب فتح تطويق في
موسم الزائقي القطرية التي وصلتها بها
مؤيرة، وتطلب لمرورها خلفها صا سببه
لها هذه الأبحاث من إصرار كابية زعموية
فكثايف الاستعانة بخبراء لجانا لإثبات
شكوك البحرين في هذه الوثائق والحقن من
عم مصطلح لا تغني على أحد، وفي تكايف
تضاد في لائحة الاستنزاف الذي الحالي
للذين في هذه للامانة التي يستحق فيها الطرفان بكونية من لشهر
الحامين والشراء، اللذان في العالم

رغم مرور أكثر من ٣ أسابيع، فإن التبيانات الإنشائية
والتمنيات الديبلوماسية لم تتحلق، والتجود على محكمة
العمل الدولية للفصل في الخلاف الحدودي بين البحرين
وأعلن، لم يخلف من حدة التوتر بين الطرفين
ويذا الجانبين في فتح كل مطالبة وتبادل اتهامات عنيفة بلغت في
حدها درجة التشكيك في الجذور والأصول، ويأت نموذج حسم
القضايا بين الأعداء مثلا ويحدث به ويستند إليه البعض ويطلب
بطله بين الأعداء... فرغم أن البلدين شينا - مجرد تمن - أن يذوي
حكم المحكمة في تودة الأجرء، وتأمين العلاقات بينهما، في مجرد
التذكير في أن الحكم المنتظر في غضون أشهر قليلة للكملة
سحق ذلك بعد خضرا من الخيال، وما يحدث بين البلدين حاليا
داخل لروية المحكمة وخارجها الإجماع أي عربي ولا يمكن التزام
الصمت في مراجعتها، خاصة وأن هذه القضية سجلت أول حدث من
نوعه في تاريخ قديم، بلحا فيه شيطان في محكمة دولية للفصل في
خلافهما... والآخر أن يحدث هذا بينما خلاف جدي آخر على يد
من أسعد العلاقات يتم حله تصديقا في هذه الأيام، التي تشهد
مواجهة التوحه واللامانة على المحكمة، على ماأهت جودت فلسطين
اليمين والسعودية، بل ويمن البلدان أنهما اللذان هذا للاب نهائيا،
ويضا نجد أن أسانيد الحكم الدولي بين اليمن وأريتريا حول جزر
حبيش في البحر الأحمر، قد طرحت كمنهج في للزلاقات للنهاية
لفقر والبحرين في محكمة العدل، فلماذا لم نسمع من خطوه ماثلة
للاحتذاء بالحل الأخرى الذي جسده الفلوج السعوي ليعلى
وإطلاق برميل البارود للشعل، الذي شكك مساجلات وكهايات
«العلماء» الذين من البينين عليه وتريد من الخراب لسطة لتفجروا...
والشهر هذا أيضا أن البحرين تؤكد أن خلافها مع قطر على جزر
مصرار، لم حسمه في عام ١٩٦٦ من خلال هيئة حكم بريطانية وأن
إنها وثيقة كتابية بخط حاكم قطر في ذلك الوقت تؤكد لفره نتيجة
هذا التحكيم وتسلمه بكونية الجزر للبحرين، وإذا أصيب لهذا القليل
الذي تؤكد البحرين، فمة الوثائق التي تشكل في سجلها الأسانيد
الطرية فيما تطالب به من السيادة على الجزر، فلماذا ولماذا لوجهة
النظر البحرين ستكون كمن يدور في حلة مفرقة يصوم الحديث
من النطب الأخرى بالسيدة على هذه الجزر فهو من موضوع
لاستشارة إلى اللامانة والوثائق ولعل هذا ما دفع قطر كسا يرى
البحرينيون إلى اكتسب بكونية العرب للجزر على الجزر وهي جهة
يمكن إبطالها بطرح التنازع للامانة لجزر تيم أسانيد كثيرة من أباد
التابعة لها، بينما تلتزم كثيرا من دول أخرى، والد عرست البحرين
فيما مصورا بنى العرب، «الشجوه» الذي تتحدث عنه قطر بالنسبة
لجزر حرار والبحرين الأخرى للامانة عليها

الامانة - سامي كمال



البحرين : « اللغة العاطفية » أم الخطط القانونية ؟

الساحة زيرا وبهنا.
■ محاولة استمالة محكمة العدل الدولية عبر استخدام اللغة العاطفية والوجدانية بعيدا عن الفلسفة والمنطق القانوني من قبل مدعيتها بعيدا عن سكان البحرين وبخمسائها لثقت مساعدتها اذا ما اعيدت جزر حوار لقطر فمثلا عن خسارتها لحدود اقتصادية يفرى صوائد استثمارية لها وهو ما لا تنضمه المحكمة في اعتبارها.

وأتوسع الدكتور للسائني في تدليسه على الوثائق والمستندات التي تضمنها قطر خلال مراجعتها لتؤكد حقوقها في السيادة على جزر حوار، إن هناك إبرة فاطمة فتعاطا تؤكد أن قطر مارست السيادة على هذه الجزر، منها على سبيل المثال أن تحاقق الطائرات فوق جزر حوار، كان يتم بأن من حاكم قطر وليس حاكم البحرين، كما أن اتفاقية امتياز التخليق من البحرين التي أبرمت بين قطر وبريطانيا عام ١٩٣٥ يترفق بها خارطة تثبت أن دحوارة ضمن هذا الامتياز، بالإضافة إلى ذلك فمنعت السموات البريطانية والفرنسية التي أجرتها شركة البترول البريطانية والتي تعاقب على خراطط تبين أن دحوارة جزء من قطر، إلى جانب تقديمتنا لأكثر من ٨٢ وثيقة تركية وأكثر من ١٠٠ خارطة حصلت عليها من أكثر من ١٥ مستنداً تؤكد جميعها أن دحوارة قطرية، فمثلا من ذلك فإن القرب الجغرافي لحوار من قطر عنصر حاسم على هذا الصعيد، ذلك أن القرب الجغرافي لا يتأثر من فراغ فوئقا لاتقالية ملبليس، فإن الجزيرة متى كانت واقعة في المياه الإقليمية لدولة ما تكون تابعة لها..

■ أما عن تشكيكه أعضاء الفريق الغربي البحريني على كل ما أورده الفريق القانوني القطري خلال المراجعات فيقول المسلماني، إن اللات للقطر فهم لخدمة الجانب البحريني اتصافا أبدا وكل ما يوده لكل ما يبرهنه وهو حاضيتا إبقاء الحدود البروتجة من عهد الاستعمار كما هي وهو توجه جديد من قبل البحرين باتجاه القيام بتنازلة بحسب أنها لن تكون سوية حتى يلقى « الزياره » مع قطر وتبقى حوار مع البحرين..

البحرين : العزب الطيب الظاهر

تطلق محكمة العدل الدولية بلاماي يوم الخميس المقبل، باب المرافعات الشفوية لكل من قطر والبحرين، حول نزاعهما الحدودي، وذلك تمهيدا لحجز القضية للحكم الذي من المقرر أن يصدر إما في نهاية نوفمبر أو ديسمبر المقبل، وبذلك يحسم هذا النزاع الذي قضى عليه أكثر من ٦٠ عاما، مشكلا عنصرا

ضاغطا وسليدا على العلاقات بين الخليتين، قطر والبحرين.

وقد اتسعت اسم الأول - الخميس - الجولة الأخيرة من المرافعات الشفوية القطرية، أمام المحكمة والتي تم خلالها التمسك على المرافعات البحرينية وتقليد ما يسمي الحاسنين القطريين إسماعات بحرينية بخصوص السيادة على جزر حوار، وهي المسألة البحرية في النزاع الحدودي بين الخليتين.

ورفضا للدكتور عبداللطف المسلماني الأمين العام لمجلس الوزراء وكيل دولة قطر، أمام محكمة العدل الدولية، في حديثه لـ «الأهرام» فإن المرافعات البحرينية أتسمت بلاث سمات:

■ تقديم عرض غير دقيق للوقائع والمستندات من خلال الاعتماد على نظرية مدع مآلتشاء، وذلك من خلال اختيار الجزئيات التي تناسب والإعراض عن باقي الجزئيات التي لا تناسب، ويقوم بتضويها سواء على مستوى الوثائق أو المستندات.
■ المبالغة في تقديم مزاعم الجانب البحريني لته لـ، فعلى سبيل المثال تطالب للامانة بارتفاع ١٩٦٦ ميلا مربعا من المياه الإقليمية القطرية، وذلك تمت حجة أن مصائد الاسماك ومفاصاها اللؤلؤ كانت تابعة للبحرين وهو ما يعني أن الاطراف في البحرين - والكلام للدكتور المسلماني - يريدون التهام هذه



المصدر: **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٩٤٧/٧/٢٥**

قطر ترفض قرار تسوية الحدود لعام 1939 والبحرين لا تقبل قرار عام 1947

المسلماني - الشرق الأوسط - مجلس التعاون لم ينشئ

آلية لنفض النزاعات بين أعضائه

لها: عبد الحميد الجيجاري

انتهت محكمة العدل الدولية في لاهاي في هولندا الخميس الماضي من الاستماع إلى الجولة الثانية من المرافعات الطارئة في القضية التي رفعها قطر ضد البحرين بشأن الخلاف الحدودي بينهما، حيث أكدت الدوحة رفضها لقرار تسوية حدود قطر البحرية مع البحرين عام 1939.

وتبدأ محكمة العدل يوم الثلاثاء المقبل الاستماع إلى الجولة الثانية من المرافعات البحرينية التي تستغرق ثلاث جلسات متتالية تنتهي الخميس لإنهاء الدوحة من تقديم مرافعاتها الشفوية الثالث والشرق الأوسط رئيس فريق الدفاع الطاري في القضية المتكلم عد الله المسلماني، أمين عام مجلس الوزراء في قطر وأجريت معه الحوار التالي:

● بعد انتهائكم من المرافعات الشفوية أمام محكمة العدل الدولية بشأن خلافتكم مع دولة البحرين حول الحدود ومسائل حدودية أخرى، ما هو تقييمكم لهذه الحالة؟

أعتقد أنه إذا كان لا بد من تقديم فإن هذه المرحلة تشمل أموراً كثيرة، باختصار شديد أعتقد أن دولة البحرين من خلال مرافعاتها تحاول أن تفتح محكمة العدل الدولية بابقاء الوضع على ما هو عليه بحيث أن تبقى الوزارة عند قطر ولا تخرج حوار إلى قطر الأم فهي (البحرين) تريد أن تفتح

المحكمة بذلك باعتبار أنه كان وضعاً استعماري قديماً ويجب إلقاء عليه. أما كي ما يتعلق بالبحرين فإنها تحاول أن تبتلع جزءاً كبيراً من المياه الإقليمية لدولة قطر. إن أكثر ما شد استغرابي هو توسعية في حين أنهم يطالبون بالوزارة وحوار ومصائد الاسماك ومخاضات التوليد. لماذا بقي قطر يا ترى؟

● على ماذا اركزت مرافعاتكم في الحدود؟ ما قصوره حكم بلكلحكم في الحدود المتنازع عليها؟ ركزت مرافعاتنا بالأساس على أن حوار جزء لا يتجزأ من قطر. وأنها في المياه الإقليمية القطرية وأن قطر تطلعت بالقطاع هذا الجزء من جيبها ومنحه إلى دولة أخرى. إن جميع القواعد التاريخية وكل المستندات تشير إلى أن حوار لم تكن في يوم ما جزءاً من البحرين. والبحرين للأسف أثقلت معنا في السابق على معالجة هذا المشكل لكنها عجزت عن الرد عليه. وفي تقديري أن ذلك هو اعتراف ضمني منها بأن حوار جزء من قطر وليس من البحرين. أما في يتعلق بالوزارة فإن البحرين نفسها عبرت عن رأي صريح وواضح وقالت «إن مطالبنا بالتسوية الوزارة صعبه نحن نعلم

أن الوزارة ضد الحديث من طرف البحرين لقط منطقة كبحجية لا غير بقصد المقايضة بها مع حوار. أما في ما يتعلق بالبحر لنكون منقون للغاية في هذه النقطة لا نصر على تطبيق خط 1947 ونقول إن قرار 1947 و1939 كليهما يجب إعادته النظر فيهما في حين أن الجانب البحريني يرفض قرار 1947 ويغفل قرار 1939 وهذا أمر لا يتلاقى مع الحقيق.

● والوضع كما هو عليه الآن، ألا تعتقدون أنكم تملكون نحو الحصول على حكم متناصف بينكم وبين البحرين على الجرن المتنازع عليها؟

نعتقد أن طلبات الطرفين واضحة وكلها يطالب بالسيادة على الجزر بأكملها ولا أتصور أن أحداً من الطرفين يضع في الحساب أن المحكمة ستقوم بمقاصفة الجزر بينما وليس هناك أحد منا يدعو إلى المناقصة. لا أتصور أن ذلك ممكن لأن حوار وحدة جغرافية متكاملة عبر التاريخ وإن تأسفات في ما بينها، بين كل جزيرة وأخرى، صلبة جداً لا تسمح بالقطاعها وجزائها ثم إن وجودها كارتدليل أو مجموعة متكاملة العرب إلى قطر لاغتميرات كثيرة أهمها أنها لا تشهد عن الشاطئ القطري بأكثر من 180 متراً.

● ما هي تلك الخطية لكسب القضية خاصة أن الوثائق الزيرة التي عرضتموها في البداية قد رتبكم أمام المحكمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٦/٤/٢٠٠٥

المصدر: المشرق الأوسط

بالتسوية للوثائق المطعون في مصحتها لقد قلنا مرارا وتكرارا ثلجي إلى مستوى وصلها بانها مژورة ولحمنا انلة كثيرة قبل استخدام هذه الوثائق منها شهادات من لثانيا تكل على انها وثائق صحيحة قدمت الى محكمة العدل الدولية، ولكن عندما طلعت البحرين في مصحتها استمعنا بخبراء كثيرين ايرانيين واميركيين واتراك وغيرهم اختلفوا في ما بينهم سواء حول الاحمار او حول مكونات او محتويات هذه الوثائق. وحتى جامعة برام البريطانية كان لها رأي في هذه الوثائق واكتت ان وترابطها كلها قد وقعت لكن بعض الاميركيين مثلا اناروا مشكلا مع البعض اما الارمنيون فقللوا ان الكتابة جديدة والخط ليس خط شخص واحد كما ادعى. وامام تلك الاختلافات اردنا عدم تعليب الامر على هيئة المحكمة والتمسكنا بالامارات عليها وعلى الطرف الآخر الاجراءات حسن لبيدنا من خلال انتقائنا لوثائقا غير خبر اننا اكثر مما انتقد البحرينيين وانهم اعترفوا بذلك حينما قالوا في من الاعتراف ان قطر انتقلت في بعض الاجراء والوثائق اكثر مما اتقدوها هم. لا اعتقد ان تلك الوثائق ثرية

موقلنا لاننا نمك وثائق الثمانية اخرى كثيرة جدا وليست هذه هي الوثائق الوحيدة. الى النهاية، الى غاية اصدار حكمها نحن كفريق قانوني من تاجيدنا ماضون حاليا في جميع اجراءاتنا الى غاية الحصول على حكم حاسم من المحكمة. لكن كما عبر عن ذلك الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير قطر ان كل الارباب ما زالت مشرعة ومفدوحة وان كل السبل والامكانات متاحة واننا اذا ما تم لتسوية الى حل مرضي بين الطرفين فال امر مستحيل. • هل تعتقدون في احصال تسلمكم الى حل نهائي؟

استطيع ان لجزم لكم ان هذه الطريقة لا يمكن ان تحصل خاصة انه سبق لنا مع الوساطة السعودية

التي التبعث كل اساليب الوفاق والمؤدية للخليعة لحل الخلاف ان قلنا ولم نقول غير ذلك سنة الى حل مع البحرينيين ولم نتجج كذلك الاتصالات الكثافة في الفترة الاخيرة من خلال زيارات القمة المتكررة ولم ذات انفسا بأي حل ولكن بالرغم من ذلك فاننا نقول ان كل امر وارد واننا لا نطمع مسادا بيفيه المستقل.

• هل معنى ذلك ان امكانية العدل عن محكمة العدل الدولية ما زالت قائمة وان السلطة السياسية يمكن ان تستعيد ثوابي ادارة هذه القضية؟

• لذا التوجه الآراء السياسية نحو التوصل الى حل مرضي بين الجانبين السياسيين ليستصح للقضية وان ذلك سينفكس علينا هنا كفريق قانوني. ان كل السبل متاحة بما في ذلك استمرار القضية اذا لم يتم التوصل الى غاية صدور الحكم فيها.

• اذا ما صدر حكم من لثاني ما هي لتكاسات على نظرية دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد طع الطريق نهائيا امام امكانية استنهاض اليه لنفس التزامات من غيريها؟

• اني اسول ان هيئة قضى المنازعات التابعة لمجلس التعاون الخليجي هي مجرد آلية حبر على ورق، وهي لم تبعث يوما الى الوجود لان نشأتها مرفوعة بنشوب نزاع وكذلك باصدار المجلس قرار بانشأتها، وغاية لانه الى حد الآن لم ينشئ المجلس هذه الآلية ولم يجرها ولم يفعلا والصو انه في حين قيامها فانها ستكون ضعيفة لانه بيمسطة لا بد ان تصغر توصياتها الى الدول السبع الأعضاء التي يجب ان تجمع على تلك التوصيات بما فيهم الخصوم تلك الموقلة على تلك التوصيات التي ليست حكما. ان يصعب التصور ان تكون تلك الآلية فضالة لان الاجماع فيها ضروريه واثيرا فهي لا تصغر حكما وانما توصية. وعليه لا التصور ان حكما من محكمة

العدل له لتكسات سيلة او سلبية على مجلس التعاون الخليجي باعتبار ان التراضي اساس الجوه الى محكمة العدل الدولية. كما انه يجب الا ننسى ان الوساطة السعودية نصت لي ما نصت عليه من امور اخرى انه متى عجزنا عن التوصل الى حل ودي بين الطرفين ومتى اختلفت الوساطة السعودية فيمكن للطرفين الجوه الى محكمة العدل الدولية فكانت هناك من البداية موافقة ومشاركة من دول مجلس التعاون لهذه الخطوة.

• لذا حكمت المحكمة لتصلحكم الا تتبرعن خرج البحرين من مجلس التعاون فخليجي وما لتكاس ذلك على تيممك الاثافي

• اعتدنا ان صدور الحكم لصالح اي كان من الطرفين لا يجعل الطرف الآخر غير راض عن حكم محكمة العدل الدولية وان يخرج طرف من عضوية مجلس التعاون الخليجي، كما لا التصور ان الحكم سيفتقد المجلس او يساهم في تفككه اما بالنسبة للبحرين فاني لا التصور انفسا انما سوف تلحق الى الذي الذي سترفض فيه حكم محكمة العدل الدولية انما تعلم ان دول العالم كلها سواء كانت عربية او غير عربية لمعت في السابق بحكم محكمة العدل الدولية.

• لذا كان الحكم لصالح البحرين هل سيقبلون لتتم بالانتقال لحكم المحكمة

لقد اكد على ذلك الامر وزير الخارجية وقيل ولقال مرارا وتكرارا ان نهائيا الى المحكمة يعني القول بحاكمها وانما بدوري اؤكد ناس الحكم.

• هل ان الحكم لصالح البحرين سيؤثر في علاقاتنا الاستثنائية مع لثاني؟

• ان يؤثر بل بالعكس انه سيعني حقبة طويلة من التوتر دامت ٥٥ عاما وسيهيئ الضوض بالاستقرار والطمأنينة بالحق الذي احاط بقطر وسيمنع انفسا ثويت الاتحاد بين الاجيال المقبلة وبذلك تستهني المشكلة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٥/١٠/١٠

المصدر: الصحافة الإسرائيلية

● ألا تمتثلون أن للشكل فابل

للانذار العسكري؟
لا للصور. لكنه، إنه واضح كما
للت امام محكمة العدل الدولية ان
الطرف الآخر لا يحترم لمعدلاته
بموجب اتفاقية 1987 و1990 ولا
يحتزم الوضوح القائل الذي القزم به
الجميع الداعي الى عدم تفجير
المعالم القانونية والجغرافية في
الجزيرة. كما أنه من الواضح أيضا
ان الجانب الصهيوني على مدار
الساعة، خاصة في الفترة الأخيرة،
يخشى جزرا صناعية حول جزيرة
خوار وإبنا المحكمة بذلك الأسر.
كما أن هناك ازدياد ملحوظا في
استخداماتهم ومعداتهم العسكرية
في الجزيرة تقابله قطر يظهر من
الصبر لأنهم لثنا ونحن معهم

امام محكمة العدل الدولية للغاية ان
يصبر حكم في ذلك الشأن.

● ما رأيكم في ما نعتت فيه
مرافعة الدماري لتزسي فشي كمشية
لصالح البحرين الذي طالب بتلجيح
الحدود الدولية عن الاستعمار بهدف
ترسيخ الاستقرار وعدم فتح باب جهل
(الحروب) على المنطقة؟

لا يخفى عليكم أن مبدأ لكل
ما يبده لكل ما يصورته، لا يمكن
تطبيقه على دول مجلس التعاون
أو لا لأنه ليس عرفا دوليا كما ادعى
الدماري فشي كمشية وإنما عرف
القيمي نشأ في بعض الاقليات
واصبح لصا في متشاق منطقة
الوحدة الاقليمية وفي بعض دول
منطقة اميركا اللاتينية كما أن ذلك
المبدأ لم يترق الى أن يكون عرفا
دوليا مازما على دول المعالم
قائمة. من ناحية اخرى انه (المبدأ)
يعترض أن قطر والبحرين كانتا
دولتين مستعمرتين من قبل
بريطانيا وهذا غير صحيح على
الأطلاق وتريخه بفسد، فقطر
والبحرين كانتا فقط ضمن اتفاق
لها في وتريخهما علاقات مع
بريطانيا. تعلمون انه لم يحدث

فزو أو فتح أو استعمار للامارتين
ولكن كانت هناك اتفاقات موقعة مع
بريطانيا بآلية الطرفين. بالعكس
كانت الدولتان تمتعتان باستقلال
داخلي علي وكانت هناك قطع بعض
القيود الخارجية. ان العجب
العجاب هو حين تقول البحرين انه
كان هناك استعمار بريطاني لها،
ففي عام 1964 قالت بريطانيا لقطر
والبحرين ان لهما الحق في
مراجعة الحدود والقرارات التي
اتخذت في الماضي بما فيها قرارات
1939 و1947، فكيف لنا ان
نأتي في عام 2000 ونقول اننا كنا
مستعمرين وذلك القرار لا بد ان
يكون ساريا الى الابد. في الحقيقة
أن تطبيق ذلك المبدأ القانوني يكون
ممكنا عندما ترض وضع مستقرا
ولكن الطرفين كان كل واحد منهما
يجعل على الآخر، بالحدودينون لا
يملكون بقرار 1947 ونحن لا نقبل
بقرار 1939 فكيف يمكن أذا التكلم
عن دولة لصعود ولوضع كسان
مستقرا وسائدا؟

● ما مر تليكم على العمادة التي
توصلت اليها أخيرا السمرية واليمن
لترسيم الحدود بينهما، بذلك الشكل
الذي؟

الحقيقة لقد سعدنا بما
توصلت اليه للمساكنات بين
السعودية واليمن الى حل نهائي
لترسيم الحدود بين الطرفين وكما
تطمون فإن ذلك القضية أخذت
سنوات طويلة ويستعنا أن نسمع
أن دولة خليجية وأخرى عربية
جارة توصفان الى حل نهائي لذلك
الخلاف الذي سيساهم بدون شك
في المزيد من تشييق التوتر بين
الدول العربية. نحن حقا سعداء
بذلك.



المصدر: البحر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ / ٦ / ١٩٩٤

صحيفة بحرينية : شعور المحبة مع قطر فوق التقاضي لدى محكمة دولية

■ للناس - واخ، أكدت صحيفة بحرينية ان لمة عملاً كثيراً على سميه العلاقات البحرينية القطرية بعد الانتماء من المرحلة القطرية والقضائية بشأن الخلاف الحدودي بين البلدين الخليطين.

واوضحت صحيفة «الآيام» في تعليق لها تحت عنوان «اضحا... لمة فوق جميل» وراء اليوم «ان تاريخاً طويلاً من العيش المشترك والحوار المشترك بين قرب شعبين في بعضهم في الخليج والوطن العربي يرسم لنا ملامح ذلك الاقلاق الجميل. وأكدت ان البحرين بلد التضامن وبلد الانوار والاحترام وبلد الطبيعة ثم ان حب البحرين لقطر والقطريين مثلاً هو حب قطر والقطريين لبحرين مسألة فوق كل الاعتبارات ومسألة فوق التقاضي لدى محكمة دولية مع كل التقدير لهذه الحكمة. وشهدت على ان هذا الشعور للتقارب بين الشعب الواحد في البلدين سيبقى هو ضمان المستقبل وصمام الأمان ضد خطوط الانعزات في كيان البحرين وبعد الحكومات القطرية حول تاريخنا ومصيرنا المشترك. واستشهدت الصحيفة بذلك على عذبت امير دولة البحرين اجمع من الشخصيات التي تعال المصمات والكنية الوطنية في البحرين حينما قبل صمود بالنس «ان الانشاء في قطر ينبغي ان يتفهموا ويغفروا لنا نعتنا بتواضع وحقوقنا الوطنية مثلاً نقرر لهم نعتكم وشعورهم الوطني من جالهم». وبعد هذه الرحلة القضائية والقانونية فتحة عمل كبير على مستوى العلاقات الثنائية بين البحرين وقطر علينا ان نستخدمه بكل الجهد الممكن... ولكن نتوقف عند مرحلة معينة».

ولخصت «الآيام» الى القول «ومن هذه الحقيقة القصصية والمشرقة تقول لاضحا لنا في قطر رغم هذا الغنى العظيم الذي لم نسم اليه هنا في البحرين ورغم هذه المصير واليوم لذلك التي تظلل اليوم سمعاناً الواحد بين النوبة واللغة فتحة فوق جميل عندما تنجلي هذه اليوم والارادة الملتزمة لدى الجالين... فاليد الواحدة لا تمسك... ولمة فيه في آخر الليل... هو صورة نعمة لمحبة بين الشعب الواحد في البلدين».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦/٤/٥٥

ممثل قطر أمام محكمة العدل:

الدوحة اختطرت أهل السلي ٦٠ قايأ في خلافتها مع البحرين

الدوحة - من التعزب الطعيب للظافر: كتبت قطر انديانها إلى أهل السلي في خلافتها الحدود مع البحرين وأنها لا تفكر في خيار القوة العسكرية مطلقا ، وفي الدكتور عبد الله السليمانى ممثل قطر أمام محكمة العدل الدولية ألقى تقرير الخلاص حاليا - أن يكون قد ألقى في استخدام قطر أهل السلي في النزاع خلال مرفعه يوم الخميس للامس أمام المحكمة

وقال للسليمانى لمراسل الأهرام إنه كذا أمام المحكمة أنه يجب عدم معاقبة قطر لأنها لم تلجأ إلى القوة العسكرية لاستموجاع جزر حوار، وأن مرفعه جاءت ردا على وجود ممثل البحرين أمام المحكمة بل سلطات بلاده تدوز ترسانتها العسكرية في حوار خوفا من قطر وتساؤل كويل يمكن للجانب البحرينى أن يخفى من قطر ألقى لتنتزله ٦٠ عاما دون أن تحرك ساكنا بانتظار أهل السلي والجهود إلى محكمة العدل

وأضاف أنه من الأحرى أن تشفى قطر من البحرين ألقى مازالت تواصل إجراء التحقيقات والتعويضات العسكرية وبناء التكتلات العسكرية وزيادة الوجود العسكري كخفا من إنشاء الدائمة سبع جزر صناعية حول جزر حوار وذلك على الرغم من توقيع البحرين اتفاقيات دولية تكفى بعدم تغيير الوضع القلقوى للمنطقة



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ / ٦ / ١٩٧٦

جزر «حوار» أمام محكمة العدل الدولية

السلطات البريطانية لم تول أي اهتمام بأسماء بـ
والكيانان الجيران وهما البحرين وقطر، فسيضا ان
القرارات التي صدرت من الجمعية العامة لكرت 45 اثبتا
دولة حديثها للثقة والتضامن ولكنها لم تكتف على
الاراضي مرفوع البحث ولكنها شملت ما وصل بـ
مشاريع اخرى، وفي محاولة للفصل بين سلطات الحماية
والصهيبة التي هي البروتيسور سالين لثة للكتاب بارثيل
كثير تقول ان السمات الاصابع المصحات هي ان التاج
البريطاني يقتدر على ممارسة سيادة مطلقة دون فهم
الاراضي

وعاد شاتركس في تناقض واضح بالاشارة الى ان
قضية الدواسر كانت/ تمارس السلطة للسفلة/ وانها كانت
تتم بمرحلات في جزر حوار الصيد في اشتهت انطلاقا من
مقدار الاستمر في الزاقي والبيوع، وانهم من جهة اخرى
قضية الدواسر بالمصيان على الدولة وقال انهم امتدوا
على الاملاجات الاقتصادية التي بدلا فيها شيخ حمد بن
عيسى آل خليفة وفادروا الى التمام بالملكية العربية
السعودية لانهم امتدوا الاملاجات اسما الى سياجهم
على صيد وشجرة اللؤلؤ وانهم ان قبائل الدواسر لم
تتمتع قبل 1992 لاي غوايط والقرارات انهم كانوا
مستقلين من اية سلطة بحرية حسب زعمه.

وانهم ان نشاطات البحرين قبل 1923 لم تكن لها
صلة وسيادتها على جزر حوار ما لا يفسس لها اي حق
بفهم السيادة على تلك الجزر او حتى سيادة قبيلة النعيم
على منطقة الزايرة.

واعترف شاتركس بحوة قبيلة الدواسر الى البحرين
حسب الظروف التي حددتها اللقي السياسي للساحل لهم
بالوعة الى البحرين والاصابع الحكومة البحرينية وضع
الضرائب والالتزام بالقضاء البحري ومنهم حرية
المحل. الا انه ناقش نفسه بالاستنتاج بان ذلك لايد ان

«مازلت مشكلة جزر حوار للتنازع عليها بين
قطر والبحرين منطلقة حاليا امام محكمة العدل
الدولية وهذا جزء من مرفعات قطر في محاولة
لاثبات ملكيتها للجزر»

استأنفت محكمة العدل الدولية في لاهاي
مؤخرا جلسات الاستماع الى للمرفعات لشهوية
لدولة قطر وللعلقة بالزراع الحدودي بينها وبين
البحرين وذلك في الجولة الثانية والاخرة لدولة
قطر ويعدها ستستمر للحكمة الى مرفعات دولة
البحرين اعتبارا من اليوم 27 يونيو الحالي »

وقد انتقدت اجراءات المحكمة برفاعة البروتيسور
ساليون مثلا من حكومة قطر الذي قال ان للواقف
للمصارعة بالث جلية وللمسحة حول ملكية الزايرة وان
البحرين اثارت مشاعر كثيرة فيها يتخطى باللمس بشأن
هذه المنطقة وفيما يتخطى بجزر حوار فادس انه كان لقطر
ملكيا مباشرة عليها قبل البحرين وهو الامر الذي سيظهره
معاصر قطر في مرفعاتهم للثابة.

وتذكر ساليون ما ذكره ورفقاؤه في مرفعاتهم
السابقة من التنازلات لالة الحكومة البريطانية والحيارها
حسب زعمهم الى جانب البحرين خصوصا في مسألة
جزر حوار وقال انه لا يمكن الا ان لخصص الى للسائل
الاساسية التي طرحت بما يخص الحقوق للتنازلات من
الحقة الاستعمارية.

واشار الى ان للتيسم الاخرى الذي لثرت الحقة
الاستعمارية بما يخص الصراع بين بوركيها لاسو ومالي
كان ميلا عاما من القانون الدولي يتضمن الحصول على
الاستقلال وذلك نتيجة لعملية التحرر من الاستعمار
وكثير البروتيسور ساليون اتهامات لبريطانيا انظلا من



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٠١٧ / ٦ / ٢٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتقي على الشك بخصوص ممارسة البحرين للسيفاية أو السلطة على هذه المناطق.

وخلع خشنکسلی سی ماریه السیدی لی جزر هوار
 دوشیا ان السیدی لم یکن فقیذا ومعدنا علی احد وای نفس
 کذلک قال ان بلجیوف لرسد لی شکره لی فی عام
 ۱۹۳۸ زکاحان حقوق البیرون خارج البیرون فی منعت
 اصلا لی حاکم البیرون ونظام سلطنتی لکاملت
 النواخ القطری سره آخری بوله انه علی کین الدیاس
 رهایا البیرون فلیز مجریه وجههم عذابه لا یطی السید
 السید وبعین علیه لاجره

ولقد السيد شانكوراس أنه يقدر الذين عاشوا في جزر حوار من أطفال وغيرهم متسائلا عما لنا كان وجوبهم معيشتهم في هذه الجزر كلها أم لا في السعادة واللكمة.

وكتشف للحامى عن تنقلهم لآخر فى القوافل بين أضرار إلى موضوع رابع لعالم البحرين لشدة فترة الأضداد من قبل

...السيادة على حوار. وتناول شانكر داس خطاب للقيم

[illegible]



المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٦/٦/٦٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامارات تدعو إيران للتخلي عن استفزازاتها وتطالب بحل سياسي لانتهاء العقوبات على العراق

العراق... والتي لن يؤدي استمرارها إلا إلى مزيد من معاناة
الشعب العراقي، الشقيق... ولقد الحكومة العراقية استكمل
تنفيذ جميع بنود قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
ودعت الامارات جميع الدول الاسلامية للوقوف مع لبنان وضعه
ومساعدته في معركة دينه والتضامن في الجنوب واليهما
الفرق بعد تحريرهما من الاحتلال الاسرائيلي.
وأشارت كلمة الامارات الى تواصل التكتلات العراقية
وعدم استجابة اسرائيل لاستحقاقات العملية السلمية
وعملتها في ملفيات الاسرى السوريين والبناني.

كما لا يخفى... ولم تدع دولة الامارات إيران مجددا إلى
التخلي عن ممارستها الاستفزازية والقيام بالوسائل السلمية في
معالجة قضية جزر الامارات الثلاث المحتلة... والاستجابة لدعوة
صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة
لحل النزاع حلا سلميا وفقا لمبادئ والواعد القانون الدولي عن
طريق المفاوضات المباشرة أو للجوء إلى محكمة العدل الدولية.
جاء ذلك في كلمة الدولة امام مؤتمر وزراء خارجية الدول
الاسلامية المنعقد حاليا في كوالالمبور والتي القاها سعادة
السامير سيف سميد بن سعاد وكيل وزارة الخارجية... ودعا
فيها إلى البحث عن حل سياسي لتتواءم المطالبات المرفوعة على



المصدر : المصروف الاوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٨٠

مضور ولي العهد البحريني الى محكمة لاهاي

يؤكد اهتمام المنامة الشديد بالخلاف مع قطر

دفاع البحرين يحاول تفنيد الادعاءات القطرية في جولة المرافعات النهائية

لاهاي، عبد الحميد الجيجوي

فماضات البحرين اسم محكمة العدل الدولية مرة أخرى عند افتتاح جلسة المرافعات الشهرية الأخيرة لدولة البحرين. ال خليفة ولي العهد البحريني برافلة الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة نائب رئيس الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية. واعتبر المراقبون ذلك الحضور بأنه رفع لمستوى وحجم الوفد البحريني داخل المحكمة.

وشكل وجود ولي العهد البحريني إلى جانب هيئة الدفاع البحريني جواد سالم العريض وزير الدولة، والشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة سفير البحرين لدى المملكة المتحدة والشخصية هما بنت راشد آل خليفة سفيرة البحرين لدى فرنسا نقطة اهتمام من جانب الرسميين والقانونيين الدوليين في المحكمة.

كما عززت البحرين اسم ايضا وجوها الكفيف والعالي لمستوى امام محكمة العدل الدولية بوفد شعبي يمثل عدا من افراد القبائل المتكثفة إلى منطقة الزبارة الواقعة حاليا تحت سيطرة قطر.

وقال ولي العهد البحريني في بيان وزعه عند مغادرته قصر السلام مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا: «إن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد (البحرين) قد تابع عن قرب جميع المرافعات

المتعلقة بهذه القضية.

وأكد ولي عهد البحرين أن هذه القضية القائمة امام محكمة العدل الدولية هي من اهتمامات القيادة العليا في البحرين، وأن قدومه إلى لاهاي هو لتوجيه الشكر إلى الفريق الدفاعي البحريني على الجهد الذي يبذله لاسترجاع أراضي ومياه البحرين الآتية.

وشكلت مرافعة عضو هيئة الدفاع البحريني المحامي فحي كمشة في بداية الجولة الأخيرة والخاتمة للمرافعات الشهرية التي بدأتها دولة البحرين امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، نقطة انعطاف هام في مجرى القضية التي تنظر فيها المحكمة بشأن أن تعود ملكية جزر حوار ومنطقة الزبارة وبقية الجزر والغسوت المتنازع عليها مع قطر.

وعز كمشة الذي قالت مصادر قضائية وقانونية عديدة في لاهاي انه لقد لأمس أهم مستأج الحكم المتناظر من المحكمة على أساس مبدأ «بوتو يوسيتيس» (كل ما يجوزته لكل ما يجده) الذي عرضه هو نفسه على المحكمة ليت في الخلاف البحريني - القطري ومطالبة للمحكمة بتثبيت الحدود القائمة بين البلدين على أساس انها موروثة عن الاستعمار البريطاني الذي غابر المنطقة في عام 1971م.

كما هاجم كمشة بشكل منظم اسس الدفاع القطري الذي لاهه جون سالمون وإرتكن على

امثلة في تنفيذ طروحات سالمون السالفة بأن دولتي قطر والبحرين لم تكونا ابدا مستعمرين بريطانيين. وكشف محامي البحرين عن وثيقة موقعة من المفقور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة موجهة إلى الامم المتحدة يطالب فيها أمير البحرين السابق في اول يوم لاستقلال بلاده بمعضوية الامم المتحدة. وقالت الوثيقة التي عرضت على الشائشة القائمة امام هيئة المحكمة الدولية فيما قالته: «إن البحرين استقلت اليوم سيادتها واستقلالها عن بريطانيا».

كما كشف كمشة «امام المحكمة ايضا ان مبدأ «بوتو يوسيتيس» الذي سبق محكمة لاهاي أن عطلت في احكامها في نزاعات حدودية مماثلة في الشرق واسميركا اللاتينية، لا ينطبق على نزاعات حدودية موروثة عن الاستعمار حسب وثائق من دول أخرى كانت غير مستعمرة مثل الاحكام الصادرة بموجب ذلك لبلدا لصالح بعض الدول المنفصلة عن يوغوسلافيا السابقة.

وأكد كمشة في تصريح خاص له لشرق الأوسط أن هذا المبدأ (بوتو يوسيتيس) ينطبق بحد ذاته وبكل جوانبه على النزاع البحريني - القطري ومن غير الممكن للمحكمة إلا تأخذ به عين الاعتبار عند اصدار حكمها في هذه القضية. وتعرض كمشة لادخاله



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٩٦٨ / ٢٦ / ١٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل دولة قطر الدكتور عبد الله بن عبد اللطيف السليمانى الذى كان قد انتهى من المباحث بالامه الاسبوع الماضى مدعيا ان قطر والبحرين لم تكونا خاضعتين للاستعمار البريطانى بالقول «ان هذا المبدأ لا ينطبق على منطقة الخليج التى لم تكن مستعمرة بل محمية بريطانية» ورد كميشة على ذلك قائلا: «انه الاستعمار بعينه حتى ولو حاول الجانب القطري اللعب بالكلمات».

واكد مراقب خليجي في محكمة لاهاي للشرق الأوسط طلب عدم ذكر اسمه ان محكمة العدل الدولية التى تهتم اساسا بالسلم والاستقرار في العالم لا يمكن لها ان تتجاهل القضية التى فجرها كميشة في هذه القضية. وان عدم الأخذ بهذا المبدأ هو فتح باب جهنم في تلك المنطقة.

من ناحيته ركز عضو آخر في هيئة الدفاع البحريني المحامي يان بولسون على اتهام الدفاع القطري بما أسماه «نظرية المؤامرة البريطانية» واكد «ان خصصنا مسبقون بنظرية المؤامرة ويصف كل بريطاني بسوء النية تجاه قطر وان كل وثيقة منه (بريطانية) هي وثيقة تآمرية على آل ثاني وضد قطر بشكل مقصود».

اما المحامي ميخائيل رايسمان الذى طلب من المحكمة عشر دقائق اضافية عن التوقيات الرسمي للمرافعات التي كان

مقررا لها ان تنتهي مع حلول الساعة الواحدة بعد الظهر بالتوقيات المحلي فقد اسهب في سرد الائمة الملكية البحرين لجوز حوار، مؤكدا ان البحرين عام 1937، وهو العام الذي قالت قطر ان البحرين اعلنت جزر حوار خلاه لم تطرد مواطنيها قطريا واحدا ولا اسيرة قطرية واحدة ولم يلق احد ملكية بيته او مصادره اسماءه. واكد المحامي الذي شدد على المحكمة بضرورة تثبيت قرار التحكيم

البريطاني لعام 1939 واعتباره قانونيا في البينات ملكية

البحرين لجزر حوار على ان البحرين بلد صغير وكثيف السكان لم يتدخل ابدا عن حقه في ثلث ارضه (حوار) ولم يعط موافقته اطلاقا على اعادة التحكيم كما اوصى بذلك الجانب القطري».

اما بخصوص ملكية جزيرة جنان فقد عاود المحامي يان بولسون طلبه الى المحكمة بالامتناء الهندوراس ضد القضية الهندوراس ضد السلطانين واعتبار الجزر غير المأهولة تتبع سيادة الجزر القريبة اليها (البحرين).



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨/٦/١٩٥٤

في الجولة الأخيرة للمفاوضات البحرينية - القطرية بـ لاهاي:

المنامة تقدم وثائق جديدة تثبت ملكيتها للجزر

المنامة ١٨ - من مناسي كمال: تقدمت محكمة العدل الدولية غداً باب المفاوضات في الخلاف الحدودي بين البحرين والقطر بهدف لإصدار حكمها في القضية التيها العام الحالي بعد أن استمرت للمحكمة في نظرها منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن. وقد حضر والى عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة جلسة المفاوضات النهائية التي بدأت في لاهاي اسي للجنة

المفاوضات مع فريق القطر الثلاثي وكان أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد تابع مع الفريق القطري جلسات الأولى للمفاوضات خلال وجوده في جنيف، بسوسراً مطلع لشهر الحالي.

ولكن مصادر القناة البحرينية في لاهاي أن المنامة لديها في ملك الجزيرة الثلاثية والأشيرة وثائق جديدة وحاسمة

الرافعات مع فريق القطر الثلاثي وكان أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد تابع مع الفريق القطري جلسات الأولى للمفاوضات خلال وجوده في جنيف، بسوسراً مطلع لشهر الحالي.

ولكن مصادر القناة البحرينية في لاهاي أن المنامة لديها في ملك الجزيرة الثلاثية والأشيرة وثائق جديدة وحاسمة

وكانت قطر قد ذكرت أن هذا التسكيم لم يكن حايها أو مستقبلا وأنه لم يكن وأخيرا يتم تبلغ به في حينه، بينما أكدت المنامة أن قطر لم تيسر نظرياً على جزر حوار في أي يوم من الأيام أو أي عهد من العهود، وأن البحرين امتدت وبالقوة غير المتوقعة على جميع جزرها التي تشكلت استناداً على اتفاقية خليجية لأرخبيلها.

وفي مقابل ما ذكرته قطر من أن أصلها يبدأ من الجزر القريبة منها، قالت البحرين أن لديها السيادة يبدأ من الجزيرة الأم ويظهر عند البحر جزيرة في أرخبيلها. وأشارت أن هيئة المحكمة تأخذ بهذا الحيافة التاريخية كخافعة للسلام وعدم تشويه الأركان لفضلا من الاستماع من الحلول التي تنال القطر من مكان في آخر دون أن تلبية أو تجمعه سلفاً بعد أن كان خاسراً.

من ناحية أخرى جدد رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة التأكيد على أن بلاده أن تطرد في شبر من أراضيها أو مرة من أراضيها، مشدداً على أن الامتصاص القطري في مناطق القطر لا تمت للمطالبة بمصلحة مشيراً إلى عدالة وصلاية موقف بلاده في هذه القضية.



المصدر: الكيلة

النشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ: ١٩٣٩/٦/٢٠

ولي العهد يحضر المرافعات في الخلاف الحدودي مع قطر

البحرين تحذر من تجاهل "مبدأ الحيافة"

□ لامي - اسماعيل زاير

جند حوار تحت السيادة
البحرينية، والشار إلى أن
بريطانيا لم تسلب حوار من أهل
بل اختارت نور الحكم، رغم أنها
كانت قادرة على ذلك ولم تفعل.
وشهد على أن قطر لم تقدم أي
دليل على امتلاكها حوار، لا في
١٩٣٩ ولا في عام ٢٠٠٠، لأنها
بمسانحة لم تكن تملك أي دليل،
وتحطرق إلى إغواء قطر أن
البحرين اعتلت حوار عام ١٩٣٧،
مؤكداً أن طيس هناك أي دليل
يثبت عيش أي مواطن قطري في
حوار، كما لم يجر طرد أي مواطن
قطري أو تهجيره ولم تنتزع ملكية

القطريين عن مبدأ الحيافة قد
يفتح أبواب جهنم،

ووجه ولي العهد لشكر لوكيل
دولة البحرين والفريق القانوني
على الجهد الذي بذلوه للدفاع عن
قضية بلاده ومطالبها العادلة في
أراضيها ومياهها الإقليمية.
وقال لدى مغادرته قصر
السلام أن أمير البحرين الشيخ
حمد بن عيسى آل خليفة تابع عن
كتب جميع المرافعات أمام محكمة
العدل.

ويشأن جان بولسمون اليوم
الأول من الرد البحريني على
المرافعات القطرية بمحاضراته
الموقف القطري الرافض لاتفاق
التحكيم عام ١٩٣٩ الذي اعتبر

■ بثنت البحرين أمس
المرحلة الثانية والأخيرة من
ردودها على المرافعات القطرية
القطرية أمام محكمة العدل
الدولية التي تنظر في الخلاف
الحدودي بين البلدين على
السيادة على جزر حوار والزبارة
وقطعة جرادة ومواقع بحرية
أخرى. وحضر ولي العهد
البحريني القائد العام لقوة الدفاع
الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
إلى قصر السلام في لاهاي حيث
تعد المحكمة جلساتها.
وتصمكت البحرين باتفاق
التحكيم عام ١٩٣٩ محذرة من أن



المصدر: وكالة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٨ / ٢ / ٢٠

أو مزرعة لطري واحد.
وتابع بولسون ولم يحدد أن زار خليج من شيوخ قطر حوار، وحتى
الشيخ عبدالله كان يعتقد أن حوار موجودة في مكان آخر في الشمال.
واستشهد بوثائق قطرية تعود للعام ١٩٠٨، تؤكد أن ٩٧ في المئة من
سكان قطر يستقون في النجعة والبقية في مناطق متفرقة من الساحل
الشرقي ليست بينها حوار. ولشد على أن تتواصل ممارسة للنشاط
البحري لا يقابله إلا الغياب التام لأي نشاط قطري في حوار.
واستكمل البروفسور فتحي كمبشة (تونس) المرافعة البحرينية
مشيراً إلى أن قطر والبحرين كانتا موجودتين كوضع قانوني قبل ١٩٧١
لكنهما لم تكونا مستقلتين والبليل طلب الأمير الراحل الشيخ عيسى بن
سلمان آل خليفة قبول البحرين كنزلة مستقلة بعدما أكد في رسالة إلى
الأمم المتحدة استكمال بلاده استقلالها. وحذر البروفسور ميخائيل
وايزمان وهو من فريق الدفاع البحريني من عواقب تجاهل مبدأ الحيادة
الذي قد يفتح الشكافي عنه أبواب جهنم. وأصر على قانونية اتفاق
التحكيم مطالباً المحكمة بتقليص نصوصه. ومشيراً إلى أن البحرين لم
تخط موافقتها على إعادة التحكيم. واعتبر بولسون أن الفريق القانوني
القطري بمسكون بنظرية المؤامرة. إذ يلغز جميع البريطانيين سوء
النشر. ويعتبر كل وثيقة بريطانية مشروع مؤامرة ضد آل ثاني.



المصدر: الحرة الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٩ / ٦ / ٢٠

وكيل قطر أمام محكمة العدل الدولية يتهم الدفاع البحريني بتشويه الحقائق المثامة: الدوحة تطالب بجزر حوار خوفا على الزيارة

لأهلي: عبد الحميد الجياوي

أثارت المرافعات الشفهية لدولة البحرين في يومها قبل الأخير في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا التي تنظر في النزاع البحريني - القطري حول ملكية جزر حوار ومنطقة الزيارة وأبشقت الدليل وبغلة الحدود المائية بين الطرفين. حفيظة الجانب القطري الذي اتهم فيه الدفاع البحرينية بقيادة وزير الدولة البحريني جواد سالم العريض بأنها تشوه الحقائق في المنطقة وتعطي قراءة ذاتية للاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا.

ورد وكيل دولة قطر الدكتور عبد الله عبد الخطيف المسلماني الذي أنهت امكانات بلاده للرد على خصمه أمام المحكمة. واختار الشرق الأوسط للرد على مرافعة السير لياهو لوبرانت من جامعة كمبريدج الذي حاول إقناع المحكمة بأن قطر هي من توابع دولة البحرين ولا يحق لها المطالبة بالجزر. فقال المسلماني من داخل المحكمة للشرق الأوسط أن هذا تشويه للحقائق وقراءة ذاتية للاتفاقيات المبرمة بين قطر وبريطانيا. وأضاف مؤكداً لكم بشكل قاطع وحازم بأن قطر كانت دولة مستقلة على كامل تراب شبه الجزيرة القطرية وما هي موجودة في مياهها الإقليمية.

وقال: إن تفسير المصامي البحريني لوبرانت للاتفاقيات غير صحيح لأن وجود آل خليفة قد انقطع (في قطر) بمجرد أن تم توقيع الاتفاقيات عام 1868. بل إن البريطانيين قد عاقبوا آل خليفة لانتهاكهم الاتفاقية المبرمة وطلبوا منهم عدم الرجوع إلى قطر منذ ذلك التاريخ. وكشف وكيل دولة قطر النقاب عن أن بلاده ستقدم اليوم كتاباً إلى



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٦/٥/٥٩ سح للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة ردها الرسمي على سؤال القاضي الروسي حول ما اذا كانت بريطانيا قد وقعت نيابة عن قطر والبحرين مع اطراف خارجية اتفاقيات دولية، قبل اعلان استقلال البلدين.

وقال المسلماني، اننا سنرد على سؤال المحكمة كتابيا في نفس الوقت الذي سنرد فيه البحرين عن نفس السؤال وذلك نهار هذا اليوم.

من جانبهم أكد المحامي يان بولسون (محامي البحرين) في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» بأن البحرين ستقدم اليوم ردها الرسمي على سؤال المحكمة وستضمن الرد قائمة طويلة من الاتفاقيات التي كانت بريطانيا ولقتها مع اطراف خارجية نيابة عن البحرين وقطر قبل اعلان عن استقلال البلدين عام 1971. كما كشف بولسون عن مصدر تلك الوثائق قائلا: اننا حصلنا على تلك الوثائق من ارشيف الأمم المتحدة وكذلك من الارشيف البريطاني نفسه، وكلها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن البلدين كانا مستعمرتين بريطانيتين.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان الرد الرسمي البحريني سوف يعكس المنامة من نهاء الكشف عما لديها قبل ان تقول المحكمة هي الأخرى ما لديها في أطول قضية واجهتها منذ تأسيسها في القرن الماضي، حيث ستحجر هذه القضية بانتظار صدور الحكم النهائي المتوقع نهاية هذا العام. وثقت البحرين أمس على لسان محاميها أمام محكمة العدل الدولية لوبرايتس ان تكون لقطر اثباتات على ملكية جزر حوار ومنطقة الزيارة. وطالبت المنامة في المقابل من العدل الدولية، بعد ان عرضت خرائط وصورا فوتوغرافية عن جزر حوار ووثائق رسمية تاريخية لعلاقة الدوايس بيشوخ آل خليفة، بالحكم لها على السيادة في كل جزر حوار وكذلك منطقة الزيارة.



المصدر: الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦ / ٦ / ٢٠٠٠

المنامة تعرض خرائط جديدة في مداورات الخلاف الحدودي مع قطر

مرافعات البحرين امام محكمة العدل تشدد على "احتلال" الزبارة

□ في اليوم الثاني من الجولة الثانية والاخيرة للمرافعات الشفوية البحرينية امام محكمة العدل الدولية، شددت البحرين على دفع المحج القطرية بأنه لم تكن لها أي سلطة على جزر حوار قبل عام ١٨٠٠، وأشارت إلى "احتلال" الزبارة والحدودان عليها وقتل عدد من سكانها وتشريد من بقي منهم.

■ لاهاي - واغ - قالت وكالة انباء الخليج الرسمية البحرينية في تقرير من لاهاي أن المحامي اليهو لوتريباخت «أورد تساؤلاً مفاده أنه في حال رفض المحكمة مبدأ «كل ما بحوزته» في ما يتعلق بجزر حوار سيكون من الضروري أن تصدر المحكمة للحصل في القضية في ضوء الأدلة المقدمة من البحرين وكيف تستطيع قطر أن تخلص من عبء هذه البراهين والأدلة أو تثبت عكس ذلك بخاصة سيادة البحرين المستمرة، والتي لم تنقطع في ملكيتها، على الزبارة وجزر حوار».

وذكر لوتريباخت أن قطر «تغير باستمرار موقفها من التاريخ الذي أصبحت فيه لأول مرة دولة ذات سيادة، مشيراً إلى أنها خلال مرافعاتها الخطية اعتقدت أنها تستطيع الاعتماد على ٨٢ وثيقة مزورة». وضاف: «بعضاً ثبت لدى قطر عدم إمكان الاعتماد على الوثائق المزورة، غير أن التاريخ ليتراجع إلى بداية العشرينات، كما أورد البروفيسور سافون محامي قطر، في حين أن المحامي يودني عدل التاريخ إلى عام ١٨٧٠ وأخيراً البروفيسور ليفيد. وثاني بحسب ما أورد المحامي البروفيسور ليفيد. وثاني النقطة عندما يعود المحامي يودني ليقول خلال الجولة الثانية من المرافعات الشفوية أن تأسيس الدولة ورد ما يؤكد في اتفاقات عام ١٨٦٨ وأثناء وجود العثمانيين في قطر، وهو الوجود الذي يقولون أنه امتد إلى كامل شبه جزيرة قطر».

وتابع أن قطر «لم تقدم أية أدلة تبرهن أي توسع طبيعي لتواجده العثمانيين باتجاه شمال غربي شبه جزيرة قطر، أو باتجاه الغرب أو جزر حوار، كما لم تبرز أية أدلة على أي محاولة عثمانية لاستبدال ال



المصدر : الحياة

النشر والتخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٦ / ٢ / ١٤

خليفة أي سلطة على الجزر قبل صدور الإنز، فإنه لا يوجد سبب مقنع يقوم على أساسه سعي الدوايسر إلى الحصول على إنز من قاضي الزيارة الذي يمثل حاكم البحرين من آل خليفة من أجل الاستقرار هناك، وإبراز الدوايسر هذه الحقيقة وإقناعهم إلى الجزر يؤكد سلطة آل خليفة على هذه الجزر.

وعرض المحامي روبرت فولتير مجموعة من الإيضاحات التصوييرية والخرائط أمام المحكمة، مشيراً إلى أن قطر تدرك أن عليها أن توفق وبالقوة أية أدلة تاريخية لتسلطات السيادة البحرينية وممارستها على جزر حوار، واستثرت لا توجد أي أدلة قطرية تشير إلى أي ممارسة لسيادة قطر على جزر حوار (...) وإصرار قطر على عدم إعطاء أي وزن للممارسات البحرينية على هذه الجزر يعني إهدار السجل التاريخي وإبراز كلف إيضاحي خال من أية أدلة أمام المحكمة.

ولكن المحكمة بمجموعة ممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار وعمدها ٨٠ ممارسة، فأدلى أن ٦٠ منها وقعت قبل أول مطالبة قطرية بالجزر عام ١٩٢٨ وأن حاولت قطر خلال الجولة الثانية من مفاوضات مناقشة ممارسات السيادة البحرينية على جزر حوار على ثلاث ممارسات، وهي الترخيص الذي أصدره قاضي الزيارة إلى قبيلة الدوايسر من أجل الاستقرار في جزر حوار ويمنح القضاة التي عالجتها معاكم البحرين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠ في شأن الملكية وحقوق الصيد في جزر حوار، والمخصصة بسكان الجزر من أفراد قبيلة الدوايسر، وأخيراً قضيتا المحكمة عام ١٩٣٢ للمحتلقتان بمكرتي الاستدعاء الصادرين من إدارة شرطة البحرين عام ١٩١١ و ١٩٣١، والخاصتين بقضايا الملكية وحقوق الصيد في جزر حوار، والمخصصة بسكان الجزر من أفراد قبيلة الدوايسر. وبالنسبة إلى مسألة أن الترخيص من قاضي الزيارة والممثل الرسمي لآل خليفة، فإن قطر حاولت استبعاد هذا الدليل على أساس أن أجزاء منه جاءت بناء على قرار فصل قضائي من جانب بريطانيا عام ١٩٠٩ وكاستجابة لاحت السخوتية.

وتناول إيان بولسون الذي ترافع عن البصريين أيضاً موضوع «العنوان على الزيارة» وقل عدد من سكانها وتلبيد من يقي منهم وتجهيزهم واستهل حيثه فأدلى أن هناك احتلالاً غير شرعي، وكان هناك ضحايا هم أبناء قبيلة النعيم البحرينية. أن تاريخ الزيارة حائل بتطورات كثيرة، فالزيارة التي أصبحت اليوم احتلالاً كانت ذات يوم مدينة تفتتح بإهداء ولها وضع مركزي في المنطقة بل كانت عاصمة لمملكة وكانت دائماً محط مطامع العثمانيين والديوش الدوحة. ونسبه إلى وجود «التساق بين طرفي الخصومة» أنه حتى عام ١٩٦٨، كانت شبه جزيرة قطر بإسرها خاضعة لسلطة البحرين، الأمر الذي يجعل الزيارة.

خليفة في تلك المناطق. وفي وجود أدلة تثبت انتزاع سلطة البحرين في شبه الجزيرة خصوصاً في الزيارة وحوار، عن طريق اتفاقات ١٨٦٨ واحتلالها بسلطة آل ثاني، مضيقاً أن مجموعة الأدلة المعروضة لا يوجد بينها ما يرقى إلى كونه قرراً أو اعتباراً بقطر كدولة مستقلة تمتد على كامل شبه الجزيرة وجزر حوار أو حتى الزيارة.

وتسند لورينباخت على أن «الجدل القطري بأنه لم تكن للبحرين أي سلطة على جزر حوار قبل منح الإنز إلى (قبيلة) الدوايسر حوالي عام ١٨٠٠ من أجل الاستقرار على الجزر» ويريد عليه لأنه لو لم تكن لآل



المصدر: الفتية

التاريخ: ١٨/٥/٨٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غموض في موقف المناامة حيال الحكم انتهاء جلسات محكمة العدل بين البحرين وقطر

الجلسات الأخيرة خصصت لإفهام البحرين وممثلي العريض فرصة لمزيد التأكيد أمام القضاة أن بلاده وتداول من تلك أراضيهما بمواجهة جارتها قطر. ويدور الخلاف حول مطالبة الدوحة بالسيادة على جزر حوار ونقطة التلج الفخية بالنفط والغاز في الخليج والتي تسهر عليها المناامة، فيما تطالب الدوحة، من جهتها، بمطالبة الزيادة الواقعة على الساحل القطري. وحللت البحرين في 30 أيار (مايو) من أنها إن تدخلت عن أي شبر من أراضيها، مؤكدة أن قطر تحاول السيطرة على تلك مساحة الأرييل.

يذكر أن قرارات القضاة الخمسة صدرت في محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الأمم للتحفة غير قابلة للاستئناف، لكن تطهها يباي مسألة نسبية نظراً لافتقار المحكمة إلى الوسائل الضرورية للقياس بذلك.

■ لاهاي. أتب، أربت السلطات البحرينية على موقفها الغامض بالنسبة لقبولها الحكم الذي ستصدره محكمة العدل الدولية في نزاعها مع قطر بعد أن انتهت للحمكة جساتها أمس الخميس بعد خمسة أسابيع من الجلسات العلنية. وأعلنت المحكمة أن قرارها الملزم وغير القابل للاستئناف سيصدر في غضون أربعة أو ستة أشهر.

ولدى خروجه من قاعة المحكمة، حاول ممثل البحرين وزير الدولة جواد سالم للعريض التهريب من الأسئلة حول الموقف الذي ستخذه بلاده حيال الحكم.

وقال العريض لشبكة تلفزيون عالم بي سي السعودية ومقرها لندن معتبر أن المحكمة ليست أداة في السياسة الحلية وإنما أداة للسلاخ.

وأضاف أن والبحرين جاءت إلى لاهاي وهي على اقتناع بأنها صاحبة حق في المحكمة ستؤكد هذه الحق، وكانت



المصدر: المرفع الاوحد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٤/٢٠٠٩

البحرين تختتم مرافعات محكمة لاهاي

المحكمة الدولية طلبت من المانمة والدوحة تقديم وصف لحدود

الزيارة والبحر الإقليمي

لاهاي: عبد الحميد الجياوي

بان البحرين قد قدمت للمحكمة خلال مرافعتها الشفوية خمس وثائق تتعلق بالزيارة ومن ثم يتعين على قطر أن تبدي ملاحظاتها كتابية في حدود 15 يوماً بعد تسلمها نسخاً من تلك الوثائق. وأثار سؤال المحكمة المتعلق بالزيارة سبلاً من التساؤلات بين المرافعين والقانونيين الذين اجتمعوا على أن المحكمة لم تأخذ برأي دولة قطر التي كسرت بأن البحرين قد أثارت نقطة الزيارة للمرافعتها مع جزر حوار. وأعرب روبير فولكيرا محامي البحرين عن ترحيبه بسؤال المحكمة قبالاً للشرق الأوسط: «أعتقد أن سؤال المحكمة المتعلق بالزيارة مهم للغاية وله مدلولات عميقة. ويضيئ أن المحكمة ستولي

رئيسها الذي أعطى في نهاية المرافعة الشفوية للبحرين الكلمة إلى قاضين للتوجيه أسئلة محددة إلى الطرفين القطري والبحريني. وقال إنه يتوجب على كليهما الإجابة عنها كتابية خلال الأسبوعين القادمين. وطلب القاضي بارا أرنجوني من كلا الطرفين تقديم بيان محدد لوصف حدود الزيارة الإقليمية مع تقديم ما يثبت لك بالثقة. كما طرح القاضي بيتر كويمانز سؤالاً يتعلق بتحديد خط الأساس للمعتمد لحدود البحر الإقليمي بعد عامي 1992 و1993 تكلاً لتطرفين مع تقديم ما يثبت ذلك من الخرائط البحرية. وذلك في موعد (الخصاء يوم 15 يوليوس (تموز) المقبل. وخدم رئيس المحكمة آخر جلسة مرافعات شفوية بالتفكير

المختتمت دولة البحرين أمس مرافعاتها الشفوية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن نزاعها مع دولة قطر حول جزر حوار ومطالبة الزيارة بخطاب سياسي قوي حيث دعا وتحمل دولة البحرين وزير الدولة جواد سالم العريضي هيئة المحكمة إلى إعلان سيادة بلاده على جزر حوار ومنطقة الزيارة وجزر جنان وحد جنان. بالإضافة إلى قشت العبدل وجزيرة قلعة جراد. مؤكداً أن هذه الجزر جزء من أرخبيل دولة البحرين. ومطالباً بأن تكون الحدود البحرية بين البحرين وقطر كما عرضتها البحرين. ووجه الوزير البحريني هجوماً سياسياً منطلقاً على الشكاوى الظاهرة من مسألة تطور البنية التحتية والتنمية وجزر حوار من طرف دولة البحرين التي تعتبرها قطر فخيبراً للامح الوضع القائم قسلاً: إن المرة يتساءل هل من الممكن أن نخفي دولة عن تقديم الخدمات الأساسية لواطنيها وبعينها لأن دولة أخرى تدعي سيادة وملكية وهمية على تلك الأرض». والتسمت الجلسة الختامية لأطول قضية نظرت فيها محكمة العدل الدولية بمعالجة كبيرة جاءت هذه المرة من هيئة التحكيم نفسها التي اعطت على لسان



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٧٣/٦/٣

البحرين لا ترقى إلى مستوى السيادة على الزيارة ولا يمكن أن تكون الزيارة، صغرت أم كبرت، جزءاً من الإقليم البحرينى. وأدعت كل من قطر والبحرين امس رداً كتابياً على سؤال القاضي الروسى الذى طرحه في نهائية الجولة الأولى من مفاوضاتهما الشفوية حول ما إذا ما كانت بريطانيا قد وقعت نيابة عن قطر والبحرين اتفاقيات مع أطراف خارجية. وعلمت «الشرق الأوسط» أن ردى الدولتين كانا أيضاً متشابهين ومتشابهين، حيث كانت الوثائق العديدة التى قدمها الجانب البحريني تدل على أن بريطانيا كانت قوة استعمارية في المنطقة ومنحكمة في سيادة الدولتين قبل عام 1971.

حتى مع إرغامنا على القدوم إلى المحكمة وأن الحق سيعود سواء من قبل المحكمة أو من قبل قادة المنطقة. من جانبه، اعتبر وكيل دولة قطر د. عبد الله بن عبد اللطيف المسلماني أن سؤال المحكمة بشأن الزيارة ما هو إلا محاولة للوقوف على الحقائق المتعلقة بمساحة الزيارة. وعزا المسلماني سبب طرح ذلك السؤال من جانب المحكمة إلى أن الطرف الآخر قد بالغ في مطالبته، فبعد أن كانت في البداية تقتصر على منطقة صغيرة جداً طالب في آخر مراحله بالمنطقة اكبر بكثير مما طلبه في بداية القضية» مضيفاً «أن المحكمة تطرح الآن السؤال لمعرفة طبيعة ومساحة الزيارة لأن ادعاءات

اهمية خاصة إلى مصير الزيارة خاصة أن المحكمة لم تطرح أي سؤال بخصوص جزر حوار التي يعترف الجميع بصورتها إلى البحرين. أما يان بولسن فقد اعتبر في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» «بأن السؤال المعلق بالزيارة يدل بكل وضوح على فشل موقف قطر أمام المحكمة ولضعف حقولة أن الزيارة نقطة تكتيكية وأن ذلك هو بداية بشأن التخصيص البحرينى». وفي خضم تلك المسألة التي فتحت أبواب الجدل على مصراعها، أكد أول وزير البحريني جواد سالم العريض لـ«الشرق الأوسط» أنه بالرغم من كل ذلك فإن البحرين لن تطلق باب لحل الودي بين الاضواء على الإطلاق



المصدر : القرآن

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١ - ٢٠٠٠

واشنطن تلتزم الحياد في نزاع الحدود بين قطر والبحرين

لهاي - القائمة - الدوحة

- بالقس العربي - من ملان حمام

قبل ساعات من إعلان محكمة العدل الدولية في لاهاي انتهاء من المباحثات قطر والبحرين في قضية النزاع الحدودي بينهما، طرأ عنصران جديداً على القضية يتعلق أحدهما بموقف الولايات المتحدة من النزاع، والآخر بمدي التزام الدوحة والتمامة للسبق بحكم المحكمة المتوقع صدوره قبل نهاية السنة.

في النسخة لتعصر الأول نظرت صحيفة «الأيام» البحرينية علواناً رئيسياً على صفحتها الأولى جاء فيه أن السفير الأمريكي في البحرين جوني بونج قد أكد للصحيفة أهمية احترام الحدود القائمة، ورغم أن السفير لم يشر تحديداً في متن التصريح إلى قطر والبحرين، فقد فهم من سخواء أن الولايات المتحدة تؤيد احتفاظ البحرين بجزيرة حوار التي تطالب بها قطر، وجاء في الخبر الذي نشرته الصحيفة ما نصه: «شدد سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة البحرين على أهمية استمرار احترام الحدود القائمة بين أي دولتين، للمصالحة على السلام والاستقرار، وذلك في معرض تحقيق السفير على النزاع الحدودي بين البحرين وقطر الذي تبحثه حالياً محكمة العدل الدولية».

وجاء في نص التصريح للصحف أن السفير الأمريكي أنه «متحسناً على تلكمة أن تراعي المواقف المتشعبة على قراراتها حيال مختلف القضايا ليس فقط على مستوى المنطقة بل وعلى مصير العالم بأسره».

وأضاف السفير أن «القارة الأفريقية برمتها كانت تعاني من مشكلة التقسيم الاستعماري إبان القرن التاسع عشر، حيث كان هناك عدد محدود جداً من البلدان الأفريقية التي تمتعت بمحدود إلى حد طفيف، إلا أن السواد الأعظم من الدول الأخرى في إفريقيا كانت مقسمة بفعل حدود استعمارية وافق عليها المواطنين في هذه البلدان

متماثلت دولهم استقلالها في الخمسينات والستينات».

ولما التصريح في تصريحه للصحيفة «الأيام» إلى أنه «لو اختارت تلك الدول تشهير الحدود القائمة لمعت اللغوي أن جاء القارة السوداء» مضيقاً بأن مسألة احترام القائمة مهم جداً ويجب أخذها بعين الاعتبار».

وعلى ضوء التصريح للتصويب للصحيفة البحرينية، انتهت وكالة الأنباء القطرية بمسؤول إلى السفارة الأمريكية في الدوحة (إيزابيث مكيون التي أعلنت بوقوف الولايات المتحدة على الحياد في الخلاف الحدودي القطري - البحريني»، وكانت مهم بلاندا لجميع الإجراءات التسمية لنفس الخلاف بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وحرصت السفارة على التأكيد على أن واشنطن لم تظهر موقفاً سياسياً تجاه النزاع القطري - البحريني، وتطبيقاً على هذه النقطة صرح المتحدث عبدالله السلمي وكيل دولة قطر في محكمة العدل الدولية أن علاقات واشنطن القوية وللتحية بكل من قطر والبحرين تجعلها حريصة على التخليص من أي قضايا موقوفة قابلة للتسفير في أي لحظة إذا لم يتم حلها، وقال في تصريح صحافي أن «لدور الأمريكي يجب أن يستمر في حل الخلاف الحدودي لأن تركه دون حل سعودي إلى إطالة أمد القضية مما يهدد الاستقرار في المنطقة» مشيراً إلى أن للولايات المتحدة قضايا في محكمة العدل الدولية وهي حريصة على عدم التحيز إلى أي طرف».

وأضاف المتحدث للسلماني أن تصريحات السفير بونج للصحيفة «الأيام» لا ترقى إلى التعبير عن الرأي الرسمي للحكومة الأمريكية، وتاب: «ولدي أجزم بذلك، لأنه إننا نذكر أن الولايات المتحدة تتخذ موقفاً محايداً في هذا الخلاف».

وكان لوزير البريطاني بيتر هين الذي زار دول الخليج مؤخراً أكد أنه دعم بريطانيا لإيجاد حل للنزاع الحدودي البحريني - القطري عن طريق المحكمة الدولية، والجدير بالذكر أن البحرين غير راضية عن اللجوء إلى المحكمة أو كانت تفضل أن



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧/١/٢٠٠٠

المصدر: المراسل

والعراق حول ضبط العربيه وحرب الخليج الثانية، فهي لكلا الصالحيات كانت للامارات العمويه هي السببه

اما المحاصر الثاني الجديد الذي طرأ على القضية، فله صله بمدى التزام الاموهه والقضاة السابق بما سطرهه محكمة العدل الدولي، فبعدالله الصلحاني لكد أن قطر سكتلزم بقرار المحكمة مهما كان القرار، وهذا ما كان قد اكده في وقت سابق كل من امير قطر ووزير الخارجية، والهدف ان قرار المحكمة ملزم للطرفين، وفي حال رفض أي طرف تنفيذ الحكم يتم اللجوء إلى مجلس الأمن للتحرف، أما جواه التعريض وكل دولة البحرين، فقد تورط في ختام مرافعات بلاده يوم الخميس، من انه على الأستطه انني ستتداول موقف بلاده من حكم المحكمة، وقال من البحرين تعيدبر المحكمة اداة للسلام، وتوست اداة في السياسة المحليه، وأضاف ان والبحرين جاءت إلى الاماي وهي على الاتحاح بانها صاحبه حق، وأن للمحكمة سؤلكه هذا الحكم،

في الاماي أعلنت محكمة العدل الدولي في بيان صحافي بعد اختتام للرافعات أن حكمها المزم والذي لا يمكن استئنافه سيصدر خلال اقلهههه بين اربعة اشهر إلى ستة، وستتم قراءة الحكم بتاريخ يتم تحديده خلال بهران صحافي لاحق، وأشار البيان إلى انه وفقاً لإجراءات القضاة الداخليه بالنسبة للمحكمة وبالنسبة لدعواتها، فإن القضاة سيحققون قريباً جلسة نقاش دولية يحدد خلالها رأيهم للمحكمة القضايا التي تحتاج إلى قرار من المحكمة،

وأوضحت أن كل قض من قضائها سيهد فكرة قضايه بدون فيها ملاحظاته حول القضية ويتم تبادل المذكرات بين جميع القضاة الخمسة عشر، وبعد ذلك تبدأ المناقشات وينتهيها يتم تسجيل وجهات النظر والأراء واختيار لجنة صياغة وهي لجنة تشكل من طريق الاقتراح السري، وتضم هذه اللجنة كاضحين لهما الدور الأكبر في إعداد وجهات نظر المحكمة، وبعد اعداد مسودة القرار تعاد قراءته مرتين ويتم إرسال التعديلات تمهيداً للتصويت النهائي،

لتم التسوية عبر المالح الأخويه، وفي إطار دول مجلس التعاون، وقد اضطرت للتعاون مع المحكمة لأن اتفاقيات موقعة بين الطرفين للتعاون مع تحتوي بنوداً مشتركة بمطالبة إقرار من البحرين باللجوء إلى المحكمة، والمعروف أن من شروط النظر في قضايا المنازعات العمويه في محكمة الاماي، أن يوافق الطرفان على الاحتكام لديها،

وتركزت نقاشات البحرين في المحكمة بالاحتفاظ بالحدود القائمة كما هي دون أي تغيير، ولله عملاً بعيداً مثل ما بيده.. كل ما في حوزته التعامل به فيها يتعلق بالثبوت الاستعماري، أي احترام الحدود المطلق عليها هذه الاستقلال الدولي، خير أن قطر ترد بالقول إنها لم تكن مستعمرة وإنما محمية بريطانية أو ما ينطبق على المستعمرات لا ينطبق عليها،

وفي الوقت نفسه فقد رافعت البحرين وثيرة للتأكيد على رفضها الميطسن لقرار المحكمة إذا ما فسست بسيادة قطر على جزيرة حوار الفاضة حالياً للسيادة البحرينية، وضمن هذا الإطار قالت صحيفة الأايام في مقال على الصفحة الأولى يوم الخميس بتوقيع مرافقه إنه إذا لم يتم الالتزام بمبدأ المصالحة فإن ذلك يعني فتح أبواب جهنم،

وقالت الصحيفة في لهجة شديدة، طالما الالتزام بمبدأ المصالحة (كل ما في حوزته) أي احترام المصود القائمة والمستقرة والشراثة، أو فتح أبواب جهنم عبر المنازعات العمويه التي لا تؤدي شجوب للنزعة، وذلك أن الإخلال بمعادلة التوازن العموي بين البحرين وقطر لن يقل عند حدود المبلدين، بل سيخزل بلدنا كثيراً في المنطقة يمكن أن تشكل في الخارطة أو كرت سيحة الإخلال بمعادلات المصود، فعدنا سيصبح صندوق الألاماي، وأبواب جهنم، وسألت بالأيام طعن بريد هذا الجميع للمنطقة، وبأنذا يصر البعض على سياسات حافة الهاوية أو بالأدق يتحدث كصاء الخليج في هذا الأمر، قبل فوات الأوان؟،

وأشارت الصحيفة إلى مطالبين: حرب الخليج الأولى التي نظمت بعد نقاش القضاة إيران



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ / ٧ / ٢٠٠٢

ما زال هناك أمل: في تسوية الأزمة المحتدمة .. بين الشقيقتين قطر والبحرين

الترجمة لكل دولة دورا لخمسة مترجمين
لؤلؤ با توى يمكن للتحويل ٢٠٠٢

مذاق عربي مشترك لرعاية اللغة العربية..

اصبح الاهتمام بالثقافة اللغة العربية والعمل على استخدامها كوسيلة تقدم وتعاليم يوصى .
بشأنها الهامس للكتاب الذي طلي على اعتمادات
أسواق الاظم من مختلف الشرائح العربية . وهو
امر يوصى بالمثل في بقية شعوب الأمة العربية
لا فيها من بساطة وسلامة وجرس موسيقى إلى
جانب أن من لا يحترم لفته فإنه لا يحترم مواهبته
شكرا لكل من راسلني من الاشقاء مصريين أو
غير مصريين يشان العمل على بحث مختلف
الوسائل المبلغة لإثبات لفتا من «الجمعة التي
كانت تطل على حالة إلهاماتها وشرية أياها في
كل الفروا» وفي مختلف الأحوال وضافة لفت
وحلار جرس ولة تيزان سواء أدرك شرائع الألبا
والفطين أو لدى الضمراء التي جعلت من إلهاماتهم
الجميلة نقدا ويرا وأناشيد ولفظة يتجدد رايها
في كل مكان ويصير جرسها مع كل زمانا
وتحية للمواطنين المصري طيوس الله عياضه

بالاستكشافية على إثارة على صيانة لغة السمعة
لغة الهي والقرنا
وتحية لتقدير إلى جمعية لسان العرب لرعاية
اللغة العربية على قراوها أن يكون صلوها
السوي السامع في اكتوير للبلد بمقرر أمالة
الجامعة العربية عناء..
البيان العربي المشترك لرعاية اللغة العربية..

وتصيرات التفتيق
وإد بشأن مشاركة جميع لغة العربية
بالقاهرة بما فيه من أنذاك إلى جانب أدباء الأثر
واتحاد الأدباء والكتاب العرب وجماعة الملك سمود
ورعاية الدكتور عصمت عبداللهد أن الأذك أنها
خطوة جادة ومهمة دراسة منهجية لحماية لفتا
العريقة في صل التاريخ الإنساني من جملة هذه
الجمعة التي أصبحت تسود لغة التقدم ولفات
على جميع اللغات لتجارية والسيامية وكقها
محصورة في قرة التغير
وأدب بصلة خلسة جهود الأستاذ الدكتور
عاطف نصار رئيس جمعية لسان العرب وناب
رئيس المؤتمر للثقافة بأن تكون الجهود متواصلة
ومعززة للأرجل عسانا تقتض من هذه الهممة
التي أصبحت موضع لفتا لكل الاشقاء
سواء الزائرين أو المشاركين في المؤتمرات الترجمة
أو السياميا

والقصة طويلة.. ولأنك أنها من مختلفات
جهود الاستثمار البشري لأمول منطقة
الخليج العربي وإيران
وقد لا يعلم السواد الاظم من القاطنين.. أن
هناك خلافات محتملة على الحدود المشتركة.. فيما
بين دولتي البحرين وقطر.. ولم يستطع وسطاء
الخير وفي مستخدمين للشرطة الكبرى الملكة
العربية السعودية.. وعلى مدى عدة أعوام الوصول
إلى تسوية لها ترضى الطرفين

وأصل البلاء.. كما نعرف موما جويل عليه
الاستثمار الإيراني من تلبية شعاع طرق تسد
في كل بلد كانت لها أرضه قراة الفلزية.. وكان
الطريق إلى ذلك.. من تصغير طيهممة الفخرائط
الجغرافية السعودية لتحويل الخطيئة للتجارة.. إنها
سياسة لم تختلف عنها بريطانيا.. وهي التي أصادت
لصعب من الملهجين وفي شعاع لفر كسا في
فلسطين.. أي أعادت أن لا يملك أرض من يملك
وعكا أن تصبح هذه الأراضي على كل المدارس
العربية.. وكانت تملأ بول خطر في تصغير
الأزمات

وهي نفسها كانت وراء الأزمة المحتدمة التي
تهدد سلامة العلاقات بين دولة الإمارات العربية
المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.. بصيب
احتلال الأخيرة للآلات من جزيرها العربية ذات

الطبيعة الجغرافية للأزمة في السلم وفي العربية
والتي حدث.. أنه بعد فشل كل محاولات الوفاق
بين قطر والبحرين لم يكن هناك بديل سوى
التحكم الدولي أمام محكمة العدل الدولية.. بمعنى
لاماي الهولندية.. وكلما توخلت المحكمة في عمق
الوثائق القديمة من القوانين زالت الحركة الإعلامية
بينهما لفتاها.. ولم يبق غير أيام وصعد محكمة
العدل الدولية حكمها.. ولا رجة فيه ولا استئلاله
لها ترى ماذا نأكي به القانين لشعبيين وحكمين هما

من جاور عراة واحدا
وكيف الطريق إلى تطويق الأزمة الضخمة
التي تهاجم إلى الشقيقتين الخليجتين وبعد أن يتم
مسود الحكم بينهما والتي ستكون بالقضوية
أصاحبة إجراما لا احتمال آخر غير ذلك إلا إذا
كانت هناك مبررة من السما
تسور.. الأسفل أن يوصي الطرفين جمعية
البحرين التي أعلنتها من قبل في ماسينين
زمنية.. بأن يقوم بينهما اتحاد أو وحدة.. وكان
الاقرب إلى التحويل بالبحث هو قيام «اتحاد
كائنات في دولة الإمارات العربية المتحدة للكون
من صبح إسماء.. ولقد تكون هذه الجمعية في
الأوق في تجميع خلافات الخطيقتين والتصدياق
إلى المشاركة في تنمية المناطق المتنازع عليها
وتطويرها مساهما والتحصيا على أن تكون



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ١ / ٢٠٠٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نجد أن في رايها خاصا انه بالمعاج
أن يكون موضع مناقشة ودراسة
والوقت مازال أسلما ميكرا. وهو أن
تواصل في هذه المهمة القومية - أو
الروحية - أو الجائزية - سمها ما
هست. مع بعض الأشخاص من الكفاءات
العرب. أنتهى متكاتفين برأبيات
الحفاظ عليها من فترات المهمة التي
استهدفتها كراحتة في طرمة اللغات
الحية من لغات العالم. بحيث آلاف
الذين وهي في صاعدة في مواجهة
عادات الزمان ولغة الكائن!

ز = ن



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ١ / ٢٠٠٠

النشر والبيانات الصحفية والمعلومات

مهمة أسبوعين للبحرين وقطر لتوصيف حدود منطقة «الزيارة»

المهمة - من سامي كمال - الدوحة - من العزب الطيب الطاهر:

بالله لا تريب في أن تتحمل الأجيال
الدولة تبعات هذا النزاع القديم مع قطر.
وفي الخاتمة أكدت كيرباتيت مكون
السفيرة الأمريكية لدى قطر أن الولايات
المتحدة لم تلعب موقفا سياسيا تجاه
النزاع القطري البحريني.
والشارت السفيرة الأمريكية - في
تصريحات لها بالدوحة - إلى دعم
الولايات المتحدة بجمع الفترات السلمية
لنفس الخلافات بما فيها الخلاف
الحدودي بين الدوحة والمملكة الذي تنظر
حاليا محكمة العدل الدولية.

القابل للاستئناف سيمدر في غضون
أربعة أو ستة أشهر.
- وقد طلب رئيس المحكمة من قطر إيذاء
ملاحظاتنا كثيفة على ما فعلته البحرين
من خمس وثائق حول سياستها على
منطقة «الزيارة» وذلك في شخصين
أسبوعين من تسلم الدوحة نصفا من
هذه الوثائق.
وأكد وزير الدولة البحريني ويكهايا
في المحكمة جواد مسلم القريش أن

امهلت محكمة العدل الدولية كلا من
البحرين وقطر أسبوعين لتقديم بيان
محدد لتوصيف حدود منطقة «الزيارة».
الاقليمية والآلة التي تتوافق للجانين.
حول هذه الحدود.
وكانت محكمة العدل الدولية قد
اختتمت مساء الخميس الماضي جلسات
الاستماع الخاصة بالنزاع الحدودي بين
قطر والبحرين
وأعلنت المحكمة أن قرارها لقرم وغير



المصدر: الصحافة ١

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٤/١٩٧٤

واشنطن مع حل سلمي للخلاف الحدودي بين قطر والبحرين

□ واشنطن - الحياة

الحدودي بين البلدين. واضافه دلا لتفضاز في هذه القضية. نعتقد ان البحرين والقطر عليهما العمل على حل سلمي من خلال وسائل متفق عليها من كلا الطرفين.

وكان باولفسر يرد على سؤال عن تقارير نسبت لاسفير الولايات المتحدة في البحرين القول ان الحدود بين قطر والبحرين يجب ان تبقى كما هي عليه الآن.

■ اكثت وزارة الخارجية الاميركية ان سياسة الولايات المتحدة لم تتغير بالنسبة الى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين.

واطن الناطق باسم الخارجية الاميركية ريتشارد باولفسر ان الولايات المتحدة ما زالت تؤيد ايجاد حل سلمي للخلاف



المصدر: المستقل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧٨٢ / ٢٠٠٢

أول اتفاقية وقعت عام 1922

الكويت والشرق الأوسط

وفي 22 يناير 1996 أرمع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد في تصريح صحفي أن الاجتماعات بين المسؤولين الكويتيين والسعوديين جرى خلالها التفاوض حول نقاط تخطيط الحدود البحرية. حيث شكلت فرق لدية لاتمامها وجرى أيضا الاتفاق على إنشاء لجنة بتراسها في كل جانب الوزير المختص بالشؤون النفطية والبحرية التابعة للفرع نفسه.

وفي 21 أكتوبر 1997 وصل إلى الكويت وفد سعودي قانوني وفيه لاستكمال المحادثات في شأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وكان من مهام اللجنة وضع الخطط المقترحة أن تقدم في رسم الحدود البحرية. وترأس الجانب الكويتي في الاجتماعات الدكتور طاهر زوي في المستشار في وزارة الخارجية وهو المختص بملفات الحدود الكويتية مع دول الجوار.

وفي 3 ديسمبر 1997 أعلن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد أن الكويت والسعودية استكملتا أرسام الحدود البحرية لحدودهما المشتركة وأن إبرام الاتفاق يتظر قراراً سياسياً.

وفي 6 يونيو 2000 بدأت في الرياض للمباحثات الرسمية الكويتية السعودية بشأن ترسيم الحدود البحرية بما فيها حقل البرة البحري الواقع في الجرف القاري في الخليج العربي. ورأس الجانب الكويتي وزير النفط الشيخ صمد ناصر الصباح بينما رأس الجانب السعودي وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي.

وناقش الطرفان وجهتي نظر بينهما حول ترسيم حدود منطقة الجرف القاري بهدف تسوية هذا الموضوع بشكل الودي والاخوي وبما يعكس مصالح البلدين الشقيقين.

وفي 17 يونيو 2000 أكد وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز أنه كان من المفروض أن يتم الانتهاء من اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين منذ فترة. لكنه أضاف أن الإرادة السياسية ستعطي قرارها في هذا الأمر.

وفي 2 يوليو 2000 وقعت الكويت والسعودية اتفاقية بشأن المنطقة للمضرة الصناعية للمنطقة السعودية بينهما.

اعلنت وكالة الأنباء الكويتية في تقرير لها أمس اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في المنطقة المغمورة الحاذية للمنطقة المسومة بين الكويت والسعودية والتي تم توقيعها أمس حقة في سلسلة من الاتفاقيات المتعلقة بالحدود بين البلدين ترجع بداياتها إلى حوالي 80 عاماً مضت. ويرجع تاريخ أول اتفاقية بين البلدين حول الحدود إلى ديسمبر (كانون الأول) عام 1922 عندما وقعت اتفاقية المغير لتحديد الحدود البرية بين البلدين وذلك في عهد أمير الكويت آنذاك الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح والملك عبد العزيز آل سعود.

وفي اتفاقية عام 1965 اتفقت الكويت والسعودية على تحديد المنطقة للمضرة الواقعة إلى الجنوب من الكويت بشكل متساو بحيث تمت سيادة السعودية على النصف الجنوبي والسيادة الكويتية على النصف الشمالي منها.

وفي 9 يناير (كانون الثاني) 1993 تم افتتاح مركزين الرئيسة الكويتي والمحافظات السعودي الجنوبيين لاصحاب المكسبة الكويتيين للرعي في الأراضي السعودية.

وفي 10 يناير 1994 باشرت وزارة الخارجية بتسليم القسائم السكنية لمستفيها من المواطنين السعوديين تنفيذا لاتفاقية البرمة بين الكويت والسعودية عام 1989 بشأن املاك رعايا الدولتين في المنطقة للمضرة وضمت الاتفاقية على أن تتعهد الحكومة الكويتية بأن تدفع إلى الحكومة السعودية مبلغاً قدره ثمانية ملايين دينار لتقلى الأخيرة من جانبها تعويض مواطنيها من املاكهم في الجزء الشمالي من المنطقة للمضرة من أراضي وبيوت ومكاتب وورش ومزارع.

وفي 11 أكتوبر (تشرين الأول) 1995 عقدت لجنة سعودية كويتية مكلفة بترسيم الحدود البحرية اجتماعاً في الكويت لبحث اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بمشاركة لجنة من الخبراء القانونيين للمساهمة في التوصل إلى صيغة قانونية تحفظ كيدية القسام للثورات الشعبية بين البلدين.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1995 وقعت الكويت والسعودية اتفاقاً مع إحدى الشركات السعودية المتخصصة للقيام بالمسح الجوي والساحلي وأعداده الخرائط للحدود البحرية بين البلدين.



المصدر: (الرياض)

التاريخ: ٧/٤/١٩٧٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإمارات: الاتفاق السعودي، الكويتي انتصار جديد للإنسان الخليجي

أبو ظبي - (و.أ.س.):

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز زايد للتنسيق والمتابعة سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان أن الاتفاق الذي توصل اليه الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بتسوية الحدود المائية بينهما يهد بكل تأكيد استعماراً جديداً للإنسان الخليجي ومستقبله الذي يزد متعة والفراسا بتكريس اختيار الحوار والتشاور وتبادل الرأي في سبيل الوصول إلى حلول سلمية لكل القضايا المعلقة بين دول المنطقة بل ودول الأمة العربية جميعا.

وأضاف سموه في بيان أصدره مركز زايد للتنسيق والمتابعة بمناسبة توقيع الملكة والكويت اتفاقية لتسوية الحدود البحرية أول من أمس قائداً أنه مرة أخرى ولجميع أبناء دول مجلس التعاون وبناء الأمة العربية وللحلم كافة أن هناك دائما خيرات سلمية عظيمة بأن تكون البديل الأفضل والأمل للخيبرات التصعيدية في حل المشاكل الحدودية المعلقة بين مختلف دول الجوار سواء في الوطن العربي أو في بقية

العالم.

وأضاف مما كان لا شكنا في الملكة العربية السعودية والكويت أن توصلوا إلى ما توصلوا اليه ويقصوا هذا السلوك الحضاري الرائد في حل واحدة من أكثر القضايا تعقيدا لولا تفهمهم بروح الاخوة والتودد وتزجهم كافة التقارب والتسامح والحكمة كخيار استراتيجي في علاقة الدولتين الجارتين وتأكيد للجميع مرة أخرى وحائج الاخوة والتاريخ والجغرافيا فواسم كخليفة بالوصول بأي شكل من الأشكال إلى افضل للتفاهت وخير للتصير المسالك ويقل التكاليف.

وذكر سمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان أن الأشقاء في مجلس التعاون يؤكفون مرة أخرى أن هذا التجمع الاقليمي قادر على أن يشكل مركزا تاريخيا وسياسيا واقتصادييا في استقرار ومستقبل المنطقة عامة خاصة وقد أكد أنه الاخطار الامثل للحوار بين الأشقاء في منطقة الخليج العربي ضمانا لانهم الدائم وأسان شعوبهم الكامل واستقرارهم الحضاري بما

يمثله ذلك من شرط القضاء والتطور وفتح التحديات التي يفرسها العالم اليوم.

وسجل سموه بأفهمه الخطوة التاريخية التي تجسد خيار الحوار الذي كان دائما الدعوة للثورة في دولة الإمارات لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة الذي أكد مرارا أنه لا فصل من هذا الأسلوب ولا أتبع من هذا الخيار في معالجة خلافات الأشقاء الذين تتحد عناصر التقارب والتقارب التي تهمهم أكثر بكثير من أسباب الفروا والخلاف بينهم.

وأختم سموه لقائه قائلا أنه في الاتفاق التاريخي السعودي الكويتي مناسبة طيبة بدهاء الله تعالى أن يوفق قادة بشرة الدول الخليجية والصينية التي يمتدشها هذا النوع من الامتات الصورية إلى حل هذا الخيار والتأكيد على أصيد تاريخيا والقبيلها لما له من كبر الأثر على استقرار الشعوب العربية والتفاهت لمواجهة القضايا الصورية التي تعهد الوجود أكثر من قضايا الحدود.



المصدر: الشرق الأوسط

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٧ / ١٩٦٦

مجلس التعاون الخليجي: الاتفاق الحدودي السعودي - الكويتي يعزز عوامل الاستقرار في المنطقة

الرياض: الشرق الأوسط

وصفت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بأنه: إنجاز يعزز من عوامل التفاهم والاستقرار في المنطقة ويسهم في ترسيخ روابط الأخوة والرفقة بين الشعبين في البلدين.

وأعرب الأمين العام للمجلس الشيخ جميل الحجيلان في البيان الذي صغر أمس من مكتبه في الرياض باسم الأمانة العامة عن ترحابه وسعادته للاتفاق حول تسليم المنطقة المقصورة للمطالبة للمنطقة للتسوية.

وقال: «إن هذا الاتفاق إنجاز يسهم في تعزيز الروابط الأخوية الوثيقة بين شعبي ودولتي البلدين الشقيقين، ويمنح شعبي حديقين لم تدار يوماً في مخالفت به إرادة الله من وشائج المدينة والقوس بين الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت».

وشدد البيان على أن هذا الاتفاق يعزز من عوامل التفاهم والاستقرار في المنطقة، ويوقع عن العلاقات بين دولتي من دول مجلس التعاون أمراً خللت المباحثات بشكته لكنتهي، والحمد لله على اتفاق يستجيب للطمح به ويتطلع إليه الشعبان الشقيقان في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

وعنا الأمين العام لمجلس التعاون خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وأمين دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح لما حققته تجميعهما من خير لإنجاز هذا الاتفاق. كما وجه تهانيه في كل من الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح في العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت على ما قاما به من جهد وصراع مشتركة لإبرام الاتفاق.



للنشر والذمة مساهمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٠/٦/٢٥

المصدر: الصحافة

الامارات تدعو برلمانات الدول الإسلامية الى تحمل مسؤولياتها في إيجاد آلية لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر

ان مفتاح السلام في الشرق الأوسط هو دول العالم الإسلامي وعلى استطاعت هذه الدول حل مشاكلها بمكثها السلمية الفعالة في العملية السلمية في العلم والشرق الأوسط خاصة وعلى ذلك فليتنا نأمل في دولة الإمارات العربية المتحدة بان تكون لهذه المنظمة العزيمية والقوة على تقديم للدراسات والملاحظات الفعالة والتي قد تطرأ بين امثالها وان من أهم هذه الخلافات هو احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طلب الكبرى وطلب المصغرى والموسمي. لقد أمنت دولة الإمارات العربية المتحدة وعند استقلالها في الثاثة من ديسمبر من عام واحد وسبعين وتسعمائة وألف بمهاجرة اسبعية لعمها عدم التدخل في امور الغير واحترام حسن الجوار واعتقاد مبدأ الحوار لحل المشاكل المعلقة أو تلك التي قد تنشأ في قبال ان هذه المبادئ جسدتها دولة الإمارات العربية المتحدة والقيام في محاولتها استرداد جزرها الثلاث للثقة والتي اغتصبها إيران في نوفمبر عام ١٩٧١. لقد دعت دول الإمارات العربية المتحدة الجورة للسلطة

إيران في عدة مناسبات ومن على منابر عدة في الجيوس على طولة المفاوضات وفق جدول زمني متحدد لإيجاد حل يرضي الطرفين لانهاء الاحتلال أو الانسحاب إلى محكمة العدل الدولية.

لم يكن ذلك وحسب بل دعمت كذلك الجهود المصمقة من الدول الشقيقة والصديقة التي تحاول تقريب وجهات النظر وأخر تلك الجهود اللجنة التأسيسية التي شكلها مجلس التعاون دول الخليج العربية برئاسة المملكة العربية السعودية وعصموة كل من سلطنة عمان ودولة قطر إلا ان جميع هذه الجهود وتلك الدعوات قد جوبهت بالتمتد وتلفعة الضميريين من قبل جمهورية الإيرانية الإسلامية.

ان القضية البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة تدعو من على هذا اللبير لشعب البرلمانية الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء للمنظمة المؤتمر الإسلامي ان تشمل مسؤولياتها كاملة في العمل على إيجاد آلية لحل القضايا والخلافات المعلقة في الدول الإسلامية وفي قواعد شرعيتها الصمحة والتحمي مثالا صامدا وحيا إسباعدة ديننا ولدين الشريعة التي تحكم أيماننا ونجاء هذه المنظمة في حل هذه القضية والقضايا الأخرى وفق الآلية التي ترون الأنسبة لها صامدا سوف يسهم في تعزيز قوة هذه المنظمة ويرفع من مكانتها الصامدة ويعمل بشكل إيجابي في إحلال عمية الاستقرار في الشرق الأوسط ذلك ان السلام في الشرق الأوسط هو صمام الأمان للحفاظ على مكتسبات دول للمنظمة والتي تقع غلبتها ضمن منطلقها الجغرافي وإن ذلك ان يتأتى من خلال رفع الضغوط ولما بالعمل الجاد الدؤوب نحو تحقيق الهدف المنشود.

السيد الرئيس... ان إدراج القضية الصمارة في الشرق الأوسط على جدول أعمال هذا المؤتمر يترجم الفائق الذي تستشعره الدول الإسلامية لاستمرار النزاع العربي الصماري والتوتر في

القاهرة - وأم، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة الشعب البرلمانية الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء للمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ان تتحمل مسؤولياتها كاملة في العمل على إيجاد آلية لحل قضية احتلال إيران للجزر الأربعة الثلاث طلب الكبرى وطلب المصغرى والموسمي. وأضافت ان دولة الإمارات العربية المتحدة دعت إيران في عدة مناسبات ومن على منابر عدة في الجيوس على طولة المفاوضات وفق جدول زمني متحدد لإيجاد حل يرضي الطرفين لانهاء الاحتلال أو الانسحاب إلى محكمة العدل الدولية.

جاء ذلك في كلمة وفد القضية البرلمانية لدولة الإمارات المشاركة في أعمال الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية للتشعب حاليا في مصر والتي ألقاها أمين سعادة صلاح أحمد الشبل عضو المجلس الوطني الاتمادي ورئيس وفد الدولة.

وفيما يلي لحن الكلمة...
عالي الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية ورئيس المؤتمر... أصمبب المحامي والسعادة رؤساء الوفود... أيتها الأخوة والأخوات الأعزبات... انصوب الكرام.

يسمعتني في البداية ان اهنكم على استيخافكم ونيسا لاجتماعنا هذا متمنيا لكم التوفيق في إدارة هذه الاجتماعات لتحقيق الأهداف السامية لها كما ليكوتني ان اشكر الشعية البرلمانية لجمهورية مصر العربية والشعب المصري الكريم على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

ها نحن نلتقي مرة أخرى لنزوع قضية ثالثة في مسيرة عملنا البرلماني الإسلامي يعمودنا الأمل وفرحنا في ان يكون لهذه المنظمة المعنية دور ريضي على السامعين الدولية والقلوب التي دعم قضيتها التي دعم العالم الإسلامي.

السيد الرئيس... في البداية أقدم إلى الشعية البرلمانية وجميعها العربية السورية بصمك العزاء والمواساة في وفاة فقيد الامتنون العربية والإسلامية سيادة الرئيس حافظ الأسد سالطين العدل على وجزل ان يلهم الشعب العزيز في سوريا الصبر والسموات كما ليكوتني ان أقدم بقلص أهتاني والتبركات إلى الشعية البرلمانية اللبنانية على تعذيب الجنوب اللبناني وجرح الاحتلال الصمويوني الفتنم وعمالها..

السيد الرئيس... ان الشعية البرلمانية بدولة الإمارات العربية المتحدة ترى ان من الأولويات العلية المعلقة على عائق اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هو العمل على إرساء قواعد السلم والأمن بين الدول المنضوية تحت لوائه هناك الكثير من المشاكل الحدودية في جانب الصميد من المشاكل الجمهورية الأخرى وان العمل على إرساء مثل هذه القواعد لن يتأتى إلا من خلال إيجاد آلية لحل للمشاكل والنزاعات بين الدول الأعضاء وعلى ذلك الدول التزام بهذه الآلية وتنفيذ ما تتضمنه من أحكام وقرارات.

السيد الرئيس...



المصدر: الصحافة

التاريخ: ١٤/١٠/٥٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة الشرق الأوسط والتي هو انعكاس لأمنهم العالم كله بهذا النزاع الذي يستشره العالم فهو ليس نزاعاً تنلياً بين العرب وإسرائيل بل هو نزاع دولي يمسد بالمطارد الأمن والسلام الدوليين كما يهدد الاستقرار الاقتصادي والرخاء العالمي ومن المؤكد أن المجتمع الدولي لم يشغل بقضية مثل تشغله بقضية الشرق الأوسط ويرغم من كل القرارات التي أصدرتها الهيئات الدولية بإحالة العدو الإسرائيلي وإزالة كافة آثاره التوسعية وانتهاك الحقوق الفلسطينية والعربية بهدف إعادة السلام إلى المنطقة إلا أن المنطقة لم تزل بارزة للصراعات المستمرة بسبب تقاعس الاسرائيلي وتعليقه لإزالة المجتمع الدولي وذلك برغمه تنفيذ قراراته السيد الرئيس...

إن القضية القدس الشريف هي محور الصراع العربي الاسرائيلي وفي ذات الوقت قضية العالم الاسلامي الاولى لا تمثله القدس من مكانة مقدسة في قلوب المسلمين باعتبارها مصري الرسول الكريم ولولئ القبلتين والثلاث الحرمين الشريفين وعلى ذلك فإن أية استراتيجيات تخص القدس الشريف يجب أن تلتزم في عين الاعتبار هذه الكفة الخاصة لهذه المدينة.

إن اجتماعاً هنا معني أكثر من غيره في وضع استراتيجية برلمانية تهدف لإعادة المبنى المقدسة إلى الأمة الاسلامية من خلال اعتماد أية ترويض في النهاية في تحقيق هذا الهدف.

إن القضية البرلمانية بدولة الامارات العربية تحت برلمانت العالم الاسلامي وهي في صدد اعتماد معالج استراتيجية برلمانية للمحافل على القدس الشريف أن تبدأ أولاً في تحقيق التفاهم المشترك فيما بينها وأن تحاول إيجاد آلية لحل الخلافات بين بلحاها وتحقيق الشراكة بين شعوبها حيث سيكون ذلك دعامة قوية في رسم الرزق المستقبلية لما ينبغي أن تكون عليه استراتيجية المحافل على القدس الشريف.

لذا نعلنه للملكة العربية السعودية الشقيقة بآهه مشاكها المودية مع كل من دولة الكويت ومعمورية اليمن الشريقتين ونحن نطالب إيران أن تزل القضية الجزر بالانصاف.



المصدر: الجاه

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٤/١٢/١٥

أمير البحرين والملك عبد الله يشيدان بالاتفاق السعودي - الكويتي

■ الثامنة، الرياض - الصحافة - اشاد امير البحرين الشيخ حمد بن ميسى آل خليفة باتفاق الحدود البحرية بين السعودية والكويت، ووصف بانه «انجاز تاريخي يعد مثلاً يحتذى بين الأشقاء في حل معضلات الخلاف السعودي». وأجرى امير البحرين أمس اتصالات هاتفية بكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، للتهنئة بترسيم الاتفاق، مؤكداً أن «هذا النهج الأخوي الحضاري في تحديد الحدود بين دول مجلس التعاون يأتي انسجاماً مع ما يربط الأشقاء في دول المجلس من علاقات أخوية وتاريخية مثمرة». وتلقى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز أمس اتصالاً من المعامل الأرنبي الملك عبدالله الثاني الذي هنأ بترسيم اتفاق الحدود البحرية مع الكويت ومخاطبة الحدود البرية والبحرية بين السعودية واليمن، مشدداً على أن ما تحقق «انجاز تاريخي».



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨/٧/١٩٦٤

في كلمة من المحرق العاصمة التاريخية

أمير البحرين يؤكد الرغبة في مد جسور التقارب مع قطر

□ الزامة - حسن النعيس

مختلف القطاعات والهيئات والجمعيات، بيان دعا جميع الهيئات الشعبية والأهلية إلى استفتاء بشأن مستقبل العلاقات بين الشعبين والبلدين الشقيقين وصولاً إلى الاتحاد المؤمل به بينهما. (راجع ص٧)

وأشار أمير البحرين بالموافق الذي تلقاه شعب البحرين من موضوع الخلاف الحدودي مع قطر، مؤكداً أواصر الصلة الحية في نطاق الأسرة البحرينية. وصدر في ختام التجمع الشعبي الذي حضره ممثلون عن

وجه أمير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كلمة إلى تجمع شعبي حاشد عاكس في نادي مدينة المحرق تأييداً للموقف الذي أعلنه الأمير عظمياً بدء المرافعات الشعبية أمام محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف الحدودي مع قطر، أكد فيها رغبة بلاده الصاندة في مد جسور التقارب والتعاون بل الاقتصاد مع الانفتاح في قطر، واصفاً ذلك بأنه الأمر الطبيعي بين البلدين.

وأشار في كلمته إلى أنه ليس مستغرباً اليوم من ناد يحمل اسم المحرق أن يجازي إلى القيام بهذه الاعمال الوطنية، مؤكداً أن المحرق التي ولد فيها الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولا يزال بيته قائماً فيها يكرنا بتاريخنا الواحد كإبناء للبحرين والقطر.

وقال إن ناعل المحرق هم أول من يرك حبلقة هذه الوحدة التي لا تقبل الانقسام.

وأعرب الشيخ حمد عن استغرابه للخلاف القائم بين البحرين وقطر، قائلاً: إنه خلاف لم تكن تمنى حدوثه.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠١ / ٧ / ٩

الدولة والجماعات العربية والمعلومات

الإمارات تطالب إدراج الجزر
الثلاث ضمن جدول أعمال مؤتمر
البرلمان الدولي بجاكرتا

الجزائر - وكالات الأنباء : طالبت
الجمعية البرلمانية بالإمارات أمس
إدراج البلد الخاص بالجزر الثلاث
مطلباً كبيراً وطالب المستشار دأود
محمود التي تمثلها إيران ضمن
جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولي
الذي سيعقد في أكتوبر المقبل
بالعاصمة الاندونيسية جاكارتا.
جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها
محمود بن خليفة المحيتر رئيس
الجلسة البرلمانية الاتحادية بالإمارات
إلى عبد القادر بن صالح رئيس
الجلسة الشعبية للبرلمان الجزائري
ورئيس الاتحاد البرلماني العربي.



المصدر: الصحافة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٧/٢٠٠٢

الامارات تطلب ادراج قضية الجزر في المؤتمر البرلماني الدولي نجاح طرح القضية في البيان الختامي لمؤتمر البرلمان الاسلامي

شهر أكتوبر ٢٠٠١
كما سعى وفد المجلس الوطني الاتحادي الى توضيح غير الدولة حول قضية الجزر بأن إيران هي غير المنتزعة بالقبول في طائفة المفاوضات لحل هذا الخلاف بل وتكرر اذعانها بما تسمية «سوء فهم» ونحن في الدولة لا يوجد لدينا سوء فهم حول هذا الموضوع بل العكس هو الصحيح فلدينا علاقات دبلوماسية وتجاروية نشطة معها ونقطة الخلاف هي حل هذه القضية بطرق السلمية او اللجوء الى التحكيم الدولي.

وخلال اتصالات التي خرج بها المؤتمر قال سفيرنا صلاح النشال بأنه حقق العديد من الاضافات التي عُدت من اجلها من ضمنها اذاعة اسرائيل للمعارضة والسياسات الراسية الى تغيير العالم الديموقراطية والحرافية والوضع القانوني والسياسي لمجدة القدم ومع دولة فلسطين في كل ما كتبه من قرارات ومطالبة اسرائيل كمنه بالاعتراف كقوة البراق اللبنانية استكمالاً للتصديق من جميع الاطراف اللبنانية وعدة الدول التي اذاعت تعبير الجنوب اللبناني.

كما دعا المؤتمر الى التكميل الاستثماري بين الدول العربية والاقتصادية واشاره كثير من قادة فدرالية اسلامية متخصصة تعطي سما العالم واشاره اكثر من موقع على شبكة الانترنت تعمل بالتمويل فيما بينها على متانة ما ريت عن السلام على الشبكة والرد عليه.

تحليل القضية لحكمة العمل الدولية والالتزام بقانونها حرصاً على وحدة الوثائق ووحدة الصلوات الاسلامية. وأشار النشال الى انه تم تشكيل الامم المتحدة بمجلسة برلمانية الدول الاعضاء بمجلسة المؤتمر الاسلامي باجراء الاتفاقيات بين دولة الامارات ومجمهورية ايران وبعض الدول الاسلامية لتشكيل لجنة لثلاثة اكراج قضية الجزر للتحقق في بلد رئيسي في الاجتماع القادم والقرار عقده في العاصمة العربية الربط خلال شهر ابريل من عام ٢٠٠١. واصفاه ونحن في المجلس الوطني الاتحادي سنستوعب ويتابعه من سعادة محمد بن خليفة الجيتور رئيس المجلس والامانة العامة بمطالبة رؤساء المجالس البرلمانية للمطالبة بالاعتراف في تشكيل هذه اللجنة وتعمل دورها.

وذكر سفيرنا صلاح النشال انه واؤل مرة يخرج موضوع الجزر عن إطار مجلس التعاون الخليجي او اللجنة العربية ويأتي عن مؤتمر البرلمان العربي كما أن طرح هذا الموضوع في هذه المناسبة يعطي المزيد من النظم والتقدير خاصة وان ايران عضو فعال في هذا المؤتمر ولعل اننا اجرينا العديد من الاتصالات واللقاءات مع رؤساء الوفود المشاركة او مع رئيس المؤتمر ودولة لتجديد صولات الامارات في طابعها حول ادراج موضوع الجزر كبند اضافي على جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولي القادم والزمع عقده في العاصمة الاندونيسية جاكارتا خلال

الجزائر - وام، طالبت القضية البرلمانية بدولة الامارات العربية المتحدة من سعادة عبد القادر بن صالح رئيس المجلس التشريعي الوطني العربي ادراج البند الخاص بالجزر الاماراتية الثلاث التي تحتلها ايران طلبة الكبرى وطلب الحصري واو موسى فمعهم جدول أعمال مؤتمر البرلمان الدولي الذي سيعقد في أكتوبر القادم بالعاصمة الاندونيسية جاكارتا. جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها سعادة محمد بن خليفة الجيتور رئيس المجلس الوطني الاتحادي الى سفير القادر بن صالح والتي قام بتسليمها سعادة حمد بن سعيد الزعبي سفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى الجزائر.

الى ذلك شارك المجلس الوطني الاتحادي في اعمال الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد البرلمانات الاسلامية والذي عقد في القاهرة وذلك بوفد برئاسة سعادة صلاح احمد النشال وعضوية العديد من يوسف النعمري.

وقال سفيرنا صلاح النشال ان مشاركة القضية البرلمانية في هذا المؤتمر كانت متميزة وفعالة وحملت العديد من الكلمات حيث تمكنت من ادراج موضوع جزر الامارات للثقة من قبل جمهورية ايران الاسلامية في مشروع البيان الختامي للمؤتمر والتضمن دعوة ايران الى الدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الامارات العربية المتحدة لاجل حل المسألة او



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤٠١/١٠/٢٠

النشر والاعتمادات الصحفية والمعلومات

قطر والبحرين تقدمان الأجوبة عن أسئلة محكمة لاهاي قبل 14 يوليو

الدوحة صالح الانتظر

نهاية الشهر الماضي، مؤكداً أن هذه الاتهامات انتهت صانع القانون والاتقائي 1987 و1990

الوقت بين البلدين. وأما أن دولة قطر والبحرين لم تستطع في الانتهاكات البحرية في جزيرة حوار، ووصفت تلك الانتهاكات بالثألية والسيئة.

من جهة أخرى، لعرب المسلماني من الأسف للحالة في الصحف البحرينية على قطر. ووصفها بأنها لا تراعي لطرف التي تمر بها القضية أمام محكمة العدل الدولية. وقال مطيعاً، نحن الجانبين والمفوضية والمسؤولية، وأن يكون التقاضي موضوعياً وصادقاً، بعيداً عن الانحياز. لأننا في البداية والنهاية إقصاء. وأكد حرص هيئة الدفاع القطرية على الإبقاء عن مواطن القطر على جميع الأصعدة بما

قال الدكتور عبد الله بن عبد الخليل المسلماني وكيل دولة قطر في محكمة العدل الدولية في لاهاي، مسكرتير مجلس الوزراء القطري، أن هيئة دفاع كل من قطر والبحرين ستلجأ في الاستئناف إلى طريقتها المحكمة قبل الرابع عشر من يوليو (تموز) الجاري، وأرفع في المحكمة له الشرق الأوسط، وبالحال من لاهاي أن المحكمة وجهت لهيئتي دفاع قطر والبحرين ثلاث أسئلة، الأولى من القاضي الروسي فريجت، حول ما إذا كانت قطر وقعت اتفاقيات قبل عام 1971 مع بريطانيا، وهل بريطانيا وقعت اتفاقيات مع الدولتين في الفترة التي سبقت الاستقلال، وقال في الأجوبة عن هذا السؤال تمت بالفعل من قبل قطر والبحرين، وحل الدولتين

الأخريين، قال المسلماني، قدم أحدهما من القاضي الفيدرالي بارا تروين، وتحمل بالحدود الإقليمية للكويتة، والثاني قدم من القاضي البولندي كوجمان، وتعلق بطرف الأساس البحر الاقليمي للدولتين. وقال وكيل دولة قطر أن القصود من السؤال الأخير هو هل استخدمت كل من الدولتين خطوط أساس توسع كيانها في عرض البحر الاقليمي قبل صدور القرارات المتعلقة بمدى المياه الإقليمية للدولتين على 1992 و1993.

وأوضح أن السؤالين محل لراسة، وبذوا في المحكمة بالرد قبل 13 من الشهر الجاري، وحل تصويحه التي نشرت أمس في الجزيرة حوار والمطلة الانتهاكات البحرية في جزيرة حوار والمطلة بالاتهامات، قال المسلماني، لقد ألقينا بها المحكمة في الأسبوع الأخير من الالتماسات الشفوية قبل

في ذلك القانون والمطلة. ومن قصة الأوراق القطرية التي سمحت من المحكمة، وردت البحرين بأنها أوراق مزورة، قال المسلماني له الشرق الأوسط أن قطر حصلت عليها عام 1996، ولكن البحرين طعت في معجتها، وطحا طوت المحكمة من هيئة الدفاع القطرية ترصع تلك الأوراق فحتماً بتكليف عدد من الخبراء من البحرين وأميركيين وألمان وإنجليز وآثاره، فالمختلف الخبراء جواباً. وأما أن هيئة اختلاف الخبراء، حول تلك الأوراق أثراً تجميعاً وعدم الاعتماد عليها، لأن لدينا مستندات وأوراق إثباتية تزيد عليها وتأتي عندها وقال وكيل دولة قطر: والحق على أننا صارتون في كل إجراءاتنا ومعاملاتنا اتقنا خبراتنا حول هذه الأوراق أكثر من خبراء البحرين، ومع ذلك بعضنا بهذه الأوراق في المحكمة لتطم وتحميد بها.



المصدر: القدس

التاريخ: ١٤ / ١٠ / ١٩٧٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد عشرة ايام على انتهاء مرافعاتهما حول الخلاف الحدودي البحرين تعلن تطوير جزر حوار المتنازع عليها وقطر تنهها بالاستهتار بمحكمة العدل الدولية

الخاتمة - التدويع - والقدس العربي

من مازن حماد:

تسبب التسوية النزاع بشأنها، وافصل آن قطر اوفسحت هذه المسألة في مرافعاتها امام المحكمة، وردا على سؤال عما اذا كانت قطر قد نظمت مطلب لمحكمة لاهي لوقف هذه الانتهاكات، قال: من الناحية القانونية كان يمكن دولة قطر ان تقدم بطلب فرعي الى محكمة العدل لوقف هذه الانتهاكات، لكن قطر اتركت الترخيز على الطلب الاصلي وهو انتهاء الاحتلال البحري للجزر، رغبة منها في عدم اعطالة امد الاجراءات امام المحكمة وتعطيلها.

وقال ان هيئة الدفاع البحرينية اعترفت امام المحكمة بهذه الانتهاكات التي وصفوها بالبسيطة والتافهة، والتي لا ترتب اي آثار قانونية، لكنها في الواقع - كما قال - تشير في سبيل الجزر.

وبمواغراتها وتعمد القوانين والافاضات، خاصة ان المحكمة تنظر في النزاع منهجا لاصدار حكمها النهائي.

وفي اجابته على سؤال حول ما اذا كانت قطر قد نسبت ملكيتها ردا على أسئلة قضية المحكمة، قال للمسلماني: مقدما مذكرة مكتوبة الى هيئة لمحكمة بشأن سؤال القاضي الروسي الذي طلب معرفة ما اذا كانت بريطانيا قد وقعت الاتفاقيات ثمانية من قطر قبل عام ١٩٧٤ عام الاستقلال، وقد اوفضت في ردا ان قطر كان كامل الحرية والاستقلالية في توفيق الاتفاقيات الدولية دون الاستئذان من الدولة الحامية وهي بريطانيا في ذلك الوقت. وأشار الى ان المذكورة تضمنت الاتفاقيات التي وقعها قطر ومنها اتفاقية الانضمام الى منظمة العمل الدولية والى منظمة البلدان للصناعة للنفط والنفط، والى الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبريطانيا وايران وغيرها. وهذا ما يؤكد

فسر خبر نشره صحيفة بحرينية يوم السبت جاء فيه ان اللامعة لثوي مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية السياحية في جزر حوار، المتنازع عليها مع قطر، على انه اشارة واضحة الى شبه البحرين التمسك بالجزر، حتى لو قضت محكمة العدل الدولية في لاهي بشأن السيادة على تلك الجزر هي لطمس - وافصل الخبر الذي نشرته صحيفة ممالك دبي - ليوذخ الناطقة بالانكليزية ان مشاريع التنمية البحرية في حوار تهدف الى اجتذاب السياح من اوروبا خلال فصل الشتاء ومن البلدان الخليجية خلال فصل الصيف، ولتلك لجعل الجزر احدى ركائز الاقتصاد الوطني، واتحادات الصحيفة ايضا ان وزير الاسكان والشؤون البلدية، البحري الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة قد اصدر تعليماته الى مديري للجهات السياحية في حوار، لتحديث منشاتهم ورفع قدراتها الاستيعابية السياح، مشفحة ان عدد السياح الذين زاروا الجزر ارتفع بنسبة ١٥ ٪ العام الماضي.

وقد نشر هذا الخبر بعد عشرة ايام فقط من انتهاء محكمة العدل الدولية جلسات استماع استغرقت خمسة اسابيع لرافعات شقوية عرضها معامو الدفاع عن قطر والبحرين، وتعليق على ذلك وصف الدكتور عبد الله المسلماني وكيل قطر لدى المحكمة الدولية اجراءات البحرين الانتهاكية في جزيرة حوار، بأنها انتهاك صارخ للقانون والاتفاقيات عام ١٩٧٤ والواقع بين البلدين برعاية تلك هيد عامل السعودية والتين نقصان على عدم اسفال اي تغييرات ديموغرافية في الجزر



المصدر : القدس

التاريخ : ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استقلالية قطر وعدم كونه مستعمرة، مما يلي
التفخ البحريني القائم على مبدأ اللوروث
الاستعماري مثل ما بيده، لكل ما يجوزته.
وتسعى البحرين من خلال أصوارها على هذا
البداء، إلى إبقاء المود على وضعها الراهن، أي أن
تحتفظ هي بجزر حوار التي وضعها البريطانيون لها
عام ١٩٦٥، رغم ملاصقتها بأصل قطر، وأن تتخلى
أي البحرين بالتقابل عن مطالبها بمنطقة الزبارة
التي هي جزء من البر القطري مواجهة لجزر
حوار».

وتعاقب على استثمار البحرين في بناء منشآت
في الجزر الثلاثة طبعها، قالت صحيفة
قطرية في افتتاحيتها أمس أنه عندما اختارت
قطر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، كان دافعها
إلى ذلك هو حرصها على أن تبت جهة محايدة
وغيرية في النزاع السعودي وصولاً إلى تسوية
مزمعة تضمن حداً نهائياً لهذه الشككة وتفتح صفحة
جديدة في العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.
وتابعت القول: غير أن ما أعلن في الصحافة
البحرينية عن التنية في مواصلة تنفيذ المشاريع
الاستثمارية في جزر حوار للتنازع عليها لا يقدم على
الإطلاق الجهد المطلوب الآن عبر المحكمة كدولة،
خاصة وأنه معروف لدى الجميع بما في ذلك
البحرين والمحكمة ومجلس التعاون أنه لا يصح
للطامع أن تجري أي تعديلات أو تغييرات في
الوضع القائم في الجزر، وراثت الصحيفة وهي
طالوت، في الأجراء البحريني في الجزر استناداً
بالحكمة الدولية ورداً عليها يستحق قرار المحكمة
فيها لو قُضت بالمساية على الجزر لقطر، وتابعت

الصحيفة تقول: ولا نك ونتمتع على تفاصيل
ما نكك الصحيفة (البحرينية) بشأن اجتذاب
السباح إلى حوار صيفاً وشتاءً، إلا أن التنازع عن
حقيقة ما يدعيه حواراً في اللامعة حول إطلالتهم
التنازل إلى ما يستخرج به محكمة لإماني من قرارات
ذلك أن التنازل إلى الاحتمال لا يتصرف بطريقة
الاعتماد، وقالت: ولا نك أن قضية المحكمة الذين
يتناولون الآن أبعاس بينهم التنازلات التي
سيتناولها حول الخلاف المودوي، سيتناولون
التصرف البحريني بإرتياح، بل على العكس من
ذلك لأن مثل هذه الخطوات تؤكد وتكثف أن
البحرين مصممة على عدم تنفيذ الحكم إذا لم يأت
لصالحها، وتكثف أيضاً أنها غير واثقة من سلامة
موقفها، وبتت ما لو من البحرين إلى التحلي
بالصبر والانتظار انتظاراً لقرار المحكمة، واحترام
الإجراءات المتعددة بين البلدين لأن في ذلك حسب
رأيها، مصلحة للجميع.

الصحافة البحرينية من جانبها، استمرت في

الأصراع على التمسك بمواقفها كجزء لا يتجزأ من
البحرين، ولعبت في حملتها أمس الأمد إلى تروجة
الريبت بين مواقف الرياضة وقضية الجزر المتنازع
عليها، وضمن تركيزها على وثائق قدمتها قطر إلى
المحكمة الدولية، وسحبت بسبب عدم التأكد من
صحة الوثائق، فأرثت صحيفة الألبام، الصحيفة
الأولى في البحرين بين ما وصفه بصفحة الوثائق
الزوردة، وقصة الوشوي والضغوط في الانتخابات
والقضاء وحرمان جنوب أفريقيا والغرب من
استضافة بطولة لكرة القدم لعام ٢٠٠٦.

وفي أخبار ذلك الريبت بين الخلاف السعودي
والتحديات بالقضاء، قالت الألبام: ضمن في
البحرين لا تخفي عملاً لترويج الغرب الشقيق
عبد عربي متمسك لاستضافة هذه الدورة العالمية.
لكن المؤسف أن تشهد دولة عربية واحدة هي قطر
بمواقف متناقضات حيال مواقف عربي تفضلي مع
الغرب، فتصل ضد ترويج للغرب بكل السبل وبما
يتجاوز الحق والخاعر العربي.

ولمست الصحيفة تقول: «كانت تتحدث للشقاء في
الغرب عن هذا الموقف المستغرب، وتقول لهم أن
مشاعرونا في تخليج العربي معكم بما في ذلك
مشارعنا في قطر وأن المسألة تكتيك حكومات
تتصور لها تصب علماً تسمى للأخريين سواء
بالقرور في مجال: «مالة الدولية أو الزوردة في
مجال الرياضة والمسابلة، ومشتت الصحيفة
البحرينية بالقول: هذا بالقضية تدور رياضية،
فماذا تقول نحن في البحرين أمام قضية تدوير
تص كيانا الوطني لدى أربع هيئة قضائية في
العالم، ومن الرب شقيق الديانة؟



للبحرين والامارات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ١ / ٢٠٠٠

تقرير لانتفاضة اقامة البحرين لانتفاضة جديدة في جزر حوار «حوار» الخنزيرة عظيم بين البحرين

الدوحة - من العزيب الطيب الطاهر:

أكد الدكتور عبد الله عبد الطيف المسلماني الأمين العام لمجلس الوزراء وكبير دولة قطر لدى محكمة العدل الدولية ان الاجراءات التي تقوم بها دولة البحرين في جزر حوار تدل انتهاكا صارخا للقانوني ١٩٨٧ و ١٩٩٠ للقوانين بين البلدين بوعاية خاتم المحرمين الشرعيين الملك فهد بن عبد العزيز عامل الملكة هديرة السعودية.

وقال ان اى مشعات تنهضها السلطات البحرينية في هذه الجزر لا يترتب عليها اى آثار قانونية وتعتبر باطلا ولا تفي. جاء ذلك في تصريحات ابدى بها الدكتور عبد الله المسلماني لراسل الامم والدوحة تعظيما على ما ذكرته صحيفة وهرتية امس الاول حول التزام البحرين مواصلة تنفيذ مشاريع التنمية السياحية في الجزر والتي تهدف وفقا لتقرير الصحفية لانتها الى بعد الجزر احدى ركائز الاقتصاد الوطني للبحرين .

كما اوضحت الصحفية ان وزير الاسكان والمشتون البنية بالبحرين الشيخ خالد بن عبد الله الخليفة أصدر تعليمات الى مستوى اللجان السياحية لتحديد مخططات ورفع القوانين على الاستعداد.

وقال الدكتور المسلماني ان محكمة العدل الدولية تفرد تماما ان هذه الاجراءات من قبل البحرين باطلا قانونا، مؤكدا انه لا يمكن اعتبارها من قبيل ممارسة أعمال السيادة بأي حال من الأحوال .

وسيت الصحفية الى المسلماني قواه ان هذه الاجراءات بدأت بشكل مركز منذ عام ١٩٩١ وذلك بعد ان تمت البحرين حرمين دولة قطر على الجوز الى محكمة العدل الدولية رفع الامر الذي دفعها الى التسارع بتنفيذ بعض المشروعات في اطار فرض سياسة الامر الواقع وذلك على الرغم من ان حوار كانت قبل ذلك منطقة مغلقة.



المصدر: القبس

التاريخ: ١٧/٧/١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رداً على الاتهامات القطرية البحرين: لن نضرب بأي ذرة من التراب

■ اشادة باتفاقات السعودية مع الكويت واليمن

بالمصنق والحق والعمل لم يكن لها ان تلجا الى الاستعانة
ببابة وثيقة او خريطة او دليل مشكوك في صحته.

السعودية والكويت واليمن

واللهد رئيس وزراء البحرين بالاتفاقات الحدودية بين
السعودية وكل من الكويت واليمن وقال ان الشواهد
الخيرية والشفقة المتبادلة بين الاشقاء هي الاسس التي
قامت عليها هذه الحلول بين الامم والارباب
وجاءت تصريحات الشيخ خليفة بعد يوم من ثلثي
التهامات للبحرين في الصحف القطرية نقلا عن مسؤولين
قطريين بان ما ياترد عن قيام البحرين بالانفادات مسيحية
في جزر حوار للتنازع عليها يمثل انتهاكا صارخا
للتعاقيتي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ الموالحنين بين البلدين
وتعتبر باسلة ولاغية
هذا والله الختم البلدان من ابحاثهما الشفهية امام
محكمة العدل الدولية في التاسع والعشرين من يونيو
ومن المقرر ان تصدر حكمها في النزاع مع نهاية العام
الحالي.

الخاصة. مبداء. لزمات حدة الفراق بين القطريين
البحرين والقطر حول المناطق البحرية المتنازع عليها بين
البلدين.

وفي تصريح نشر امس في صحيفة الاخبار الخليجية
قال رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل
خليفة.

«ان البحرين لم يكن لها في يوم من الايام اية اهداف
توسعية او اطماع القومية بل كانت دائما تسعى الى
الحفاظ على اراضيها الوطني لا تقبل التفريط في ثرة من
اراضيها ولا للتنازل عن شبر واحد من اراضيها التي ورثها
الخلف عن السلف الخيرة».

واضاف ان البحرين واجهت على امتداد تاريخها
الطويل المظالمات والاضطرابات الباطلة بالحزم والعزم
ووحدة الشعب والثقافة حول قيادته مما كان له اثره في
محض المزايم الثلاثة. وكانت ثقافتها في عدالة موارثها
طريقا الى الفوز والنجاح في كل ما واجهها من اطماع
توسعية.

واوضح الشيخ خليفة ان البحرين بنت حقها
التاريخي والسيادي والقانوني على اراضيها ومياهها



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ١١ / ٧٧

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة العدل الدولية تبدأ بتناول الخطا النظامية

حول الخلاف الحدودي بين الدولة والمخاطبة الأسبوع المقبل

الخاصة - من سامي كمال: تبدأ محكمة العدل الدولية بلاهاي الأسبوع القادم مداولاتها ومشاوراتها النهائية في الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، تمهيدا لإصدار حكمها في القضية التي تعد الأطول من نوعها في تاريخ المحكمة - خلال الشهرين السنة القادمة.

ومن المقرر أن تنتهي بعد قد الخميس لليلة التي حدثت فيها المحكمة للجانين للرد على الأسئلة والإيضاحات المتعلقة بمحور منطقة الزيارة وبخط الأساس للبحر الإقليمي ومحدود المياه الإقليمية الفارسية، كما أصادت المحكمة قطر حتى اليوم، الثلاثاء، السادس عشر من يونيو لتقديم ردها وملاحظاتهما الكتابية على الوثائق الخمس التي قدمتها اللجانة إلى المحكمة لإثبات تهمية منطقة الزيارة للبحرين.

وقد أعلنت المحكمة أنها ستتلقى لهذه القضية لعدم وجود قضايا أخرى على جدول أعمالها. ووفقا لنظام العدل الدولية فإنه يتمين على كل فاض من القضايا الأعضاء في هيئة المحكمة أعداد مذكرة كتابية بملاحظاته حول القضية، ويتم تبادل هذه المذكرات بين جميع القضايا لتتحدد الحكم النهائي على غرارها، من خلال لجنة صياغة تضم قاضيين من المحكمة يتم اختيارهما بالاتفاق السريع، ويجري التصويت على مشروع الحكم بأكثرية الأصوات.



المصدر: الاندلس

النشر والذمة: الصدقية والمعلومات التاريخ: ١٥/٧/١٩٥٤

حذاري أهل الخليج.. فأزमतنا كلها في الصيف

عبدالله
البواردي *

ولهم من الشغل بقل الرسائل بين حاكم وحاكم... توالى علينا عدد من الأمانه ولا زال المصالح الفخاسي للمجلس بعد كل دورة أو انقضاء السنة هو ذات البيان الأول، محتواه معروف... اتفق القادة على... صارت روح الإخاء بين الأعضاء... المواقف بين أعضاء المجلس ثم تسفيها حبال كذا وكذا... والى... وبعد مرور أربع وعشرين ساعة على هذا البيان نقرا في صحف بعضنا رسميه وبعضها معاد أن ليس هناك اتفاقا وتركه لكل دولة لتعرف بما تراه مناسبا، والله ليس هناك تنسيق تجاه المواقف، ولو صارت روح الأمانه كما ينبغي في الديالات الختامية لما قرأنا عن حروب التصريحات بين الأعضاء على جملة من الأمور... لنم كن هذا للتذكير القاري العزيز بمسيره مجلس التعاون بمنظور رجل عادي يريد الخير كل الخير لدول المجلس.

أعود إلى مشكلة النزاع العمودي بين البحرين وقطر مصحوبا هذه المرة بسؤال هو ما علاقة فصل الصيف بالمشكلات بل بالمصالح التي لحل بالخروج؟ يبدو أن هناك علاقة ما وسمحو لي بأن أذكركم -حرب الصراخ وإيران التي أكلت الأخضر واليابس واستقرت لمدة إمامي سنوات مجاف كلمة بدأت في الصيف وكانت بمثابة زلزال قتل تواجمه على شكل حرب الفللات ولا تلك وضع الولايات المتحدة بها على المنطقة بهذه الحجة وحجج أخرى

التأني في شعور بالجزن وأنا تابع مداولات محكمة العدل الدولية بشأن نزاع الحدود بين البحرين وقطر عبر شاشة التلفزيون... وهو حزن مقلق يسؤال بغير إلى ذهني سريعا، هو لماذا أفتني مجلس التعاون الخليجي؟

أفيس من أولويات مهامه حل الخلافات بين أعضائه؟... اعتقد أن القضية النزاع بين البحرين وقطر قضية بسيطة بالمقاييس التي التعميمات المستقبلية على كافة الأصعدة فلا كان هذا المجلس لم يهتم من حل قضية بسيطة كهذه، فكيف سيستطيع حل مشكلات المستقبل الأكثر تعقيدا؟... من التجارب السهلة التي كان للمجلس دور فيها لم نلهم أي نجاح يذكر في حل أية مشكلة تطرح نفسها على هذا المجلس... لنذكروا محي كم أمين سر تم تعيينه لهذا المجلس منذ تأسيسه؟ النعم كثير، أولهم ملا خارطة الفرج والوطن العربي خطبا ومصحفا وأحاديث وإشادة بمنزوات لا وجود لها على أرض الواقع... وبيلا نحن مشدوهون بأسلوب سماعة الفد، صمنا على صير جازير الفيليات العراقية وهي تفترق حدود الكويت بالتيه الجنوب، ثم توالى علينا أمناه سر لهم من لا ميسور له أي ولا حسن ولا نسي ١٩



المصدر: الزمان

للتنشر والذخيرة: المصنفية والمعلومات التاريخ: ١٩٧٠/٧/١٥

المصنفية في الخليج
في هذا الأمر نداء أوجهه باسم جميع المخلصين
الحريين على أمن واستقرار هذا الخليج إلى كلفة
اصحاب الجلالة والسعوى دولة مجلس
التعاون... لا بد من تفعيل دور مجلس التعاون
الخليجي وحمله الخطة المصنفية والاقتصادية
والاجتماعية لتمكينه من حل المشكلات القائمة بين
أعضائه، نحن كقراء مجرد ان نسمع ان دولة
خليجية قد رفعت قضية نزاع الحدود إلى محكمة
المحل الدولية ونحن وبكل أسف بصفة رسمية محكمة
ليس فقط الشعور بجزء هذا المجلس عن حل
قضايا أعضائه، بل اننا نشعر بعدم الاستفادة من
تجارب أعضائه، ولا ننسى ان الغزو العراقي للكويت
الذي لازالت تعاني من آثاره المنطقة، ولا زال شعب
بأكمله يعاني من وبيلات الصغار الجائر الذي فرضته
الولايات المتحدة عليه لضمان سيطرتها على
المنطقة وبذريعة لم تكن لتصلح عليها لولا قرار
الغزو الخليجي، وما سبق ذلك من صرف ميلارات
الدولارات للتسلح وان كان ذلك حقا مشروعا
استنزفته الضرورة.

الهم ان الغزو العراقي للكويت سببه نزاع
الهم ان الغزو... فهل من ملكر؟
حموي في الاساس... فهل من ملكر؟
نحن وان شاء الله لا نريد ان يضطر احد في
البحرين أو قطر أو غيرها من دول مجلس التعاون
الى القيام بتخزين المواد الحربية كما فعلنا نحن في

لغزونها.
- الغزو العراقي للكويت بدأ في الصيف.
- أزمة الاسهم في الإمارات حدثت في الصيف.
- قضية بنك الاعتماد حدثت في الصيف.
- قضية البنك الاسلامي حدثت في الصيف.
- البواخر اليونانية الممتلئة بالأسماك والتي
تشكل في عددها أسطولاً دخلت ميناها الإقليمية
صيفاً، وثلاثة لنفط الجزائرية رقم (١) والتي جنحت
بعد كيلومترين تقريبا من بعد خروجها من الميناء
الحر بابوظبي فحملت السفينة تسرب منها آلاف
الطنان من النفط الخام.
إن الذي يغلل أخطر في جوانب هذه القضية
وكما ذكرت شركة التأمين العالمية دويغز ان هذه
السفينة غير مسجلة أصلا لديها وقعا غير صالحة
للاستعمال، لكن يظل الهم الأهم في امحاطنا هذه
ان حادثة الجزائرية رقم (١) حدثت في الصيف أيضا.
- وقع الزلزال... انقطاع الكهرباء... الاختلاس
والهروب... اختراق الانترنت كلها تحدث صيفا
والهروب... اختراق الانترنت كلها تحدث صيفا؟
- الباكستاني قاتل الفصحة... ومما قلتم؟
بعدة اللاتيت، هذا أريد ان أسأل اننا ما زلنا في
المنصف الاول من هذا الصيف ١٩٩٠
- قضيتنا موضوع هذا المقال وهي نزاع الحدود
بين البحرين وقطر جارية أحداثها خليجا وبالطبع
نحن في فصل الصيف، فسلام يدل هذا؟ هل
للمناخ الحار والرطوبة العالية دور في اتخاذ القرار



المصدر: النابا

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ / ٧ / ٢٠٠٤

● الخوف كل الخوف من الرحلات المكوكية التي يقوم بها أي أمين سر لجلس التعاون بين أية دولة خليجية وأخرى، وبخاصة تصريحه بعد هذه الجولات، والتي يشغل دائما في العبارة الثقيلة، دائما مجرد مسألة صيف مع علم جميع أهل الخليج بأنه لا يتجمع السحاب على أي من عواصم شبه الجزيرة العربية صيفا، صحيح إذا كان شتاءنا بدون مطر فمن أين أتت مسألة الصيف هذه؟

● في إحدى القمم الخليجية وإن لم تكن الأخيرة في العاصمة القطرية مسقط تم تشكيل لجنة من وزراء الخارجية وكان الهدف والغرض من تشكيل هذه اللجنة هو متابعة ومراقبة ورصد المتغيرات السياسية في المنطقة وبالتالي إعلامها إلى الأمانة العامة في المجلس... السؤال هنا أين هي هذه اللجنة؟ وما هي توصياتها وتعالجها؟ أين هذه اللجنة الآن؟... عفوا أننا نطرح هذه الأسئلة خوفا من المستقبل الغامض على هذه المنطقة وما أصبح وأخطره من مستقبل.

● فنهأت إلى اسمعنا أن هناك اتفاقيات تفاع معشرك أو تعاون مشترك أو... أو... الخ، أين...؟

تري ما هو حجم هذه الاتفاقيات وما هي ماهية هذا التعاون المشترك... عسى أن يكون كل هذا في مصلحة وسلامة شعوب مجلس التعاون؟

وسامحونا.

الامارات وفعل غيرنا في الخليج، أو لعمري الاضروطة اللاصفية على النواطة لتسببا لصف أو غارة جوية... إن الرحلة تتطلب التكاليف واعمال العقل، ولا فبالولايات المتحدة الأميركية عاتلة الينا بسلامتها تحت نفس الحجج وعلى رأسها حماية الأمن القومي الأميركي، وسنضطر لحراسة نفس الدور الذي وصله للتشري في بوته للمشهور ومن نكد النفا على الحر أن يرى عذله ما من منقلبه بد

أضاءات:

● قرأت في الصحف تصريحا لمسؤول خليجي جاء فيه أن على نظام الحكم في العراق الاعتذار للكويت عن غزوه لها، في سبيل التضامن العربي... وهذا كلام لا غبار عليه، وهو أمر مطلوب في هذه المرحلة... ولكن النظام العراقي لم يكن وحيدا في فعلته هذه فهناك قادة عرب كثر وقادوا معه في نفس الخندق وزينوا له سوء عمله... فلماذا كان هؤلاء قد أعلنوا صلاتهم مع الكويت وتم نسيتهم المصير بينهم... فعلهم أحقادا للحق والعدل العرب والعراق الحاضر والأصف بواقعة الاعتذار لشعب العراق وأسمم مناجية الجلالة للمجوز جميع العرب وعلى رأسهم مناجية الجلالة للمجوز الجامة العربية كونها هي السبب لهم في هذا الحصار.



المصدر: الصحافة

التاريخ: ١٩٨٨/٨/٢٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير البحرين يبدى رغبة بالاتحاد مع قطر

■ القاهرة - واغ، أكد سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين رغبة بلاده الصاعدة في مد جسور التقارب والتعاون بل الاتحاد مع الأشقاء في قطر ووصف ذلك بأنه الأمر الطبيعي بين البلدين.

وأعرب سموه في كلمة وجهها مساء أمس إلى التجمع الشمسي الثاني الذي عقد بنادي الحرق مساء أمس والذي حضرته جموع غفيرة من المواطنين تمثل كافة قطاعات المجتمع أعرب عن استغرابه للخلاف القائم بين البحرين وقطر وقال إن هذا الخلاف لم يكن ينبغي حدوثه.

وأكد على أوامر الصلة العمة في تلك الأسرة البحرينية مشيداً في هذا الصدد بالولف الذي وقفه شعب البحرين من موضوع الخلاف المودى بين البحرين وقطر.



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٨/٧/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير البحرين يأمل في الاتحاد مع قطر

استفتاء شعبي بالمنامة حول مستقبل العلاقات بين البلدين

دعا كافة الهيئات الشعبية والإهلية إلى استفتاء حول مستقبل العلاقات بين البحرين وقطر وصولاً للاتحاد المأمول بينهما.

وقال البيان إن الحاضرين في التجمع الشعبي تابعوا بكل الاهتمام والتقدير الكلمة لنبأشرة التي وجهها أمير البحرين وما تضمنته من تطلمات ونقارة ثاقبة وبعد حضاري تجسد رغبة الشيخ حمد في مد جسور التقارب والتعاون مع الأشقاء في قطر، سعياً للوصول للاتحاد، وإن الحاضرين وقد التفت صبورهم هذه الوجوهات الطيبة ليرفعون إلى أمير البلاد كامل تأييدهم ونعمهم لذلك.

وقد شاركت في التجمع الشعبي للشاني جموع غفيرة من مواطني البحرين تمثل كافة قطاعات المجتمع، كما شارك فيه ممثلو الهيئات الدينية والخيرية والثقافية والشبابية والنسائية والمهنية والاجتماعية والرياضية والعمالية والتجارية.

المنامة، قن: أكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين رغبة بلاده الصانعة في مد جسور التقارب والتعاون والاتحاد مع الأشقاء في قطر، ووصف ذلك بأنه أمر طبيعي بين البلدين.

وأعرب في كلمة وجهها مساء أمس إلى التجمع الشعبي الثاني الذي عقد في نادي المحرق عن استغرابه للخلاف القائم بين البحرين وقطر وقال إن هذا الخلاف لم تكن تمنى حدوثه.

وأشار إلى المشاريع الكبيرة التي انجزت في مدينة المحرق، والتي من بينها محطة ألحد للكهرباء والماء والاطلاع إلى انجاز ميناء عيسى بن سلمان كأحدث الموانئ البحرينية مع اكتمال مد الجسر الثالث من مدينة المحرق إلى ميناء سلمان، والعمل في الوقت نفسه على أن يبقى مطار البحرين الدولي بالتطوير والتوسعة المستمرة، واحداً من أهم المطارات في الخليج، وصدر في ختام التجمع الشعبي بيان



المصدر : السوفيت

التاريخ : ١٩ / ٧ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمير البحرين يدعو للتقارب مع قطر

حضره جموع غفيرة من المواطنين أبدت استمالتها التام عن تحمل مسئولية الدفاع عن تراب الوطن مهما كلف ذلك من تضحيات. وكان خلاف جدودي بين قطر والبحرين كاد ان يؤدي إلى صراع مسلح بين البلدين وتخطر حالها محكمة العدل الدولية في هذا الخلاف.

للأسف - أ. ق. ب.ه. أصرب امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة خلال تجمع شعبي عن رفقة بلاده في التقارب مع قطر بالرفق من الخلاف التكام بين البلدين. ولقد الشيخ حمد علي استداره للخلاف التكام مع قطر وانه لم يتم جدوى. ولكن مصادر عربية أن التجمع الشعبي



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤/١٠/١٩٥٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصادر في الدوحة: الكويت اقترحت وحدة بين قطر والبحرين

الدوحة، صباح الاثنين

علقت «الشرق الأوسط» من مصادر مطلعة قطرية أمس أن دولة الكويت تقدمت إلى كل من دولتي قطر والبحرين باقتراح جديد حول إمكانية إقامة وحدة بين قطر والبحرين. وأوضحت هذه المصادر أن مهتمس الاقتراح إقامة الوحدة بين قطر والبحرين هو الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي. وأكدت المصادر ذاتها أن الزيارة التي قام بها وكيل وزارة الخارجية القطري عبد الرحمن بن حمد العطية الأسبوع الماضي إلى دولة الكويت واستغرقت يومين كانت تتعلّق باقتراح الكويت حول إقامة الوحدة القطرية - البحرينية. ويبحث مصادر دبلوماسية في الدوحة أمس بين الاقتراح الكويتي وتصريحات أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أول من أمس الذي قال فيها إن لدى بلاده الرغبة في التقارب مع قطر بالرغم من الخلاف القائم بين البلدين. يذكر أن كلا من أمير البحرين وقطر دعا إلى مثل هذه الوحدة خلال الأسابيع الماضية. إلا أنه لم يشر إلى تقديم طرف ثالث مقابله للاقتراح الوحدة الذي تقدمت به الكويت بين الدوحة والمملكة. ولا يزال المؤلف القطري حتى الآن غير معروف من الاقتراح الكويتي نظرا لقيام أمير قطر مطلع الأسبوع الحالي بزيارة إيران وذلك وقد رسمي رابع المستوى من بينهم الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية.



للنشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٧ / ٢٢

رغم فشل حل الخلاف الحدودي هل تتحقق الوحدة بين قطر والبحرين؟

مصمحا رسالهما، إذا صلتحت التيات

لنسيان
الخلافا
التي بدعت
بملاقاتها
في التمس
حالات التنازل
والتمسبة
والفدية من
حدود ما لا
تعتمد عليها
مع القدرات
مردود صندور
الحكم محكمة

المعمل الدبلوماسية في الخلاف الحدودي
بينهما .

ولم أن هذه ليست المرة الأولى التي
يدعونها أمير البحرين للتشاور شكل
التملاء مع قطر والوصول بها إلى أفضل
مراميل التنازل والانسحاب من خلاف
هذه التتمسكها، أو شكل من الشكل

الاتحاد، حيث سبق أن دعا لوحدة
البلدين حينما كان وليا للعهد في
النهج الثاني من التتمسكات وهي
التمسبة التي على عليها التتمسكين
القطريين حينئذ أيضا بالإشادة
بالملاقات بين البلدين . والتأكيد على أن
هذه الوحدة ينبغي أن تتبع من رغبة
مشتركة بين الشبيين وانتهى الأمر عند
ذلك، فإن دعوة الأمير هذه المرة ، والتي
أيضا تجمع ضخم احتملي مختلف
التيارات ، والفرق والطرائق البحرينية
لتعكس أهمية كبيرة وأنها أبعاد أخرى
لكنها تأتي بعد انتهاء مراحل التناقص
بين البلدين في محكمة العمل الدبلوماسية
وأصل كل طرف مواقف من الخلاف
عالية ، ويهتف الصوري أمام الجميع .

ومن المثير أن دعوات الوحدة لم تكن
واحدة اليوم، ولكنها بدأت منذ فترة
طويلة وتوسعت في الفكرة التي طرح
على هامش القمة العربية بالقاهرة في
عام ١٩٦٤ لإقامة اتحاد «تساعير» بسم

رغم فشل التساعي لحل الخلاف
الحدودي بين البحرين وقطر
بالمطرق البوينة، ووصول المحاولات
الثلاثية أو الخماسية في هذا
الجال إلى طريق مسدود .

ورغم أن محكمة العدل الدولية قد
أصدرت أحكاما ومراميل التناقص
في هذا الخلاف الحدودي عليها منذ
عام ١٩٩١، وحتى الآن وأنها تستصير
حكمها في القضية خلال أشهر
القليلة المقبلة، فإن الأرواب فوما يبدو لم
تتلق أصابع تصعيد التساعي، ولجهد
صاعدة أساسية للخروج من مأزق
التناقص الذي أن بهي المشكلة، بل قد
يزيدها تعالفا إذا خرج منها أحد
الطرفين وأبعا الآخر خاسرا .

وأصل الدعوة التي وجهها الشيخ
حمد بن عيسى آل خليفة أمير
البحرين للتناقص مع قطر
والترتيب الذي أعلنه الشيخ حمد بن
عيسى آل ثاني بهذه الدعوة أن

طهرت خلال زيارته لبرين بمرط أن



الشيخ حمد بن خليفة

ألقى في إياه، للكتابة والخروج من المأزق
بما يحفظ على صلاتات البلدين
والصديق ، ويحفظ الأمن والاستقرار في
هذه المنطقة الحساسة من العالم كما أن
دعوة أمير البحرين ، وترتيب أمير قطر
يمكن أن تشكلا تحديا جديا في
الملاقات والتناقص بين البلدين ، وبخلاف

الإشارات السبع التي يتكون منها اتحاد
دولة الإمارات حاليا، بالإضافة إلى
البحرين ، وقطر، وهو مشروط كان
سيديف التاريخ والواقع في اللحظة إذا
كتب له التنازل، وهو ما لم يحدث،
وأصل من يرامين على أن الوحدة أو
الاتحاد بين البحرين ، وقطر أمر بعيد
لنلال في اللحظة الحالية على الأقل
يستمتدين من استجماعهم لتجاذب
المحاولة في حالات الاتحاد التناقصي
ويرتدون على ذلك إلى التفاوض قد لا
تكون مسهلا لأن للاتحاد خطبات
«شجاعة» على هذا الصعيد... إلا أن
الحقيقة التي لا يمكن التناقص منها أن
البلدين أن يكون أساسها وريما أمام
دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها
في مواجهة التغيرات القوية التي لن تترك
مكانا أي سجلا للتناقص المسيرة .

المخافة . سياسي كمال



المصدر: الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١٢/١٤٢٥

شيء عن الدور الفلسطيني والعربي في الوساطة بين السعودية واليمن

ناصر الدين الشاشيبي

وبالفعل، تم تشكيل وفد كبير كان يضم هاشم الأتاسي رئيس سوريا الأسبق والأمير شبيب أرسلان ومحمد علي علوية ماسسا والزعيم الراحل رياض الصلح بالإضافة إلى محمد أمين الحسيني مفتي

فلسطين.

وتوجه الوفد إلى المملكة العربية السعودية، ثم إلى اليمن، ووصل إلى مكة المكرمة في 14 أبريل (نيسان) من ذلك العام، وقابل الملك عبد العزيز الذي أعلن موافقته على الوساطة. ثم انتقل الوفد إلى اليمن، ونجحت الوساطة، وجرى التوقيع على المعاهدة بين البلدين في العاشر من شهر مايو (أيار) عام 1934.

ويهمني أن أؤكد أن الانصراف الكلي الذي أرغم شعب فلسطين على الانصراف عنه نصف قرن أو يزيد نحو قضيتهم الكبرى والأولى، لم يمنع زعماءه ولا قاداته من السعي الكريم والمستمر للتوسُّع في كل خلاف كان يقع بين العرب صوباً للفلسطين العربي وحرصاً على الصف العربي... وهذا يعني أن شعب فلسطين - باسم لسانته - لم يكن يوماً غائباً عن هموم أخوانه العرب أو عن قضايهم.

وقد أصبح لنفسه أن يقول إن إمام اليمن أراد قبل أن يغادر الوفد صنعاء، وبعد نجاح الوساطة، أن يُدعى على أعضائه ببعض الهدايا حيث تسلم الزعيم اللبناني الكبير رياض الصلح خنجرًا نفيساً خاصاً موشحاً بخطوط من الذهب على غلافه، ومطعماً بالطعام اللذيذة داخله. وهذا الخنجر قد استعني امتلاكه في الخمسينيات وأوائل الستينيات حيث نقلته معي من بيروت إلى القدس وجعلته في مكان أمين من منزلي في حي الشيخ جراح بالبلدية.

وجاءت حرب الأيام الستة المكنونة والمكشوفة ونخل اليهود إلى حي الشيخ جراح بالقدس

أثار مقال الدكتور نجم عبد الكريم عن صحافة الثلاثينات، الذي نشر يوم الأربعاء الموافق 7/19/2006 وتحيف عالجت نزاع الحدود بين السعودية واليمن منذ 70 سنة، الكثير من خواطر الذكريات.

وقد حملتني تلك الخواطر إلى الكثير مما كنت قد سمعته أو عرفته أو قرأته عن الدور الفلسطيني والعربي المتصرف في القصدي لذلك النزاع وبذل الجهود المخلصة والحديثة للوصول إلى الحل الذي يرضي كرامة العرب ويحيد الحق إلى أصحابه ويوصل الأبواب في وجه المستعربين بالصرب والمسلمين، في بريطانيا، وفي غيرها من الدول الاستعمارية المعروفة.

وقد سمعت، شخصياً، من سماحة المفتي الحاج أمين الحسيني خلال لقائاتي وأحاديثي المتعددة معه بعد عودته من أوروبا في منزله بحي حليمية الزيتون بالقاهرة، بعض المقطات السياسية أو الإخبارية، عن الوساطة النشطة التي قام بها سماحته بوصفه رئيساً للمؤتمر الإسلامي العام انعقد في القدس عام 1931، مع نفر من زعماء العرب للوسط بين ملك السعودية من جهة وإمام اليمن من جهة أخرى.

قال لي سماحته أنه على أثر نشوب الحرب عام 1934 بين المملكة العربية السعودية والمملكة للتوكلية اليمنية بسبب الخلاف على الحدود بين البلدين أبرق المفتي إلى الملك السعودي يطلب الآن لحضور وفد إسلامي إلى مكة المكرمة وإلى صنعاء للتوسُّع.

وكان الخلاف على منطقتي نجران وجيزان بعد وفاة الأبريسي، حاكم عسير. وانتهت الاشتباكات المسلحة بين السعودية واليمن، وأبرق المفتي - باسم المؤتمر الإسلامي وباسم شعب فلسطين - إلى مفتي السعودية واليمن مقترحاً إعلان الهدنة بينهما بدم وصول وفد عربي إسلامي باسم المؤتمر الإسلامي وباسم فلسطين إلى السعودية واليمن.



المصدر: ١٩ - ٢٠١٤

للنشر والذمة - ات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/٢٢/٢٠١٤

وكما سرلوا منزل خالي ومكتبته
اديب اللغة العربية محمد اسعاف
القشاشيني، ومخطوطات مؤلفاته وكوز
اديه واثاث منزله، كذلك امكنت ابايهم الى
منزلي وسرقوا كل شيء، حتى تلك الخنجر
الخارخي الثمين الذي اهداه إمام اليمن
الراحل الى زعيم لبنان رياض الصلح في
عام 1934.

واختلعت خيوط الأسى والحزن في
حادث واحد، وفي بيت واحد
هل ابكي بلدي.. أم ابكي على خنجر
الذكريات؟



المصدر: الأهرام العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤ / ٧ / ٢٠٠٠

الخلاف بين قطر والبحرين يهدد القيمتين الإسلامية والخليجية

١٩ الخاتمة: سامي كمال

في الوقت الذي ألحقت فيه مصادر بحرينية إلى حدوث تغيير في التعامل مع المواطنين البحرينيين المائلين في قطر وتزايد الحديث مما يتعرضون له من ضغوط لإجبارهم على الاستقالة وتعمد إقالة المعينين من وظائفهم شهدت مدينة المحرق ثاني أكبر الجزر البحرينية مساء الإثنين الماضي تجمعاً شعبياً ضخماً لتأييد موقف الخاتمة من الخلاف الحدودي مع قطر، والذي تستند محكمة العدل الدولية لإصدار حكمها النهائي فيه خلال الشهور القليلة القادمة بعد أن استمر نظر القضية في لاهاي تسعة أعوام كاملة.

وذكرت مصادر في الخاتمة أن الضغوط التي يتعرض لها البحرينيون في الدوحة لا تقتصر على حاملي الجنسية البحرينية فقط وإنما تمتد إلى حاملي الجنسية القطرية من ذوي الأصول البحرينية، ويعرفون أن مآلاتها بأكملها يتقاسم أفرادها العيش في البحرين وقطر منذ فترات طويلة.

ومع تزايد التأييد الشعبي لأمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة والإشادة بأسلوبه في التعامل مع قضية الخلاف الحدودي مع قطر، أعلنت السلطات المحلية في البحرين عن مسابقة لتصميم النصب التذكاري الضخم الذي قرر الأمير إقامته أمام قصره في منطقة الصفيح ونقش أسماء كل من أعلنوا ولاهم وتأييدهم لموقف البحرين في القضية عليه، حيث يتوقع أن يبدأ بناء هذا النصب قبل نهاية العام الحالي على مساحة تصل إلى 75 ألف متر مربع.

من ناحية أخرى أبدت مصادر خليجية في تصريحات لـ «الأهرام العربي» مخاوفها من تأثير الحكم المتناظر لمكة العدل الدولية على الحديث المهيمن اللذين يستند بهما الدوحة والخاتمة في الربيع الأخير من العام الحالي حيث سستضيف الدوحة القمة الإسلامية في نوفمبر بينما سستضيف الخاتمة قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر وأعلنت المصادر عن خشيتها من أن يؤذي الحكم الذي سيصدر لصالح أي من الطرفين إلى مقاطعة كل منهما للقمة التي سستعقد في البلاد الأخرى.



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٤/٨/٢٠٠٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أربع وثائق قطرية جديدة إلى محكمة العدل

□ الدوحة -
محمد الكبي أحمد

■ قدمت قطر إلى محكمة العدل الدولية أربع وثائق جديدة في شأن خلاتها الحدودية مع البحرين، أحدها «بريطانية» كانت في أرشيف الأمم المتحدة، كما قدم البلدان إلى المحكمة تعليقات على إجابات كل منهما على أسئلة للقضاة، فيما أجرى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ليل الثلاثاء اتصالاً هاتفياً بأمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تطرق إلى «تعزيز العلاقات» بين الدوحة والكويت. وقال وكيل قطر لدى محكمة العدل الدولية الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور عبد الله المسلماني، لدى الزيارة أمس أن الدوحة ستقدم احتجاجاً للبحرين وتوجه رسائل إلى دول مجلس التعاون الخليجي في شأن تصريحات أدلى بها قبل أيام وزير الإسكان والبيئة البحريني، قال فيها إن الدوحة ستسلم

اتهامات سياحية في حواله. ورأى أن هذه التصرفات تعد خرقاً لاتفاقيين ولعهدا البلدان عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠، نصتا على بقاء الوضع (في الجزر المتنازع عليها بينهما) كما هو وعدم تغيير المعالم. واعتبر أن باستمرار الخرق البحريني أن تكون له آثار قانونية على قضية النزاع المعروض الآن في محكمة العدل مشيراً إلى أن وكيل البحرين لدى المحكمة اعترف بها علنياً اعتبر أمام المحكمة أن (المخالفات) تالفة. وعلم أن قطر قدمت إلى المحكمة أسئلة تعليقات على إجابات البحرين عن أسئلة طرحها القضاء على الجانبين. وذكر المسلماني أن الدوحة برزت على ما جاء في إجابات البحرين عن سؤالي في شأن الزيارة وخطوط الأساس لعرض البحر، وهل هناك خطوط أساس استخدمها البلدان.

وكشف المسلماني، الموجود في باريس، لدى الزيارة أن الدوحة قدمت إلى المحكمة أربع وثائق جديدة أسوة بالبحرين، تؤكد استقلالية قطر في اتخاذ القرارات بعيداً عن مواقف بريطانيا أو أي اثن منها في المرحلة التي سبقت الاستقلال. وزاد أن بلاده حصلت على وثيقة جديدة قدمتها إلى المحكمة بعد انتهاء مرحلة المرافعات الشفوية، موضحاً أن الوثيقة بريطانية تم الحصول عليها من أرشيف الأمم المتحدة، وكتبت أن بريطانيا كانت تعرف أن قطر سيادة على شبه الجزيرة وجزرها التابعة لها. وتابع أن هذه الوثيقة صدرت عام ١٩٣٨ قبل القرار البريطاني الذي منح حوال البحرين. وحصلت الدوحة على وثيقة كانت البحرين أعت أن قطر ليس لها مستند في هذا المجال.

وعلم أن الدوحة قدمت إلى محكمة العدل أيضاً دها على إجابات قطرية عن أسئلة وجهها للمحكمة إلى الطرفين في نهاية الجولة الثانية من المرافعات. وكان أمس اليوم الأخير في مهلة لتلقي التعليقات. وتزامنت هذه التفاعلات مع الاتصالات بين الدوحة والتمامة، آخرها اتصال هاتفى أجراه مساء الثلاثاء أمير قطر بأمير البحرين، وأوشعت وكافة الإنباء القطرية أن الجانبين بحثا في العلاقات بين بايديهما وسبل تعزيزها.

ومعروف أن محكمة العدل ستعقد نهاية السنة حكماً في قضية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين. وعند الشيخ حمد بن خليفة أكثر من مرة على أن اللجوء إلى المحكمة هو حل ودعي. ويمكن سحب القضية إذا توصل البلدان إلى حل متفق عليه.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٧٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولي عهد أبوظبي يدعو إيران بعودة إلى حل مشكلة الجزر بالحوار المباشر أو الوساطة

الحوار، والمصالح المشتركة للبلدين ودول المنطقة. وأشار في هذا الصدد إلى التطورات الإيجابية التي شهدها المنطقة في الفترة الأخيرة، حيث تمكنت المملكة العربية السعودية من التوصل إلى حلول ودية لحلقاتها المصيرية مع كل من اليمن ودولة الكويت، وبما يسهل الطريق للتوصل إلى حلول مماثلة لجسور للشكاك المصيرية المعلقة، ويمنح الأمن والاستقرار والرخاء لدول المنطقة.

وأكد وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الشعب القطري، في فضائه الدائم والمفرد من أجل استرجاع حقوقه المشروعة، وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومجد من امتداز دولة الإمارات بتحرير جنوب لبنان والدفاع العربي، مؤكداً وقوف دولة الإمارات إلى جانب الشعب اللبناني في سعيه لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للمنطقة.

أبوظبي، وعائلات الإنماء، وجه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، نداءً جديداً للقيادة السياسية في إيران، بخطيب المنطوق والمصلحة العليا للبلدين ولدول المنطقة، والجواب مع النداءات المتكررة المصاندة من دولة الإمارات، للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة جزر الإمارات الثلاث، التي تحتلها إيران، سواء عن طريق الحوار الثنائي المباشر، أو عن طريق الوساطة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وقال في كلمة لجلسة مدع الوطن الصادرة بدولة الإمارات، بمناسبة احتفال دولة الإمارات، بالذكرى الرابعة والثلاثين لمجد جلوس الشيخ زايد، إن الإمارات أبدت دائما حسن نيات تجاه إيران على أكثر من صعيد، انطلاقاً من الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن



المصدر: المستوفى بالخط

التاريخ: ١٨/٦/٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإمارات تتعهد بالعمل على استعادة ثلاث جزر تحتلها إيران

أبوظبي -

رويترز: تعهد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي في تصريحات أذيعت أمس بمواصلة الجهود الرامية لاستعادة ثلاث جزر في الخليج تسيطر عليها إيران.

وأضاف الشيخ خليفة في بيان بثته وكالة أنباء الإمارات الرسمية سينتقل للعمل على أساس من هذه البيانات من أجل استرجاع حقولنا الثابتة في جزرنا الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي تمس جزرها لا يتجزأ من وطننا العزيز وحقاً من حقولنا الثابتة التي تملكها إلى أسس قانونية وثأريكية وجغرافية واضحة لا ريب فيها. وحدث الشيخ خليفة إيران على حل القضية سلمياً سواء من خلال محادثات ثنائية أو الوساطة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية للتحكيم. وقال منجد استعدادنا للقبول مسبقاً بما سيصدر عنها (المحكمة) من قرارات بل ونعلن

استعدادنا للقيام فوراً بتنفيذها.

والتحسنت العلاقات بين إيران ودول الخليج المجاورة في أعقاب انتخاب الرئيس الإيراني المقتل محمد خاتمي في عام ١٩٩٧، غير أن النزاع حول الجزر الثلاث ما زال يلق حادلاً أمام مزيد من التحسن في العلاقات.

وشكل مجلس التعاون الخليجي لجنة ثلاثية من وزراء خارجية السعودية وقطر وعمان لتمام الماضي في محاولة لمساعدة إيران ودولة الإمارات على حل النزاع، لكنها لم تفر أي نتائج حتى الآن وقالت إيران أنها على استعداد لبحث ما أسماه قضية سوء فهمها لكنها رفضت أي تدخل خارجي في النزاع.

 Biblioteca Alexandrina



0280938